

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

NO.

الرقم :

الرقم ٦٥٩٨

٢٥٥

٢١٧٤

الحقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية للحمادي

ع ٤٠

(قطعة منه) ، تأليف ابن عابدين ، محمد أمين

ابن عمر - ١٢٥٢ هـ . كتب في القرن الثالث عشر الهجري

تقديرا .

٤٠ ق

٢٦ س

١٨×٢٢ سم

٦٥٤٨

نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن ، طبع

الأعلام ٢٦٧:٦ الظاهرية (البقية الحنفي) ٤٨٨:١

١٢٤٢ / ٤

١- المذهب الحنفي ، فقه المذاهب

١٤٠٨ / ٤ / ٤

الاسلامية أ- الف ب- تاريخ النسخ ج- تنقيح
الفتاوى الحامدية .

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقني
 أحمد الله على آلائه واشكره على تواتر نعمائه
 وأصلي وأسلم على خاتم أنبيائه سيدنا محمد خير أصفائه وعلى آله
 وصحبه وأخصائه أما بعد فيقول العبد الفقير إلى مولاه القدير
 محمد أمين الشهير بابن عابدين غفر الله له ذنوبه وملا من زلزل العفو
 ذنوبه إن كتاب مفتي المستفتي عن سؤال المفتي للأمام العلامة
 والخبر النهاية حامداً فدي العبادي مفتي دمشق الشام عليه رحمة الملك
 السلام كتاب جمع جل الحوادث التي تدعو إليها البواعث مع التحري
 للقول الأقوى وما عليه العمل والفتوى لم يدرى للمبتلى بالفتوى أنفع منه
 حيث جمع ما لا غني عنه غير أن في نوع الكتاب يتكرر بعض الأسئلة وتعددت القول
 في الجواب فأردت صرف الهمّة نحو اختصار أسئلته واجوبته وحذفت
 ما اشتهر منها ومكراراً وتلخيص أدلته وربما قدست ما أخر
 وأخرت ما قدم وجمعت ما تفرق على وضع محكم وزدت ما بد منه
 من خواص تدراك أو تقييد وما فيه تقوية وتأيد ضاماً إلى ذلك
 بعض تحريرات نحتها في حاشيتي على البحر المسماة منحة الخالق على
 البحر الرائق وحاشيتي التي علقها على شرح التنوير المسماة رد المختار
 على الدر المختار وما حررته من الرسائل الفايفة في بعض المسائل المغلقة
 مع ما يفتح به الفتح العليم في حال الكتابة من تحرير بعض المسائل المشككة والوقائع
 المعضلة فدونك كتاباً وأيا لدرر الفوائد وأيا عن مستكرات الزوائد
 هو العدة في المذهب والحري بأن يكتب بماء الذهب حملني على جمعه من ل
 يسعني إلامتثال أمره أفاض الله علي وعليه من خيره وبره وقد سميت ذلك

بالعقود

بالعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية وحيث قلت قال المؤلف
 فرادي به صاحب الأصل وكل ما كان من زيادتي أصدره بأقول والله تعالى هو المسؤول
 في بلوغ ذلك المأمول والتوفيق والسداد وإتمام هذا المراد وفي أن ينفعني به
 والمسلمين فأنه الكرم الأكرمين وأرحم الراحمين سئل فيمن أراد أن يبدأ في امر
 ذي بال أتم به شرعاً وليس بحرم ولا مكروه ولا جعل الشارع له مبدأ
 بغير السحلة فيما ذابيتدي بدأ حقيقياً الجواب بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 قد جمعاً بين السحلة والجدلة لقوله عليه أفضل الصلوة وأتم التسليم كل امر
 ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتد وفي رواية أجزم وفي رواية
 بالحمد لله وختمنا بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم يتيمنا ولما ورد
 في ذلك فوايد تتعلق بأداب المفتي أدب المفتي أن لا يقول يصدق
 ديانة لأنه تعليم بل أدبه أن يقول لا يصدق بزازيه من ثاني الديان
 الواجب على المفتي في هذا الزمان المبالغة في إيضاح الجواب لغلبة الجهل
 فتاوى ابن الشلبى من الحدود والتعزير وفي القينة ليس للمفتي ولا
 للقاضي أن يحكم على ظاهر المذهب ويترك العرف ونقله عنه في خزانة
 الروايات يرى على الأشباه من القاعدة السادسة ثم قال وأصلها قوله عليه الصلوة والسلام
 ما راوا طماعون حسناً فهو عند الله حسن اه أقول لو كن صرحوا بأن العرف المخالف للنص
 لا يعتبر مستنداً وبأنه لا يصح بيع الشرب مقصوداً وأن تعورف ولعل هذا محمول على
 بعض مسائل المزارعة والمساقات التي ظاهراً رواية عن الإمام عدم جوازها والفتوى
 على الجواز للتعامل وكوقف المنقول وبعض لفاظ الديان المبني على عرف المتقدمين
 فإنه لا يلزم فيها عرفهم بل تجري على كل عرف حادث فأمل قال ابن الشحنة في شرح
 المنظومة كل ما في القينة مخالف للقواعد لا التفات ولا عمل عليه مالم يعضده



نقل من غيره وفي حسام الحكام المحققين للشرنوبلي وقد افادني استاذي
وسني بقول ان فتوى مثل هؤلاء الأكابر واضرارهم شائها النظر فيها من غير
تقليد وافتاء بما فيها من غير احاطة بحكمها من كتب المذهب المعتمدة لأن مقام
الافتاء خطر وقد يظن الانسان انه فهم المسئلة على حقيقتها والأمر بخلافه
او يشبه عليه حفظه فيخطئ ولذا كنت اذا حققت كثيرا من الفتاوى المجموعة
من اصحابنا فضلا عن التي جمعها غيرهم عنهم تجد النص في المذهب بخلافها وكان
استاذي الثاني اذا جاءته فتوى بأمر في النظر فيها ويقول لطالبها اما ان
تصبرا وتحذها ثم يقول لي انا اعرف الحكم في هذا كما اعرفك واعرف الشمس
ولكن لا بد من مراجعة النقل لاحتمال الخلاف ونحوه ما الذي يعني من
الله تعالى ان اقول هذا يستحق وهذا لا يستحق وهذا يجوز وهذا لا يجوز
إلا بعد النظر والحكم لقائله من أئمة المذهب رحمهم الله تعالى هو المراد من
قولهم يدين ديانته لقضاءه انه اذا استفتى فقيهنا بحجة على وفق ما نوى
ولكن القاضي يحكم عليه بوفق كلامه ولا يلتفت اذا كان فيما نوى تخفيف
عليه كما لو قال علي الف درهم لفلان وقد قضيه هل برئت من دينه يفتيه
بالبرائة واذا سمع القاضي ذلك منه يقضي عليه بالدين الا ان يقيم بينة
على الایفاء شرح مختصر الأخسيكتي للشيخ عبد القادر البخاري من القسم
الثالث من بحث الحقيقة والمجاز دل على ان الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى
ايضا فلا بد من كون القاضي عالما دينيا ابن الكبريت وابن العلم بزازية فحق
من الإيمان اقول ولذي احدى العرف في زماننا ان المفتي لا يكتب للمستفتي
ما يدين به بل يحسبه عنه باللسان فقط للالحكام له القاضي لغلبة الجهل
على قضاء زماننا من ادب المفتي ان لا يكتب في الواقعة على ما يعلم بل
على ما في السؤال الا ان يقول ان كان كذا فحكمه كذا اذ كره ابن حجر في كتاب
المستعذب وهذا في زماننا مشكل لكثرة الخيل التي تقع في كتابة المسئلة

وكثرة الجهل

وكثرة الجهل والبغي بحث ان بعض المبطلين اذا صار بيده فتوى صال بها على خصمه
وقال المفتي افتى لي عليك بكذا والجاهل اضعيف الحال لا يمكنه منازعته في كون
نصه مطابقا أو لا اراه من خط شيخ مشايخنا عبد القادر الصفوري الشافعي
اقول اذا علم المفتي حقيقة الأمر ينبغي له ان لا يكتب للسائل لئلا يكون معينا
له على الباطل لفظ الفتوى كد من لفظ الصحيح والأصح والأشبه وغيرها
خبريه من مسائل شتى وفيها من الكفالة والصحيح لا يدفع قول صاحب المخطوط هذا
هو الأصح وعليه الفتوى اه معنى الأشبه انه أشبه بالمنصوص رواية والراجح
دراية فيكون عليه الفتوى بزازية متى اختلف في المسئلة فالعبرة بما اختاره الأكثر
يبري من قاعدة الأصل الحقيقة كتاب الطهارة سئل في فارة وقعت في سمن مابع
ومات فيه فاذا وضع في اناء مخروق السفلى وصبت عليه الماء ثم اخذ منه الماء
من اسفله ثلاث مرات او صبت عليه الماء فطفا فرقع ثلاث مرات فهل يطهر
بكل من هذين الصغين الجواب نعم يطهر كما في طهارة الخيرية وهذا روي عن
ابي يوسف وعليه الفتوى كما في الجمع والبرازية وخزانة المفتي وغيرها وبه جزم
في الظهيرية وصرح به في البحر سئل فيما اذا وقعت فارة ميتة في رعوة دبس
جامدة بحيث لو شقت لا تتلأم ورميت وقور ما هو طاهر هل يكون الباقي طاهرا
الجواب نعم يطهر ويؤكل الباقي والجامد هو الذي لا يضم بعضه الى بعض اذا
قور ما حوله فالق استصحب به يؤكل ما سواه يبري افتى قاري الهداية
بأنه اذا غلب على وزن المتوضي انه يضرة مسح رأسه سقط عنه المسح ولا
يجب عليه شيء وافتى بوجوب ايصال الماء في الغسل الى داخل الاذن المشقوبة
وسئل قاري الهداية ايضا عن الفتقية الصغيرة يتوضأ فيها الناس
ويترل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء منها فأجاب اذا لم يقع فيها غير الماء المذكور
لا يضطر اقول هذا مبني على القول بأنه لا فرق بين الملقى والملاقي وفيه معترك

عظيم بين العلماء المتأخرين حررته في هاشتي المسماة رد المحتار على الدر المختار فجمعها
ففيها ما لا يجده في غيرها والله الحمد وسئل ايضا عن الدابة اذا ركب وعلى بدنها من روثها
وعرق وأصاب بدن الراكب او ثوبها من عرقها الملوث فأجاب بأنه يتنجس
ولا يظهر بدن الحيوان اذا اصابه بول او روث الدابة الغسل سئل فيما اذا وقع
ضفدع ماء في عصير عنب ومات فيه فهل يتنجسه او لا الجواب حكم سائر
المایعات حكم الماء في الأضغ كما في النهر والدر وموت الضفدع فيه لا يتنجسه كما في
الكنز وغيره فلا يتنجس العصير وفي الهداية والضفدع الذي يجرى سواء
وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون البري
ما يكون بين اصابعه سترة وطح في السراج عدم الفرق بينهما لكن محله اذا لم يكن
للبري دم سائل فان كان يفسد على الصحيح بحر عن شرح المنية وتام الفوائد فيه
سئل في دبس ما يعمر عليه رجل بنعل يسمى زربولا وابتل النعل منه وليس
فيه نجاسة ولا اثرها فهل يتنجس الدبس به الجواب حيث كان النعل
ظاهرا لا يتنجس الدبس المزبور سئل في خابية خل مطمور اكثرها في
الأرض ولغ فيها كلب فزحوا ما فيها وغسلوها بالماء الطاهر ثلاثا
وينشفونها في كل مرة بخرقة طاهرة ثم ملؤها ماء طاهرا ثم صبوا عليه ماء
في دلو سبع مرات يخرج الماء من جانبها للخارج في مرة وهي من خرف
قديم فهل تطهر الجواب نعم تطهر اقول قوله ثم ملؤها الخ مبالغة في التطهير
والا فهو غير لازم عندنا سئل في الكبد والطحال هل هما طاهران قبل الغسل الجواب
نعم حتى لو طلى بهما وجه الخف وصلى به تجاوز صلاته كما في الحائنة وهما حلالان
لقوله عليه الصلاة والسلام احلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان
الكبد والطحال وهو بلسر الطاء والمكروه تحريما من الشاة سبع الفرج والخضية
والغدة والدم المسفوخ والمرارة والمثانة والذكر ونظمها بعضهم بقوله
اذا ما زكيت شاة فكلها سوى سبع ففهن الوبال ففاء ثم خاء ثم غين

ودال ثم ميمان و ذال اقول وكنت جمعتها في حروف كلمتين ونقطتها بقولي ان الذي
من الزكاة ربي يجمع حروف فخذ مدغم كتاب الصلاة سئل في المقدي اذا كان
الدام حذاه هل ينوي في التسليمتين ام اليمين فقط وهل قال به أحد ام لا
الجواب نعم ينوي فيهما وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وبه قال محمد وقال
ابو يوسف ينوي في اليمين فقط على ما في الحائنة وفيها زيادة لو بأس بها وهي
ان محمد اقدم ههنا بني ادم على الحفظة في الذكر وفي كتاب الصلاة آخر هذه
المسئلة اختلف فيها اهل القبلة قالت المعتزلة جملة الملائكة افضل من جملة بني ادم
وقال بعض اهل السنة جملة بني ادم افضل من جملة الملائكة والمذهب المرتضى
ان خواص بني ادم وهم المرسلون افضل من جملة الملائكة وعوام بني ادم وهم الاقباء
افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام بني ادم وما ذكر محمد لا يدل
على التفصيل لأن الواو لمطلق الجمع دون الترتيب اه سئل هل السنة بعض
فرض العشاء على مذهبنا ركعتان ام اربع وقبل الفرض هل هي عندنا مؤكدة ام مندوبة
الجواب الركعتان بعد العشاء سنة مؤكدة والاربعة قبلها واجبها مندوبة وشرعت
النوافل قبل الفرض لجبر النقصان وبعده لقطع طمع الشيطان اقول الصواب
العكس كما في الدر سئل في اقتداء الحنفي بشانعي يرفع يديه في تكبيرات
الانتقالات هل يصح ام لا الجواب رايت في مجموعة الشيخ عفيف الدين
ابن شيخ الاسلام الشيخ عبد الرحمن المرشدي مفتي مكة المكرمة رسالة للشيخ
محمد ابن احمد بن مسعود القونوي الحنفي في عدم بطلان صلاته بذلك
وانه لم يرو البطلان عن ابي حنيفة او مكحول النسفي فقط سئل عن هذه
الذبة الكريمة فكتب ما صورته بسم الله الرحمن الرحيم ان الله وملائكته
يصلون على النبي يعنون باظهار شرفه وتعظيم شأنه يا ايها الذين امنوا
صلوا عليه واعتصموا انتم ايضا فانكم اولى بذلك فقولوا اللهم صل على محمد
وسلموا تسليما قولوا السلام عليك ايها النبي فان قلت لماذا الاكسلا

بالمصدر ولم يؤكد الصلاة به قلت لما أكد الصلاة بمؤكدات سبعة ان الجملة
الاسمية وصلاة الله وصلاة الملائكة والانبيا والائمة والناس اجمعين ان السلام
ليس كذلك فأكده بالمصدر والآية تدل على وجوب الصلاة والسلام في الجملة
قاله ابن كباشا وقال ابو السعد العمادي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما قائلين اللهم صل على محمد وسلم وخوذلك قيل المراد بالتسليم الانقياد لأمره
بالتسليم والآية دليل على وجوب الصلاة والسلام عليه مطلقا من غير تعرض
لوجوب التكرار وعدمه قيل يجب ذلك كلما جرى ذكره لقوله عليه الصلاة
والسلام رغم انف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي ومنهم من قال يجب في كل
مجلس وان تكرر ذكره عليه الصلاة والسلام ومنهم من قال بالوجوب في العمر
والذي يقتضيه الاحتياط ويستدعيه علو شأنه عليه الصلاة والسلام ان
يصل عليه كلما جرى ذكره الرفيع اه ملخصا وقال في النهاية شرح الهداية قال ابن
سعود رضي الله عنه بعد ما علمه التشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا
فقد تمت صلاتك فقد علق القام بالصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه
وسلم فقد خالف النص واما الجواب عن الآية بأنه أمر بالصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم وانه لا يجب ولكن ليس فيه ان الوجوب في الصلاة او
خارجها فيعمل على خارجها وعندنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة
في العمرة واجبة هكذا قال الكرخي لأن الأمر بالفعل لا يقتضي التكرار
وفي المحيط قال ابو الحسن الكرخي واجبة في العمرة ان شأفعلها في الصلاة
او في غيرها وقال الطحاوي لا يدل كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
خارج الصلاة واجبة اه فان قيل قد ذكرتم الصلاة ولم تذكروا السلام مع انه
منصوص عليه في الآية الشريفة وقد اجمع المفسرون على وجوبه وعدم
نسخه فيقال نحن ما انكرنا فرضيته وانه يجب في العمرة امثال الأمر وهو
لا يوجب التكرار واما لم تذكره لأنه مذكور في التحيات وهي واجبة في الصلاة
فلا حاجة الى ذكره او يقال ان المراد بالسلام التسليم لقضائه قال تعالى فلا
وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا

ما قضيت

ما قضيت ويسلموا تسليما كذا في بعض حواشي الهداية وصدر الشريعة او يقال
ان الانسان اذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقد سلم لأنه يجوز الخلق
كما في المواهب ان تكون الصلاة بمعنى السلام عليه فوايد تقع حم قرأ تعالى جددك
بغير ياء لا تفسد وعن جابر الله مثله لأن العرب فكفتي بالفتحة عن الالف
الكتفاهم بالكسرة عن الياء ولو قرأ اعذ بالله لا تفسد ايضا لاكتفاهم
بالضمة عن الواو فنه من باب حذف الحرف والزيادة عن عايشة رضي
الله تعالى عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتين الفجر اضطجع
على سقاه الأيمن وفيه اختلاف لعلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم
على ستة اقوال الأول سنة واليه ذهب الشافعي واصحابه الثاني مستحب
روي عن ابي موسى الأشعري ورافع بن حديح وانس بن مالك وابي هريرة
ومن التابعين محمد بن سيرين وعروة وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد
وعروة ابن الزبير وغيرهم الثالث واجب لا بد منه وهو قول محمد بن حزم فلا تجزئه
صلاة الصبح بدونه الرابع بدعة وبه قال عبد الله بن مسعود وابي عمر بن الخطاب
عنه فروى ابن ابي شيبة قال عبد الله ما بال الرجل اذا صلى الركعتين ينعكس
كما تنعكس الدابة والحمار اذا سلم فقد فصل وروى ابن ابي شيبة ايضا صحبت ابن عمر
في السفر والحضر فماد ايتته اضطجع بعد الركعتين وفي رواية نهي ابن عمر واخبرنا
بدعة ومن ذكره ذلك من التابعين الأسود بن زيد وابراهيم النخعي قال هي ضجعة
الشیطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومن الآية مالك بن انس وحكاة
القاضي عياض عنه وعن جمهور العلماء الخامس خلاف الأولى وعن الحسن
انه كان لا يعجبه الاضطجاع السادس انه ليس معقودا لذاته واما المعقود الفصل
بين ركعتين الفجر والفريضة اما باضطجاع او حديثا او غير ذلك وهو محكي
عن الشافعي عيني علي البخاري مختصرا أقول لم يتعرض للنقل عن احد من أئمتنا
وقد رأيت في مسند الامام محمد في باب صلاة الفجر في الجماعة اخبرنا مالك اخبرنا
نافع عن عبد الله بن عمر انه رأى رجلا ركع ركعتين الفجر ثم اضطجع فقال في عمر
انه رأى رجلا ركع ركعتين الفجر ثم اضطجع فقال في عمر ما شأنه فقال نافع قلت

يفضل بين صلواته قال بن عري فصل افضل من السلام قال محمد ويقول بن عمر تأخذ
وهو قول الجنيفة اه باب الجمعة سئل في تعظيم يوم الجمعة هل هو مخصوص
بهذه الأمة أولا وقوله عليه الصلاة والسلام اليهود غدا والنصارى بعد غد يدل
على تخصيصه بهذه الأمة أولا وهل ورد هذا الحديث في الكتب الصحيحة وما
معناه وما الذي اشتمل عليه من البديع الجواب هذا تنمئة حديث رواه البخاري
عن ابى هريرة رضي الله تعالى عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أو توال الكتاب قبلنا ثم هذا يوم
الذي فرض عليهم فاختفوا فيه فهدانا الله والناس لنا تبع اليهود غدا والنصارى
بعد غد وفي هذا الحديث الشريف على انه فرض على الأمم السابقة من اليهود والنصارى
فأن قوله عليه الصلاة والسلام هذا يومهم الذي فرض عليهم ظاهر في التعيين وما
معناه فقوله نحن الآخرون أي زمانا في الدنيا السابقون أهل الكتاب وغيرهم
في المنزلة والكرامة يوم القيمة والحشر والقضا قبل الخلائق ودخول الجنة وبيد أنهم
قال ابو عبيدة يكون بمعنى غير وعلى ومن أجل فيكون المراد بغير الاستئذان أي
غير أنهم فغيبه تأكيد المدح بما يشبه الذم لاذم ما جاء معنى النسخ أو على أنهم فتكون
تعليلية لسبقنا يوم القيمة أو من أجل أنهم أو توال الكتاب من قبلنا فتكون آخرين
لهم ثم هدنا إلى الجمعة وهو قبل السبت والأحد فتكون سابقين والمراد من
الكتاب التوراة والإنجيل والجنس أي جنس الكتب المنزلة ليصح عود الضمير إليه
في أو تينا من بعدهم أو أن يكون من باب الاستخدام فهدانا الله له بأن نصه لنا
ولم يكلفنا إلى الاجتهاد فيه وفرض عليهم أيضا تعظيمه بعينه والاجتماع فيه فاختفوا
فيه هل يلزم بعينه أم يسوغ لهم ابداله بغيره من الأيام فأجتهدوا في ذلك
فأخطأوا وروى ابو هاشم عن الرشدي أن الله فرض على اليهود الجمعة فقالوا يا موسى
ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فأجعلنا له يوم السبت واليهود يوم السبت والنصارى
بعد غد يوم الأحد فأخبروا السبت لزمهم انه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق فظنوا
ذلك فضيلة فوجب عظم اليوم فقالوا نحن نعظمه ونستريح فيه من العمل ونشغل
فيه بالعبادة والشكر والنصارى اختاروا الأحد لأنه أول يوم بدأ الله فيه بخلق
الخلق فاستحق التعظيم فخالفوا النص فضلوا وأما ما اشتمل عليه الحديث من أنواع البديع

ففيه الاحتياط

ففيه الاحتياط وهو ان يكون شيان لهما متعلقان في ذكر احد الشئين ويجذف
متعلقه ويجذف الآخر ويذكر متعلقه كقوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني إليه
ترجعون وفيه ايضا اللغز والشرب المرتب في قولهم بيد أنهم أو توال الكتاب من قبلنا راجع
إلى الآخرين وقوله ثم هذا يومهم انما راجع إلى السابقون وفيه اذم ما جاء وهو انه
أو توال الكتاب من قبلنا فيكون كتابهم منسوخا بكتابنا فيكون مدحا وفيه تأكيد المدح
بما يشبه الذم وفيه الاستخدام في رواية واد تيسا من بعدهم الضمير يرجع إلى الكتاب
بمعنى القرآن وفيه الطباق في الآخرين السابقون وفيه الجمع والتفريق في قوله فالتاس
لنا فيه تبع وما بعد تفريق فيه سبعة أنواع بدعية هذا ما تيسر لنا في هذا
المقام وعلى بنينا محمد افضل الصلاة وآم السلام سئل في صلاة الجمعة هل تؤدي
في مصر في مواضع كثيرة الجواب نعم كما ذكره في التوير قال السرخسي هو الصحيح
من مذهب الجنيفة وبه تأخذ وقال الزيلعي وهو الصحيح لأن في عدم جواز التعدد
حرجا وهو مدفوع وقال العيني في شرح المجموع وعليه الفتوى ومثله في مائة فتح القدير
فائدة قال الشيخ خير الدين في حاشية على البحر من باب الأذان لم أرى لأيمتنا نصا صريحا
في اذان الجوق هل هو مكروه أم لا والذي تحرر ان الذي بين يدي الخطيب فيه
للسانعية قولان الاستحباب والكرهية اما الأذان الأول فقد صرح في النهاية المتوارث
فيه اجتماع المؤذنين لتبلغ اصواتهم إلى اطراف المصر الجامع اه ففيه دليل على
انه غير مكروه لأن المتوارث لا يكون مكروها وكذا الذي بين يدي الخطيب
المتوارث كونه بجماعة فهو مثله غير مكروه فيكون بدعة حسنة اذا ما رآه
المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقال السيوطي في الدوائل اول من احدث
اذان اثنين معا بنوا امية تنمئة فيما يستحب فعله يوم الجمعة وليتته وما
يكراه مع ذكر ما اطلع على الخلاف فيه فمن المستحب فيه الاستياك والغسل
للصلاة وازالة الشعر وتقليم الأظفار لكن ذكر في لنا ترخائية من الحج يكره
تقليم الأظفار وقص الشارب يوم الجمعة قبل الصلاة لما فيه من معنى الحج
وقبل الفراغ من الحج قضا التفث وخلق الشعر وقص الشارب وتقليم الأظفار
غير مشروع وجاء في الأخبار من قلم اظفاره يوم الجمعة اعاده الله من السوء إلى
الجمعة القابلة وثلاثة أيام ورأيت في بعض الروايات ان من يقلم أو يقص

يوم الجمعة عمدا بالأخبار فكانه حج واعتمر لم حلق وقصر وفي الولوجية اذا وقت يوم الجمعة
لقم الاظفار ان رأى ان جاوز الحد قبل يوم الجمعة ومع هذا يؤخر الى يوم الجمعة بكرة
لأن من كان ظفوه طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد ودقته تبركا بالأخبار
فهو مستحب لأن عايشة رضي الله تعالى عنها روت من قلم اظفاره يوم الجمعة
اعاذه الله من البلاء الى الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام ومنها الادهان والطيب
ولبس الثياب والتقرب من الخطيب وتخير المسجد والتبكير اليه والمشي بسكينة
ووقار وان يقول عند الدخول اللهم اجعلني من اوجه من توجه اليك واقترب
من تقرب اليك وتأخير الغداء والقبولة عن الصلاة وان يقرأ في صلاة الجمعة الجمعة
والمنافقون احيانا تبركا وقرأ الفاتحة والمعوذتين والادخال بعد سبعا
سبعاتن فعلها حفظ من مجلسه ذلك الى صلاة وقراءة سورة هود والكهف
والدخان وعبادة المريض وزيارة الأخوان في الله تعالى وزيارة القبور وصلاة
السيح وشهود النكاح والعق والاكثار من الصلاة على النبي المختار صلى الله
عليه وسلم وفي ليلتها قراءة الزهراوين وسورة الكهف وياسين والدخات
ويصلي فيها صلاة حفظ القرآن وصلاة رؤية النبي عليه الصلاة والسلام ويقرأ
ويقرأ في مغربها الكافرون والادخال من نور الجمعة الشمعة في بيان ظهر الجمعة

للعلامة المقدسي

بشي زائد عن الكفن والتجهيز الشرعي على ان يحسب الزايد عليهم فهل يجب الزايد عليهم
بعد ثبوته شرعا نعم في امرأة ماتت عن زوجها وامها وولدين صغيرين
منه فدفنت الأم معها ائمة من التركة تعد يا وتلفت الائمة بذلك فهل
تضمن الأم ذلك نعم تضمن الأم حصص الزوج وولديه حيث تلفت
الائمة والدينش عليها بطلبه لحقه كما هو صريح كلامهم كما في البحر وغيره
في المرأة اذا ماتت عن زوج وورثة غيره وخلفت تركته فهل مؤنة تجهيزها
وتكفينها على الزوج المفتي به وجوب كفنها على الزوج وان تركت
مالا كما في التنوير والمجانية ورعاية في البحر بأنه الظاهر لأنه كسوتها
في رجل دفن ميتة في قبر في أرض موقوفة على دفن موتى المسلمين فانبت
رجل اخر ان القبر المرقوم له ويريد اخراجه الميت منه فما الحكم الشرعي اذا
كانت الأرض موقوفة يضمن ما انفق فيه ولا يحول من مكانه كما في التاترخانية

كذا في

كذا في المهنداري والمسئلة في الخيرية من الخنايز فيما اذا اقر القاضي
زيد المنداري في حفرة قبور الموت وتعييرها واصلاحها للاحتياج لذلك اهليته
واقبانه ويريد بعض الحفارين منعه من ذلك بلا وجه شرعي فهل يمنع
المعارض نعم يمنع

الزكاة ماله الذي معه بد مشق فهل يعتبر في ذلك فقراء مكان المال اولاً
نعم للمعتبر في الزكاة مكان المال في الروايات كلها كما في البحر والنهر وعلله ابن ملك
في شرح الجمع بأنه محل الزكاة ولهذا تسقط بهلاكه رجل له مال في يد شريكه
في غير المصر الذي هو فيه فأنه يصرف الزكاة الى فقراء المصر الذي فيه المال
دون المصر الذي هو فيه خلاصه من الفصل الثامن وفيها لودفعها الى فقراء بلد اخر
قبل تمام الحول يجوز بلكراهة في رجل خرج من بلده يريد الحج واصطحب
معه من المال نصبا كثيرة لم يخرج زكاتها ويزعم انه لا تلزمه زكاتها اذا حال عليها
الحول لكونه يريد الحج فهل تلزمه زكاته نعم يلزمه زكاة الفاضل معه
حيث حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ولا عبرة بزعمه المذكور لأن ما ليس
له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة كدين النذر والكفارة
وجوب الحج وصدقة الفطر وهدى متعة واضحية ولقطة بعد التقريق
كذا في شرح المتن الباقي وكذا في البحر والنهر وغيرهما وافراز المال المذكور لرجل الحج
لا يخرج من ملكه والله اعلم فيما اذا كان لرجلين أشجار مثمرة قائمة
في أرض غسرية فقطعها وانتفع أحدهما فقام المتكلم على العشر بطلب عشرها
منها فهل لعشرها نعم لا عشر في الأشجار لأنها بمنزلة جنات الأرض ولهذا استعها
في البيع كما في الزبائعي والبحر وغيرهما من باب العشر ومثله أفق الشيخ إسماعيل كما في فتاواه
من باب البغات قوله لا عشر في الأشجار يعني المثمرة التي لم تعد للقطع بخلاف
ما أعد للقطع في كل سنة ففيها العشر كما يأتي عن الحائنه وبخلاف نفس الثمران فيها
العشر أيضا كما يأتي في مزرعة بمارية في اوقاف أهلية وعليها عشر فوضه السلطان
عز نصره لزيد التيماري ويريد أخذ العشر من زراع المزرعة ومنع نظار الوقف
من ضبط محصول الأوقاف بدون وجه شرعي فهل يكون ضبط محصول
الأوقاف لنظارها والعشر على جهة الأوقاف يأخذ التيماري من النظار
نعم ضبط محصول الأوقاف لنظارها والعشر على جهة الأوقاف

ياخذ التيماري من نظار الأوقاف في قرية جارية بتمامها في وقف مدرسته بزرعها
زراعتها مزاعه ويدفعون ما شرط جهة الوقف عليهم وهو الربع وعليها عشر لزيد فهل
لمتولي عشر المدرسة اخذ ربع الخارج المشروط لجهة الوقف وعليه دفع العشر من
ذلك وليس لزيد عشر ذلك من الزرع نعم كما افق به المرحوم العم قال
في الأسعاف اذا دفعها اي متولي الأرض الموقوفة من أربعة فالخارج والعشر من
حصلة اهل الوقف لأنها اجارة معني وفي منظومة الشنقي والأرض تستاجر وهي
عشر معشرها الأجر لا المستأجر كذلك من يدفعها من أربعة يدفع ذو الأرض بلا
مدافعة لكن في الدر من اخرج باب العشر والعشر على المؤجر كخارج موظف وقال على
المستأجر كستقير مسلم وفي الحاوي ويقولها نأخذ اه لكن في فتاوى الشيخ اسمعيل
من اول باب العشر العشر على جهة الوقف في الاشياء وتفسد الاجارة باشتراط اخرجها
او عشرها على المستأجر وفي الخيرية صرح في البحر بطلان البدع وغيره ان العشر يجب على المؤجر
عند ابى حنيفة وعندهما على المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجرين
ولا على المستأجرين شيئا قلت عبارة الحاوي القدسي لا تعارض غيره فان قاضي خان
من اهل الترجيح ومن عاذته ان يقدم الأظهر والأشهر وقد قدم قول الامام فكان هو
المعتمد وافق بذلك غير واحد من جملة زكريا افندي شيخ الإسلام وعطاء افندي
شيخ الإسلام وقد اقتصر عليه في الأسعاف والخصاف فاجاب به المؤلف
مبنى على قول الامام المفتي به وتوضيح الجواب انه اذا كان الخارج من القرية مثلا مائة
فغير من الخطة يأخذ المتولي اجرة الأرض وهي هنا الربع خمسة وعشرون فغيره
يدفع المتولي من هذا الربع الى التيماري عشر جميع الخارج من القرية عشرة اقفره او عشر
ما ياخذ المتولي فقط كما قد يتوهم وليس لصاحب العشر مطالبة الفلاحين بشيء لانهم
مستأجرون خلافا لصاحبين أنفسهم فيما اذا كان عشر قرية موقوفة مقطوعا
على اهل الوقف بموجب الدفتر السلطاني فاتخذ رجل من اهل القرية بعض الأرض التي
بيده منها مشجرة للقطع فهل يجب في ذلك العشر نعم كتبه عماد الدين عفي عنه
الحمد لله تعالى الجواب كما به عم الوالد اجاب ولو جعل أرضه مشجرة او مقصبة يقطعها
في كل سنة كان فيه العشر وكذا الوجه فيها القس للدراب خائفة من فضل العشر
في رجل له في دارة شجرة مثمرة او نخلة هل فيها عشر لا عشر فيها لانها تسع للدار ولا
عشر في الدار سراج من زكاة الزرع في ارض قرية جارية في وقف عليها قسم من الربع
لجهة الوقف وفيها عشر لتيماري ولها زراع يزرعونها ويدفعون ما على زرعهم
من القسم المزبور وياخذ التيماري عشرة في كل ستة والآن زرعوا اراضيها

زرع

وزرع فيها جماعة غيرهم من قرية اخرى بأذن متولي والتيماري ثم حصدهم والزرع ويريدون
نقله الى اراضي قريتهم بدون اذن متولي الوقف والتيماري فهل ليس لهم ذلك
ليس لهم التصرف فيه حتى يدفعوا حصلة الوقف والتيماري لا لأنه مشترك
ولا يجوز التصرف في المشترك الا بأذن الشريك لما في محيط السرخسي ويجب
العشر في جميع الخارج ولا يحتسب لصاحبها ما افق من سقي وعارة او اجارة حافظ لأنه
اوجب باسم العشر وان يقتضي الشركة في جميعه ولا ينبغي له أن يأكل جميع الخارج
قبل اداء العشر لأنه مشترك فيكون اكلا حق الغير فلا يحل وان افرز العشر على
له اكل الباقي كما في المشترك اذا افرز نصيب صاحبه كل اكله وان كان بغير ولا ينبغي
له ان يأكل جميع الخارج قبل اداء الخارج قبل هذا في خارج المقاسمة لأنه يجب في الخارج
فكان الخارج مشتركاً واما خارج الوظيفة يجب في الذمة فيعمل له وقيل لا يحل له
اكل الطعام قبل نقد الثمن لغير البائع وقال ابو حنيفة ما اكل من الثمرة او اطعم غيره
ضمن عشره وعن ابى يوسف انه لا يضمن بقدر ما يكتفيه وعياله لكنه يعتبر في تكميل
الدوسق وما تلف او ذهب منه بغير صنعه سقط عنه بقدره الا اذا اخذ من
متلفه ضمان المتلف لأنه بدل مشترك اه في ارض عشرية تستقي
بماء العشر بدالية ليس لها شرب غير ذلك فهل يجب نصف العشر ام لا
نعم قال في الملتقى ويك فيما سقي بعرب او دالية او سانية نصف العشر لا
قبل رفع موزن الزرع ومثله في التنوير وغيره والغرب الدلو الكبير والدالية جذع
طويل في رأسه دلو ويركب الرجل الطرق الأخير فيرفع الدلو بالماء وقيل هي دلو اب
والسانية الناقة التي يسقي عليها فيما اذا كان لزيد غراس حور على
حافات نهر في ارض وقف عشرية فقطع زيد الحور وبطال به صاحب العشر بعشره
فهل ليس له ذلك لا عشر في ذلك كتبه الفقير محمد العمادي
المفتي بدسوق الشام الحمد لله الجواب كما به المرحوم اجاب قال الحارثي
الاشجار التي على المسناة او شيء فيها اه والمسئلة في النزانية
في قرية بعضها وقف وبعضها تيماري وبعضها تيماري ومذكور في الدفتر
السلطاني انها في الأصل قسم وجعل بدل القسم شيء معلوم من الخطة

والدراهم ويريد الآن ناظر الوقت والمتكلم على الميراث اخذ القسم المعين في دفتر
المقوم فهل لهم ذلك اذا كان في القسم حظ ومصلحة لجهة الوقت
والميراث ام لا لناظر ذلك ما دامت الغلة قائمة والا فلا اجر
المثل بالغام ما بلغ كتبه الفقير على العادي المفتي بدمشق الشام المحدث
الجواب كما به الوالد المرحوم اجاب فيما اذا كان لزيد اشجار مثمرة قائمة
في ارض قرية عشرية جارية في بساتين رجل يريد طلب العشر من ثمار الاشجار
فهل له ذلك نعم قال في العناية وفي الثمار اذا كانت في ارض القرية
عشر وليس في ثمار الاشجار النابتة في ارض الحراج ثبتي اه وفي محيط السرخسي
كل ثبتي يتبع الارض في البيع بغير شرط فلا عشر فيه لانه بمنزلة اجزاء الارض
وكل ثبتي لا يتبع الارض الا بشرط ففيه العشر كالجوب والقرم والزور التي
لا تصلح الا للزراعة كبنر البطيخ والقش وخوها فلا عشر فيها لانها غير
مقصودة في نفسها وانما المقصود ثمارها اه واعلم ان وجوبه عند الامام
اذا ظهرت الثمرة وامن عليها الفساد لا وقت الادراك كما قال الثاني ولا حصوله
في الخيرة كما قال الثالث واشتر الخلف يظهر في وجوب الضمان بالالتلاف نهر
من العشر ومثله في البحر والمنع في ارض وقت اجرها الناظر من زبدية طويلة
معلومة بأجرة معلومة لدي حاكم شرعي يراها ويريد الناظر ان يقسم على زرع
الارض المزبورة قبل انتهاء مدة اجارته فهل ليس له ذلك حيث اجرها باجر
المثل ولم تنته مدة الاجارة ليس له ذلك والحالة هذه في بساتين قرية له
عشانة معلومة على وجه المقطاع على القرية بموجب الدفاتر الخاقاني والبرادة السلطانية
التي بيده قام بكتف زرع القرية بدفع شئ زائد عن المقطاع الذي عينه السلطان
عز نصره فهل يمنع من ذلك نعم يمنع في المزراع اذا باع الغلة المعشورة بغير
معلوم وتعرف بها المشتري بدون اذن التماري اخذ حصته العشر من ثمرها فهل له
ذلك نعم واذا باع الطعام المعشور فللمتصدق ان يأخذ عشره من
المشتري وان تفرقا لان الحب ثبت مستر كاتسعة اعشاره للمالك وعشره
للفقراء ولهذا صار للمالك ممنوعا من الانتفاع به فلم ينفذ بيعه في مقدار العشر
بخلاف بيع مال الزكاة لانه يملك نقل الحق من النصاب الى مال اخر وان شاء اخذه من الباع

لا تلاف

لا تلافه حق الفقير في حق المتق فان قبضه المشتري وغيبه اخذ العشر من
الثمن ولو باعه بالكثير من قيمته فلم يقبضه المشتري فللمتصدق ان يأخذ عشر
الطعام وان شاء اخذ الثمن ويكون بهذا اجازه للبيع بحيط السرخسي في بيع
الطعام المعشور ولو باع العنب والزبيب والعصير يؤخذ عشره اما لو باع بعد
ما جعله ناطقا يؤخذ عشره قيمة العنب من زكاة خزانة الاكل في قرية جارية في
بساتين ثلثة عليها مقطاع معلوم يدفعه زرعها لهم في كل سنة ولم يسبق للثلاثة
ولا لمن قبلهم اخذ قسم قام الآن احد الثلاثة يطلب الزرع القسم فهو يمنع
حيث كانت القرية مقطوعة يمنع من طلب القسم من الزرع والله الموفق كتبه فقير
ربه اسمعيل المفتي بقضاء الشام المحدث كذا في الجواب كتبه الفقير محمد العادي
المفتي بدمشق الشام المحدث كذا في كتيبه الفقير احمد العامري المفتي الشافعي
بقضاء الشام المحدث تعالى جوابي كذا في كتيبه الفقير ابو المواهب الحنبلي
المحدث تعالى كذا في الجواب كتبه الفقير حامد العادي المفتي بدمشق الشام
في العشر اذا تدخل هل يسقط ام لا لا يسقط العشر بالداخل
لانه مؤنة الارض كما في المنع وغيره من فصل الحراج في رجل له اشجار
مثمرة في ارض عشرية فقطعها ويريد العشري اخذ عشرها فهل له ذلك
لا عشر في نفس الاشجار المثمرة كما في الزبدي والبحر وغيرهما وانما العشر
في نفس الاشجار المعدة للقطع كما مر في اوراق التوت هل يجب فيها العشر
ام لا قال في صور المسائل نقلا عن الزاهدي ما صورته قلت يمكن ان يلحق
به اغصان التوت عندنا واوراقها لانه يقصد بها الاستغلال بخوارم وخمران وقد نص عليه
في رد الفقه فقال يجب العشر في اوراق التوت واغصان الخلف التي تقطع
في اوان تقويم الكروم وغير ذلك اه في شجر حور بالمهمل نابتة في
ارض تيمارية قد بلغت اوان قطعها فهل للتيماري اخذ عشره منها نعم له ذلك
في رجل فقير شريف من الامم هل يجوز له اخذ الزكاة قد كثر الكلام
بين العلماء والاعلام في حكم الشرف من الاممات في جميع الحالات والنفق
في ذلك رسائل والكثير فيها المسائل منهم علامة فلسطين المرحوم الشيخ خير الدين

ورسالته من اشرفها واسماها وقد سماها الفوز والغنى في الشرف من الام
وجزم بعدم حصوله على الاحكام القرشيين لنصريح الفقهاء بان الولد يتبع اياه
بتيقن مستدلين بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن فالزوجة تلد الولد
للزوجة ولا ينسب اليها وانما ينسب اليه ومؤنته عليه وحكمة النسبة ان
تخلق العظم والعصب والعروق من مائه والحسن والجمال والسمن والرهزال
ما يزول ولا يبقى كالاصول من ماؤها وعلى كل حال له نسبة الى المصطفى وله شرف
ما بلا خفا حيث هو من ذرية الشرفا وكفاه ذلك شرفا ولما تحصل له الاحكام
المتعلقة بالقرشيين بلا اشتباه جازله اخذ الزكاة لاسيما وقد ذكر في شرح الآثار
ان يجوز في زماننا اعطاء الزكاة لابيهاشم الاخير لعدم وصول خمس الخمس اليهم
بسبب اهمال الناس امر الغنائم والواجب عليهم فاذا لم يحصل المعوض عادوا الى
العوض وبادخذ من الآثارهاوي الامام الجليل الطحاوي وهذا في الهاشمي
المجمع عليه فاطنك في المشار اليه وحصل بما ذكرنا الجواب والله تعالى الموفق
للصواب في ارضي قرية جارية زعامتها بين زيد وعمر ومناصفة وعلى
الارض عشر بموجب براءة سلطانية فزرع زيد حصته من اراضي القرية ويريد
شريكه عمر ومطالبته بحصته من عشر الحاج فهل له ذلك نعم ذلك
في قرية وقف عليها عشر لتيماوي وقسم متعارف يؤخذ من زراعتها
ويريد متولي الوقف اخذ القسم منهم ودفع حصة التيماري منه والباقي
يصرفه في مصارف الوقف بوجهها الشرعي فهل له نعم وتقدم نقله
عن الأسعاف وغيره في ارض تيماري عليها قسم متعارف يؤخذ من زراعتها
بموجب دفتر القديم السلطاني والان امتنع رجل من الزرع من دفع قسم
غلة للتيماري ويكلفه ان يأخذ بدل القسم ذراهم بدون وجه شرعي
فهل ليس له ذلك نعم ليس له ذلك والحالة هذه في زعيم مات
في آخر السنة بعد ادراك الغلة وحصاها وبعد اداء بدل زعامته وايضا
مشقة واخذ الوارث بعض الغلة ووجهت الزعامة لرجل اخر اخذ بقية
الغلة فهل ليس له ذلك وتكون للوارث نعم في اتمام صغار
لهم وصيت وزعامة اراض يؤخذ قسمها من الزرع الشتوية بعد حصاها

ثم ماتوا

ثم ماتوا وفي بعض الأراضي زرع صيفيه لم تستحصد ووجهت الزعامة
لزيد ثم استحصدت الزرع المربورة وتناول الوصي قسمها ويريد زيد
مطالبة الوصي بذلك فهل له ذلك نعم لزيد ذلك
في سقاط الصلاة هل يجوز دفعه بعد الدفن والوصية به صحيحة
نعم والوصية صحيحة والمسئلة في القهستاني من آخر الصوم ومثله في شرح الملتقى
للعلادي من الصوم والله سبحانه اعلم في رجل اوصى بان
يخرج عنه ولم يفسر مالا ولا مكانا ومات عن ورثة وتركته ثلثها لابيهاشم
عنه من بلده والورثة لا يجوزون الزيادة على الثلث فهل يخرج عنه من حيث يبلغ
يخرج عنه من حيث يبلغ ثلث تركته استحصانا لانه قصد اسقاط القرض
عنه فاذا لم يكن على المال فبقدر الامكان كما في التنوير والبحر والمختار ووصايا
الهداية والملتقى وغيرها في الخارج اذا اتجر في الطريق هل ينقص اجره
لا ينقص اجره كما في البحر من باب الغنم في رجل اوصى بان
يخرج عنه يبلغ سماه من ماله ومات عن وارث لم يخرج الوصية وظهر ان المبلغ
المذكور هو ماله فهل يخرج عنه من تلك المال من حيث يبلغ نعم لانه لا ريب
للمسمى في الحج لان الوصي به لا يختلف فصار كأنه اوصى بان يخرج عنه ثلث
ماله كما في المحيط للسرخسي في رجل مات في طريق الحج عن ورثته وتركه
ثلثها لابيهاشم عنده من بلده واوصى ان يخرج عنه فلان الرجل المعين فابي الرجل
ان يخرج عنه فهل للوصي ان يدفع لغيره نعم له ذلك وان اوصى
ان يخرج عنه فلان فابي فلان او لم يابي ودفع الوصي الى غيره جاز والعين
لا يعتبر لان المقصود سقوط القرض ولان المصلحة تختلف باختلاف
الازمان والاشخاص فربما رأى المصلحة في الدفع الى غيره لزيادة تحصيل
منفعة للميت لكن ان قال يخرج عني فلان او غيره لم يخرج غيره وكذا اذا
قال اخرجوا عني فلانا ولا يخرج عني الا هو فأت ذلك الرجل يرجع الى
ورثته ولا يجوز ان يدفع الى غيره اهو لمخصص من التنوير وشرحه للعلادي
ومناسك الكرماني وجواهر الفتاوى وغيرها في رجل اوصى بان يخرج عنه

بمبلغ سماء من ثلث ماله فدفعه الوصي لرجل لم يحج عن نفسه فهل يجوز حجه
عن الميت يجوز لمن لم يكن حج عن نفسه ان يحج عن غيره لكنه خلاف الأفضل
ويسمى حج الصرورة من الصر وهو الله قال في المصباح الصر على نفقته
لأنه لم يخرجها في الحج وهل يجب عليه ان يكثر بمكة حتى يحج عن نفسه
لما راه الآ في فتاوى أبي السعود وصورته مسألة كعبه شريفة به وارمين
زيد فقير عمر حج شريف ايجون تعيين ايتد وكلي الجدا ولوب عمر نيته
حج ايلسه شرعاً جازاً اولورجي الجواب اكرجه جائز دراما بر دفعه حج ايد
نه ايتد ريك كر كدر زيدا وندن واربع حج ايتد لازم اولورانه مجاورا
وليجو عرك محجى اتمام اتمشى اولوراه قلت وفي هذا الكلام بحث ان لم
يوجد نقل صريح لأن حج بقدره الغير لا بقدره نفسه وماله واذا تم الحج بمقتضى
أشهر الحج فانها شوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة فكيف يجب عليه الملك حتى
تأتي أشهره فاذا كان فقير وله عاكلة في بلاده فوجب ملكته عليه الى السنة الآتية
بل نفقة مع ترك عياله يحتاج الى نقل صريح في ذلك فتأمل ثم بعد ذلك رأيت
مخط بعض الفضلاء ناقلاً عن مجمع الزهر على ملتقى الأبحر ما صورته ويجوز
اجحاج الصرورة ولكن يجب عليه عند رؤية الكعبة الحج لنفسه وعليه
ان يتوقف الى عام قابل ويحج لنفسه او ان يحج بعد عوده اهله بماله وان فقير
فليحفظ والناس عنه غافلون وصرح علما القاري في شرح منسكه الكبير
بأنه بوصول ملكه وجب عليه الحج اه وفي نهج النجاة لأبي حمزة هذه المسئلة من كلام
حسن فلتراجع وقد الف سيدي عبد الغنى النابلسي رسالة في ذلك جزم فيها
الى عدم الوجوب ونقل بعض العلماء ان السيد احمد بادشاه الف رسالة في
الوجوب والله اعلم اه وفي فتاوى أبي السعود في رجل تقطع عن صلة والديه
منذ اثني عشر سنة ثم قدر على الحج فأي هذين الفضلين من الحج وصلة الرحم اقدم وتباخرو
يا ثم فإرشدنا الى ما هو الأولى والأحسن والأحكم الجواب
ان كانت نفقته وافية بكتا الخصلتين فلا بد من حوزها خلا أنه ان خان فوت

الصلة

الصلة بموت احد الوالدين او كليهما يقدم الصلة ولا يقدم الحج والله المعين اه
في المأمور بالحج الفرض اذا قبل له وقت الدفع اصنع ما شئت ثم دفع المال الى غيره
ليحج عن الأمر فهل له ذلك نعم لأنه صار وكيلاً مطلقاً والمسئلة في فتح النور
والدرر وغيرها في امرأة وجب عليها الحج ولها محرم فهل لزومها منعها من الحج
ليس له منعها عن حجة الاسلام اذا وجدت محرماً لأن حقها لا يظهر في الفرائض كما
في البحر في مريضة اوصت بدراهم من مالها لرجل من ورثتها ليحج بها عنها حجة الاسلام
واوصت بدراهم اخر لمبرات معلومة والكل يخرج من الثلث وماتت عن الوارث المذكور
وعن ورثة غيره لم يجز والوصية بالحج فكيف الحكم تصح وصيتها فيما عدا الحج مالم تجز
الورثة وهم كبار كما في الخانية والبحر عن الفتح اوصى بأن يحج عنه بعض ورثته
فاجازت وارثته وهم كبار جاز وان كانوا صغاراً او غيباً او كانوا صغاراً وكباراً
لم تجز لأن هذا يشبه الوصية للوارث بالنفقة فلا تجوز إلا بأجازة الورثة مناسك
الكرمانى ولو اوصى الميت ان يحج عنه ولم يزد كان للوارث ان يحج عنه فان كان
الموصى وارث الميت او دفع المال الى وارث الميت ليحج عن الميت فان اجازت الورثة
وهم كبار جاز وان لم يجزوا فلا لأن هذه بمنزلة التبرع بالمال خائفة فيما اذا
مرض المأمور بالحج ويحجز عن الذهاب للحج وقد قيل له حين دفع المال اليه اصنع مثلتي
ويريد ان يدفع المال الى غيره ليحج عن الأمر فهل له ذلك نعم ففي التنوير وشرحه
للعلوي واذا مرض المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع المال الى غيره ليحج ذلك الغير
عن الميت الا اذا اذن له بذلك بأن قيل له وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له
ذلك مرضاً ولا لأنه صار وكيلاً مطلقاً في المأمور بالحج اذا لم يكفه مال
الميت كالكرامة وعامة النفقة فهل يكون ذلك جائز نعم والمسئلة في
الخانية وغيرها فيما اذا اوصى بمبلغ من ماله ليحج به عنه اخوه حجة الاسلام وماتت عن
اخيه لم تجز ثم اوصى اخوه بأن يحج عمر وعن اخيه زيد بذلك المبلغ وماتت الودع عن ابن
عم ولم يحج عمر وعن زيد ويريد ابن العم استرداد المبلغ من عمر فهل له ذلك
لوصي الميت او وارثه ان يسترد المال من المأمور ما لم يحرم في امرأة كانت

تستطيع الحج ثم عيت فهل سقط الحج الفرض عنها باجهاج الغير عنها اذا طرأ العمى على
الاستطاعة يجب عليها الحج في الحال او الايتصاف في المال من مناسك مند على القاري
في الحاج عن الغير هل الأفضل في حقه ان يعود الى بلدة أمره نعم على
الأظهر فيكون ادائه على طبق الميت لو فرض ادائه وان الغالب منه انه كان يعود الى بلدة
والمسئلة في مناسك القاري اذا تبع الدين بالحج عن أبيه من غير وصية فهل
يسقط عن الأب الفرض نعم يجزيه ان شاء الله تعالى كما صرح بذلك مفصلا في النهر
وكذا في شرح المناسك للقاري وغيره في المعذور الذي لا يرجي برؤه اذا امر بأن
يجع عنه غيره وجع عنه فهل سقط الفرض عنه استمر ذلك العذر ام لا اذا كان
لا يرجي برؤه يسقط عنه الفرض استمر العذر او لا وان كان يرجي برؤه بشرط عجزه
الى موته كما في البحر وغيره خلا لما في فتح القدير من اشتراط دوام العجز الى الموت بلا تفصيل
اذا اراد الوصي ان يحج بنفسه عن الميت هل يجوز له ذلك نعم ان
اوصى الميت ان يحج عنه ولم يزد اما الوقال للوصي ادفع للمال لمن يحج عني ليس له
ان يحج بنفسه كما صرح في الحاشية في امرأة تريد الحج مع زوجها فهل تلزمه نفقة المحضر
خاصة نعم في رجل اوصى ولاده بأن يحجوا عنه نافلة ببلغ سماه ومات
فاذنوا لأحدهم ان يحجوا عنه رجلا بذلك ببلغ ففعل فهل يكون مؤديا وصيته
وله ثواب النفقة نعم وفي حج النفل يقع عن المأمور اتفاقا لأن الحديث ورد
في الفرض دون النفل وللأمر الثواب أي ثواب النفقة شرح المناسك للقاري فعلى
هذا يلبي عن نفسه وينوي عن نفسه ايضا كالخفي في امرأة اذا
حاضت قبل الوقوف بعرفة بيومين وعادتها في الحيض سبعة ايام ثم وقفت
بعرفة وطهارة بعد ايام فهل يصح طوافها ووقوفها ولا شيء عليها بالتأخير
حيضها لا يمنع شيئا من نسكها الا الطواف ولا شيء عليها بتأخيرها اذا لم تطهر
الا بعد ايام النحر لو طهارة فيها بقدر اكثر الطواف لزمها الدم بتأخيرها والاد
والمسئلة في التنوير وشرحه وشرح البرجدي هل يجوز اخراج اجماع الحرم
وترابه الى الحل ام لا لا بأس بذلك قال في المحيط ولا بأس باخراج تراب
الحرم واجماره الى الحل لأنه يجوز استعماله في الحرم ففي الحل أولى اه كازروني عن فتاوى

العلامة محمد

العلامة محمد بن حسين ابن علي الطوري
نكاحا بين بنت الخال وبنت العمى نعم لأنهم ذكروا انه يحرم الجمع بين امرأتين
لو فرضه أحدهما ذكر أحرم عليه الأخرى وهذا لو فرضت أحدهما ذكر الأخرى
فيجوز له الجمع بينهما بنكاح صحيح حيث لا مانع شرعا في رجل عقد نكاحا على
قاصرت تطيق الوطى بمهر معلوم بعضه حال وبعضه مؤجل وفرض لها عليه لسوتها
في كل سنة كذا من الدراهم ومضى سنتان ولم يدخل بها ولم يدفع لها المجل ولد درهم الكسوة
ولا مانع من جهتها ويريد ابوها مطالبتها بذلك فهل له ذلك نعم لمطالبة
زوجها بمهرها المجل وبمبلغ الكسوة حيث اصطلح على المبلغ المذكور كما في الذخيرة
في رجل مسلم طلق زوجته المسلمة ثم بعد مضي سنة او اكثر تزوج كتابية نصرانية فهل
يصح نكاحه المذكور نعم وان كره تنزيها في رجل زوج بنته الصغيرة من رجل
كفوي بالفاظ قائل للزوج بحضرة شهود بوقاصرة قزحي الله امري او وزره ويردم
وقال الزوج الدم قبول اتم يعني الأب بقوله المذكور هذه القاصرة بنتي على
امر الله اعطيتك اياها ويعني الزوج بقوله المذكور اخذت وقبلت وسميا
مهرها وقامت قرينة على ذلك تدل على النكاح فهل صح العقد المزبور نعم
قال في جامع الفتاوى لفظ الترتك الدم ويردم ليس بهي موضوع للنكاح والعقد
لا بد له من قرينة تدل عليه وهي اما الخطبة او تسمية المهر اما بدون أحدهما ان
جبري بينهم ان يعقدوا عقد النكاح بذلك جاز كذا ذكره صاحب القدوري
فيما اذا زوج صغيرة بلا ذكر مهر فهل يصح ويك لها مهر المثل بالوطى او
او موت أحدهما اذا لم يقع الرضا مع الزوج على شيء نعم والمسئلة في
التنوير فمن عقد نكاحه على بكر بالغة وكان متزوجا حين العقد
باربعة وحكم عليه حاكم ببطلان العقد ولم يبطأها فهل لا يلزمه شيء
من مهرها نعم قال في الملتقى ولا يجب شيء من المهر بلا وطى في عقد
فاسد ومثله في التنوير في رجل زوج بنته من اخذ ولم يسمها ولم يذكرها

Copyrighted material

بما تميز به عن غيرها وله ثلاث بنات ثم زوج واحدة منهن بعينها وذكر اسمها
ووصفها بما تميز به عن اختها فهل صح العقد الثاني دون الأول نعم
ومنها ان لا تكون المنكحة مجهولة فلوز وجه بنته ولم يسمها وله بنتان لم يصح
بحر من قاضي دمشق الشافعي عن التوكيل بالنكاح بالذكرا هل يصح
قال السيد المحوي في حاشية الأسياب بعد قول الزيلعي ان الذكرا لا يمنع
انعقاد البيع ولكن يوجب فسادة فكذا التوكيل ينعقد مع الذكرا والشروط الفاسدة
لا تؤثر في الوكالة لكونها من الأستقالات فاذا لم يبطل نفذ تصرف الوكيل اه
قال بعض الفصلا ومقتضى هذا انه لو اكره على التوكيل بالتزويج وزوج الوكيل انه
يصح وينعقد ولكن لم اراه منقولا اه واراد ببعض الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته
على البحر والمخ وقد ذكرت هذه المسئلة في رد المحتار على الدر المختار من كتاب الذكرا
فراجعها على صورة دعوى مرسله من قاضي الشام ^{٩٩} نعم تعلم من الجواب يصح
النكاح بلفظ العطية اذا نواه او قامت قرينة على ذلك وفهم الشهود المقصود
وكل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا النكاح والحوالة بعد الحوالة كما في التنوير
وسرده وفيه ايضا من باب الولي ولو اقر ولي صغيرا وصغيرة او اقر وكيل رجل
او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار على الغير الا ان يشهد الشهود
على النكاح اه فاذا كانت البنت البالغة غائبة كما ذكرتم فلا ينفذ تصديق الأب
عليها ولا على الزوج الثاني لانه اقرار على الغير في ذمية زوجت بنتها البالغة
الذمية بلا اذنها ولا وجه شرعي فكيف الحكم ذكر في الخيرية انه صرح
علما ونا بانه لا يتعرض لأهل الذمة اذا تناكحوا فاسدا ولا يفرق القاضي بينهم
اذا علم في ظاهر الرواية لانا امرنا بتركهم وما يدعون فلا يفسخ النكاح ولا
يعزر ان حيث كانا راضيين ولم يترافعا بالخصومة لدي قاض من قضاة
الاسلام فاذا تناكحا اليسا حكم بينهما على حكمنا كما صرح بذلك في التامر خانية
من الفرائض ونقل في البحر عن الهداية في نكاحهم المحارم انه لو ترافعا يفرق بينهما بالأجماع
لأن مرافعتهم كحكمهما اه وحكم المسئلة عندنا ان ولاية تزوج البالغة لها لا

لغيرها

لغيرها ولو زوجتها امها وغيرها يتوقف على رضاها ولا ينفذ عقد الولي
على البالغة بغير رضاها كذا في البحر في رجل له جارية اتت منه
بولد ثم خزن عتقها فترجعت باجنبي وانت منه بنت وللرجل ابن من غيرها
يريد التزوج ببنت جارية ابية فهل له ذلك نعم له التزوج ببنت
موطوءة ابية حيث لم يكن بينهما نسب ولا رضاع وفي تجنيس خواهر زاده
لا يحرم على الولد الواطي ولا على ابية ولد الموطوءة ولا امها ترافعا ولا يفرق
في المحرمات وجاهز للابن التزوج بأمة زوجة الأب وبنتها ابن الهام ونظيره في
البحر وغيره في صغيرة يتيمة زوجها اخوها الأيسر من زيد الكفو بغير المثل
ثم لما بلغت بالحض اختارة الفسخ فورا عند البلوغ واشهدت على ذلك
فهل يثبت لها خيار الفسخ بشرط القضا نعم ففي الكفر وغيره لها خيار
الفسخ بالبلوغ في غير الأب والمجد بشرط القضا في رجل تزوج امرأة
نكاحا فاسدا وطلقها قبل الدخول بها فهل له ان يتزوج بأمرها نعم كما افتى به
ابن نجيم وفي الفصل ٩ من فصول العادي ما نصه ذكر البردوي في البسوط
والنكاح الفاسد لا يثبت حرمت المصاهرة وله ان يتزوج بأمرها وبنتها وان لم
يكن فرق بينهما وكذا يجوز للمرأة ان تتزوج بأخر قبل التفريق وهذا كله قبل الميسر
في رجل اخرج عقد نكاح بنته البالغة باشارته المعهودة ورضيت البنت
بذلك فهل نفذ النكاح وتكون اشارته قائمه مقام عبارته نعم والمسئلة
في الاشياء في رجل قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحي فهي طالق ثلاثا
فزوجه رجل فضولي امرأة واجاز بالفعل دون القول ودخل بها ثم حلف بالحرام
ناويا الطلاق انها لا تدخل هذه الليلة عند ابيها فدخلت ويريد عقد نكاح عليها
فاذا قبل عقد نكاحه لنفسه هل تطلق او لا بد من قبوله فضولي واجازة بالفعل
قال في العاديات في الفصل ١ مثل الأمام السرخسي عن قال كل امرأة اترجها
فهي كذا فزوجها فضولي امرأة واجاز بالفعل ثم طلقها بتطبيقه وانقضت عدتها
ثم تزوجها بنفسه هل تطلق قال قيل تطلق وقيل لا تطلق لأن اليمين تنحل
بنكاح الفضولي لونه صار متزوجا لها في الحكم اه وفي العاديات ايضا وحكي صاحب
المحيط والأمام نجم الدين والفقيه ابو جعفر ان كل جواب عرفته في قوله كل امرأة

اتزوجها فهو الجواب في قوله كل امرأة تدخل في نكاحي اهـ وقد علل القول الثاني والتعليل دليل الترجيح وسئل العلامة التمرناشي عنها فاجاب بعبارة العارضة ثم مال الى ترجيح عدم الطلاق بقوله ولم يزوج الطلاق اهـ والاحتمال تزوجها بفضولي والاجازة بالفعل عملا بالقولين وان كان عدم الطلاق هو المرجح اذ هو المحلي بالتعليل واليه اسيل قال كل امرأة اتزوجها طالق فتزوج امرأة فطلقت ثم تزوجها بعد ذلك لا تطلق ولو تزوج امرأة اخرى تطلق باعتبار عموم الاسم كما في فتح القدير وسيأتي في كتاب الطلاق عن جد المؤلف سؤال فبين قال كلما تزوجت في طالق ثلاثا وان عقدي النكاح فضولي واجزت بقول او فعل فتكون طالق ثلاثا ايضا وسيأتي الجملة في ذلك في رجل طلق زوجته بائنا وحلف بالطلاق الثلاث من زوجته اخرى له ان لا يتزوج المطلقة فهل اذا زوجها منه فضولي واجازة الخالف بالفعل لا بالقول لا يحث نعم والمختار في نكاح الفضولي وفي الطلاق المضاف انه اذا اجاز الخالف بالفعل لا يحث وبالقول يحث وتامه في العارضة من الفضولي من تصرفات الفضولي

عن رجل غرب حلف بالطلاق بالتركية اولوب الودجم يذون بوششي اونصون اكر بوششي ايشلم يعني كل امرأة اتزوجها وسأ تزوجها تكون طالق اذا فعلت هذا الشيء ثم فعله فهل اذا تزوج امرأة تبين منه بحج والعقد واذا جدد عليها العقد ثانيا لا تطلق فاجاب نعم في صغيرة لا تطبق الوطى هربت من بيت زوجها لتضررها منه وتركه جها زها عنده فهل لا تسلم للزوج حتى تطبق الوطى ولا يسرها طلب جها زها منه لحفظه لها عنده نعم والمسئلة في العارضة والخيرة في رجل ماتت زوجته المدخول بها ولها اخت فهل له تزوج اختها بعد موتها بيوم نعم كما في الخلاصة عن الاصل للأمام محمد وكما في مبسوط صدر الاسلام كما نقله عنه القهستاني والمحيط للأمام السرخسي والبحر والتارخانية عن السراجية وفتاوي الانقروبي وقدرى افندي ومؤيد زاده

في الفتاوى

ويجمع الفتاوى وصره الفتاوى ويجمع المنتجيات ونهج النجاة وغيرها من الكتب المعتمدة وامامنا غري الى الشف من وجوب العدة عليه فلا يعتمد عليه وكتب تحت الجواب ما صورته

لعمرك ما كل النقول صحاح ولا كل خيل في المودة ناصح عليك باقواها دليلا وما خذا وما هو في الكتب الشهيرة راج ولا تعتمد الا صدقنا بحر با وكن حامدا لله فالأمر واضح

وقال ولنا في ذلك رسالة سمينها بنقول القوم في جواز نكاح الأخت بعد موت اختها بيوم في رجل خطب بنت عمه الصغيرة فقال له ابوها هي لك عطية فقبل الرجل لدي بينة شرعية ولم يسمي امهرا فهل ينعقد النكاح بما ذكر ويجب لها مهر المثل بالوطى والموت اذا لم يقع تراض على شيء نعم حيث نوى الأب بذلك النكاح او قامت قرينة على ذلك وفهم الشهود المقصود وجب لها مهر المثل بالوطى او موت احدهما اذا لم يقع تراض على شيء في رجل زوج عبده امرأة حرة ثم باعه منها فهل بطل عقد النكاح بملكها العبد نعم والمسئلة في الكفر وغيره في امرأة بالغة رشيدة خطبها رجل فقالت له بحضرة الشهود زوجتك نفسي على سنة رسول الله فقال لها قبلتك على سنة رسول الله ناويا بذلك قبول نكاحها ولم يذكر امهرا فهل ينعقد النكاح بما ذكر ولها مهر المثل نعم في رجل قال لزيد بحضرة الشهود بعد جريان مقدمات النكاح اعطيتك ابنتي الصغيرة لأبنتك فقال زيد قبلت ذلك منك لا ابنتي فهل ينعقد النكاح بذلك وللبنت مهر المثل نعم في رجل زوج ابنته القاصرة من زيد بالطريق الشرعي ثم بلغت البنت وتريدى وابوها ففسخ النكاح بمقتضى ان والد الرجل شريف من امه والزواج ليس كذلك فهل ليس لها ذلك نعم ليس لها ذلك ولا عبرة بزعمها المذكور لأن الشريف من الأم ليس شريف كما افق به الخبير الرملى والف فيه رسالة سماها الفوز والعنف في مسئلة الشريف من الأم محصلها انه ليس بشريف وان ما ذكره بعض العلماء من ان له شرفا اراد به شرفا ما كاصح به بعضهم

بالنسبة الى من ليس له ام كذلك اي عملوا ورفعته وهذا ما لا يعتبر عليه ولا يتركه احد
وكذلك له نسبة ما الى اخر ما حرره في معنوهة لها ان بالغ عاقل لهل الولاية عن
كل وجه يريد تزويجها من كفوفهم المثل فهل له ذلك نعم والمعنوهة اذا زوجها الاربع
او العثم عقلت كان لها الخيار كالصغيرة اذا بلغت وان زوجها الأب أو الجد لا
خيار لها وان زوجها ابنا لا رواية فيه عن أبي حنيفة وقالوا ينبغي ان لا يكون لها
الخيار كما لو زوجها الأب وعن محمد ان لها الخيار عادية عن الخائنة عن الوصي
هل يملك تزويج امة اليتيم المشمول بوصايتها نعم كما في فتاوى ابن نجيم
في رجل عقد نكاحه على بكر بالغة بمهر معلوم ودفعت بعضه وباعها بالباقي
طبقه معلومة بيع وفاء على انه ان رد لها الثمن ردت له المبيع ثم مات عنها وعن
ورثة غيرها طلبوا استرداد المبيع ودفعت بقية المهر فهل لهم ذلك بيع الوفا
منزل منزلة الرهن فللو رثة استرداد المبيع بقدر حصصهم ودفعت بقية المهر للزوجة
في بكر بالغة عقد عمرها العصبية نكاحها بالوكالة عنها على ابنه القاصر
بالولاية عليه على مهر معلوم ضمنه المهر في ماله ولم يضمن النفقة ولا مال للقاصر
فهل ليس لها مطالبة عنها بالنفقة نعم قال في شرح التنوير فيجب للزوجة على
زوجها ولو صغيرا جدا في ماله لا على أبيه الا اذا كان ضمنها اه في صغيرة لها
عم عصبي غالب مدة سفر زوجها امرأه لا ابن اختها القاصر وقبل والد الزوج
بالولاية عليه فهل صح النكاح الولي في النكاح العصبية بنفسه بلا توسط
انتمى على ترتيب الأثر والحجب فان لم يكن عصبية فالولاية للأُم وللولي الا بعد
التزوج بغيبه الأقرب مسافة القصر كما في التنوير والكنز وغيرها واختار في الملتقى
ما لم يتظر الكفو الخاطب جوابه ولو زوج الا بعد حال قيام الأقرب توقفت على اجازته
كما في شرح التنوير وغيره واذا كان الأقرب لا يدري اين هو ثم علم انه كان في المهر
يجوز لانه اذا لم يدري اين هو لا يتظر الكفو فيكون كالغيبه المنقطعة بزاريه
في صغيرة يتيمه لها ابن عم عصبي ليس لها ولي اقرب منه يريد تزويجها
من ابنه القاصر الكفو بمهر المثل فهل له ذلك الجواب نعم قال في الدرر ريتولى طرف
النكاح بعني الأيجاب والقبول واحد ليس بفضولي من جانب ولا يشترط
ان يتكلم بهما بل الواحد اذا كان وكلاهما فقال زوجها اياه كان كافيا وله

اقسام

اقسام اما اصيل وولي كابن العم تزوج بنت عمه الصغيرة او اصيل ووكيل
كما اذا وكلت رجلا ان يزوجه لنفسه او وليا من الجانبين او وكيلها او
وكيل من جانب وفضوليا من جانب اخر او فضوليا من الجانبين في
يتيمه قاصرة ليس لها سوى ام وابني عم عصبية وابن عم اخر عصبية والكل في
الدرجة والقوة سواء ولابن العم الاخر المذكور ابن صغير كفوف يريد عقد نكاحه على
اليتيمه المذكورة بمهر المثل متبرعا لها به من ماله فهل له ذلك نعم كما في البحر
والدرر ثم اذا اجتمع في الصغيرة والصغيرة وليان في الدرجة على السوا فزوج احدهما
جاز اجازة الاخر او نسخ بخلاف الجارية بين اثنين فزوجها احدهما لا يجوز الا
باجازة الاخر فان زوج كل واحد من الوليين رجلا على حدة فالأول يجوز والاخر
لا يجوز وان وقعا معا لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان احدهما قبل الاخر ولا
يدري السابق من اللاحق فلذلك لا يجوز لانه لو جاز جاز بالتمري والتمري
بالفروج حرام هذا اذا كانا في الدرجة سواء واما اذا كان احدهما اقرب من الاخر
فلا ولاية للابعد مع الأقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فنكاح الابعد يجوز اذا
وقع قبل عقد الأقرب كذا ذكره الأسيدي في بحر في يتيمه قاصرة ليس لها
ولي سوى ابن عم عصبية بالغ يريد ان يزوجه من نفسه بمهر المثل فهل له ذلك
نعم وتقدم نقلها قريبا عن الدرر في يتيمه ليس لها من الاوليا سوى ام اب
وام ام تريد ان تزوجه من رجل كفوفهم المثل فهل لها ذلك نعم والمسئلة في
رسالة الشيخ حسن الشرنبلدي والذي حط عليه كلام الشرنبلدي في تلك
الرسالة تقديم ام الأب على ام الأم وفي حاشية البحر المحير الرمي ان الجدة لأب اولى
من الجدة لأم قولا واحدا فتحصل بعد الأم ام الأب ثم الأم ثم الجدة الفاسد
في يتيمه ليس لها ولي سوى ام فزوج اليتيمه وكيل شرعي عن امها تزويجها شرعا
فهل صح العقد نعم في يتيمه ليس لها سوى ام وابني عم عصبية
خطبها زيد الكفو لها بمهر المثل فامتنع العصبية المذكور من تزويجها منه بعد ما طلب

منه ذلك فهل للأوم تزويجها كلفوا المذكور
ثبت للأبعد التزويج بفضل
الأقرب وعضله امتناعه عن التزويج فيسوغ للأوم ذلك فيما اذا عضل
الأب عن تزويج صغيرته من كفوهم المثل هل للقاضي ان يزوجهها نعم اذا
عضل الأب فللقاضي تزويجها حيث لا ولي لها غيره لكن ينبغي ان يأمر الأب بتزويجها
فان امتنع ناب منابه وللبيع حسن الشر بملكي رسالة في هذه المسئلة سماها
كشف المعضل فمن عضل مخلصا انه ورد سؤال فيما اذا عضل ابو الصغير هل
يزوجهما جدها وعمها او للقاضي ولو نأيا فأجبت بأن القاضي او نأيه هو
الذي يزوجهما دون من سواه لكن ينبغي ان يأمر الأب قبل تزويجه بغيره فان فعل
والد ناب منابه فيه قال ابن السكينة في شرح الوهبانية عن الغاية عن روضة
الناطقي ان كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية الى الجده ونقله
ايضا ابن السكينة عن انفع الوسائل عن المشتق ونصه اذا كان للصغيرة اب
امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية الى الجد بل يزوجهما القاضي اه ومثله
في الفرض وقال الزيلعي عند قوله الكثر وللأبعد التزويج بغيبة الأقرب
مسافة القصر وقال السافعي يزوجهما الحاكم اعتبارا بعضله اه ما قاله الزيلعي
وهو يفيد الاتفاق عندنا على ان الحاكم تزويج من عضلها وليها الأقرب لكونه
من رد المختلف للمتفق عليه بالأصالة ولا تكون الولاية لغير القاضي فمن دونه
من الاوليا لكونه في مقام الاستشهاد به وفي فتاوى العلامة احمد ابن يونس
الغلبى سئل فيما اذا عضل الولي الأقرب في تزويج الصغيرة هل تنتقل الولاية
الى الولي الأبعد او القاضي الجواب لا تنتقل للأبعد بل يزوجهما القاضي
اه فان قلت يخالفه ما في الخلاصة والبرازية من انهم اجمعوا على ان الولي
الأقرب اذا عضل تنتقل الولاية للأبعد قلت لا يخالفه لأن الأبعد في كلام
الخلاصة والبرازية هو القاضي لأنه امر الاوليا فافعل التعضيل على يابه ولذا قال
في الفرض بعد ما قدمناه عنه لو عضل الولي الأقرب الصغير والصغيرة عن
تزويجهما يزوجهما القاضي لكن تزويجه هنا نيابة عن العاضل بأذن الشرع
لا بغيره لأن العاضل ظالم بالمنع وللقاضي كف يد الظلمة وفي الخلاصة

واجمعوا

واجمعوا ان الولي الأقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الأبعد فلذا قلنا انه
ثابت بأذن الشرع اه كلام الفرض فهو نص في ان المراد بالأبعد في كلام الخلاصة
القاضي لا نيابته به في مقام الاستشهاد وعلى اثبات الولاية للقاضي فان قلت
قال صاحب البحر وبداي بما في الخلاصة اندفع ما ذكره السروجي من انه تثبت
للقاضي قلت لو نظر صاحب البحر الى ما قدمناه من كلام الزيلعي وغيره لما وسعه
ان يقول هذا بل صار كالشاقض فأنه قال بعد ما تقدم بنحو سطر قالوا واذا
خطبها كفو وعضلها الولي تثبت للقاضي نيابة عن العاضل فله التزويج وان لم
يكن في منشوره اه فهذا رجوع الى ما لا يخالف له على التحقيق عندنا كما قدمناه
ولله الحمد والمثني اه ما في الرسالة مختصرا ويمكن ان يجاب بأن كلمة قالوا انما يؤتى
بها للتبري فكانه تبر من هذا القول وايد ما قدمناه فهو غير متناقض
وهل ما ذكره في الخلاصة والبرازية على الولد الأبعد وهو القاضي غير ظاهر
هو وان كان غير ظاهر لكنه بتعيين لدفع التناقض بين عباراتهم قال
الشاعر اذا لم تكن الا الاسنة مركبا فاحيلة المضطر لا ركوبا
على ان القاضي هو الأبعد حقيقة كما مر نعم غالب عباراتهم اطلاق الأبعد على
غير القاضي ايضا يمكن حمل كلام الخلاصة على هذا حيث لا قاضي ههنا
تأمل ويظهر لي ان الأولى عند عضل الأب ان يزوجهما الجد مثله بأمر القاضي فيكون
موافقا لظاهر ما في الخلاصة وغيرها واعلم ان ما في الخاتمة من انه مادام
للصغير قرب فالقاضي ليس يولي في قول أبي حنيفة وعند صاحبيه مادام
عصته اه قال المؤلف انما ذكر قاضي خان في تعداد الاوليا في مسئلة العضل
ففي نقل المنع عبارة الخاتمة في هذا المثل تسامح هذا ونقل ابن وهبان عن الجرد
ان تزويج القاضي للصغيرة عند العضل ينبغي بثبوت الخيار لها وفي المشتق عن محمد
ان لها الخيار والأول بناء على ان تزويجه عند العضل بطريق النيابة والثاني
على انه بطريق الولاية الفقه ان ما مر عن البحر من قوله فله التزويج وان
لم يكن في منشوره مبني على انه بطريق النيابة والافقد نصوا على انه لا ولاية
للقاضي في التزويج ما لم ينص عليه في منشوره في الصغير اذا زوج
نفسه بغير اذن التولي فما الحكم فيه قال في احكام الصغار ذكر في الأصل

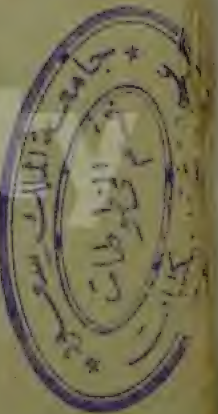
ان الصغير والصغيرة اذا زوجا انفسهما بغير اذن الولي توقف ذلك على اجازة
 الولي فان اجاز جاز ولهما الخنا اذا بلغا اذا كان المهر ~~موجب~~ غير الوب والمجد
 في امرة عربية ابوها واجدادها من اهل العلم والدين
 والصلاح ولزوجها المتوفى عنها معتق يريد الزوج بها بلا رضى ابيها وهو غير
 كفون كل وجه كيف الحكم في ذلك المعتق لا يكون كفو للحرمة الاصلية
 كافي الحائنة فاذا انكحته بلا رضى ولها فرق القاضي بينهما بطلب الولي كافي الكفر
 وغيره فهذا ظاهر الرواية عن ائمتنا الثلاثة رضي الله عنهم فتبقى احكام المطلق
 النكاح من الردة والطلاق لكن المروي عن الحسن عن ابي حنيفة بطلان النكاح
 من غير الكفو وبه اخذ كثير من مشايخنا قال شمس الائمة السرخسي وهذا
 اقرب الى الاحتياط فليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض
 يعدل والاحوط سد باب للزوج من غير كفو قال الامام محمد بن الدين والفتوى
 على قول الحسن في زماننا قال في البهي المفتى به رواية الحسن عن الامام
 من عدم انعقاده اصلا اذا كان لها ولي لم يرضى به قبل فلا يفيد الرضا
 بعده واما تملكها من الوطى فعلى المفتى به هو حرام كالحكم عليه الوطى لعدم
 انعقاده واما على ظاهر الرواية ففي الوطى الجية ان لها ان تمنع نفسها ولا
 تملك من الوطى حتى يرضى الولي اه وفي الامم ايضا قال صدر الاسلام
 لوزوجة المطلقة نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل
 للزوج الاول على ما هو المختار وفي الحقايق هذا فيما يجب حفظه لكثرة
 وقوعه وفي فتح القدير لان الغالب في المحلل كونه غير كفو واما الواسر
 الولي عقد المحلل فانها تحل اه وكذا المياسر لو كن رضى به مهر اي رضى
 به قبل العقد اذ لا يفيد الرضا بعده كما مر في هاشمي زوج صغيرة
 لغير هاشمي عالما بذلك راضيا به فهل يصح النكاح نعم والحالة
 هذه في صغيرة لها اب من حملة القرآن ومن اهل العلم والدين والصلاح
 وكل رجل في تزويجها من كفوف زوجها من ناسق جاهل فهل يكون النكاح
 غير جائز نعم في رجل تزوج امرأة بمهر على ان منه كذا

سمعة

سمعة بعد ما اتفقا على مهر في السر وما عدا سمعة فهل يجب ما اتفقا
 عليه على انه هو المهر ولا يجب ما جعل سمعة ان اشهد على لم تجب الزيادة ١٧ السمعة
 بالاجماع ويجب ما اتفقا عليه في السر ولا يجب ما جعل للسمعة كما في
 البرازية وشرح المتن والخيرية في امرأة تريد الدعوى على زوجها بعد
 الدخول بها وتسليمها نفسها بانها لم تقبض منه مهرها المشرط تجيله فهل لا
 تسمع دعواها بذلك حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط
 تجيله على المفتى به لانها لا تسلم نفسها عادة الا بعد دفع المجل كما صرح بذلك
 كثير من علماءنا الا علم اه ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المتقدم لا تسمع دعواها
 بخلاف الدعوى ببعضه فصول كذا وجد بخط عبد الرحمن اندي الهاري المراد به هنا
 بكلاء وسياتي سؤال في دعوى بعضه في رجل طلق زوجته المدخول بها ثلاثا
 ولها عليه كسوة مفروضة غير مستدانة بامر قاض فهل تسقط بالطلاق نعم والمسئلة
 في التنوير وغيره من النفقة في رجل تزوج امرأة على ان يعلمها القرآن
 العظيم فهل يصح النكاح ولها مهر المثل نعم كذا لك وان قلنا يجوز الاستجار
 على تعليم القرآن عند المتأخرين وهو المفتى به لان خدمته لها وقد مر حوايو حوب
 مهر المثل في خدمة زوج حر سنة للدهار فلا يصح تسمية التعليم لكن في البحر ينبغي
 على المفتى به ان يصح لان ما جاز اخذ الاجر بمقابلته من المنافع جاز تسمية
 صداقا كما قدمناه عن البدائع ولم ار من تعرض له اه واعترضه في الشربلية بما مر
 من انه خدمته لها واجبت فيما علقته على البحر بان ليس كل استجار استخدما
 بدليل انهم جوزوا استجار الابن اباه لربي الغنم والزراعة ولم يجعلوه خدمة فتعليم
 القرآن بالاولى تأمل في ذي اسلم في بلدة حص وله اولاد وصغار من
 زوجته الذمية ويريد نقلها مع الاولاد لدمشق الشام بعد ايضا ومجملها وموجملها
 وهو مأمون عليها والطريق امن فهل له ذلك ويتبعه الاولاد في الاسلام
 نعم ما ذكره المؤلف من ان السفر اذا اوفاه المجل هو ظاهر الرواية
 وفي جامع الفصولين ان الفتوى عليه لكن في البحر انه افق الفقيه ابو القاسم

الصغار والفقير ابو الليث بأنه لا يسافر بها مطلقا بل رضاها الفساد الزمان
وفي المختار ان عليه الفتوى وفي المحيط انه المختار وفي الوالوجية ان قول ظاهر
الرواية كان في زمانهم اما في زماننا فلا قال صاحب المجمع في شرحه وبه يفتي ثم قال
في البحر فقد اختلف الاقنأ والاحسن الاقنأ بقول الفقيريين من غير تفصيل
واختاره كثير من مشايخنا وعليه عمل القضاة في زماننا كما في اتفق الوسائل
في رجل طلق زوجته قبل وطئها والخلوة بها وقد دفع لها المهر فهل يلزم نصفه
ويعود النصف للملكة بالقضاء والرضا نعم والمسئلة في شرح التنوير للعلائي
في فروي تزوج امرأة بدمشق واوفاهها المجل ويريد نقلها الى قرية التي ينسبها وبين دمشق
دون ربع يوم فهل له ذلك نعم قال في الدرر وينقلها دون مدته اتفاقا اذ في قري
المصر القرية لا تتحقق الغربة اه وفي التنوير وشرحه للعلائي وينقلها فيما دون مدته اي السفر
من المصر الى القرية وبالعكس ومن قرية لقرية لانه ليس بغربة وقيد في التاتر خاتمة بقرية
يمكنه الرجوع قبل الليل الى وطنه واطلقه في الكافي قايلا وعليه الفتوى اه
في رجل تزوج امرأة في دارها ووافاهها المجل والان يريد نقلها الى مسكن شرعي خال
عن اهليهما بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها وماله فهل له ذلك ولا يلزمه
لها مونسه حيث هيأ لها مسكنا شرعيا خاليا من اهليهما بين جيران صالحين
بحيث لا تستوحش لا يلزمه ايتانها بمونسه والمسئلة في التنوير وغيره قال في النهر
ولم تجد في كلامهم ذكر المونسه الا انه في فتاوى قاري قال انها لا تجب ويسكنها بين قوم
صالحين بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيما اذا كان البيت خاليا عن الجيران
وهو تخشى على عقلها من سعته اه ونظر فيه في الشرنبلالية بأن البيت الذي لا
جيران له غير مسكن شرعي وقال السيد محمد ابو السعود في حاشيته على شرح مسكن
اقول ما ذكره قاري الهداية من عدم لزوم محل على ما اذا كان المسكن صغيرا كالمساكن
التي في الربوع يشير الى ذلك قوله بحيث لا تستوحش اذ لا يلزم من كون المسكن
بين جيران عدم المونسه اذا استوحشت بأن كان المسكن متسعا كالدار وان كان
لها جيران فعدم الايمان بالمونسه في هذه الحالة لا شك انه من المفارقة لاسيما
اذا خشيت على عقلها فتحصل انه مختلف باختلاف المساكن ولومع وجود الجيران
فان كان المسكن بحال لو استغاثت بجيرانها اغاثوها سر يعا لما بينهم من القرب

لا تلزمه المونسه



لا تلزمه المونسه والالزمتها اه وهو كلام حسن وينبغي ان يكون مختلفا ايضا
باختلاف الاشخاص فان بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه ان يبيت وحده في
بيت ولو صغيرا بين جيران فاذا كان زوجها يبيت في بيت ضرتها وكانت تحتها
على عقلها من البيوتة وحدها ينبغي ان يؤمر بالمونسه في ليلة ضرتها ولا سيما
اذا كانت الزوجة صغيرة نفيا للمضارة المنهي عنها بنص القرآن العزيز فاعتنم هذا
التحريم مما علقته على البحر في باب النفقات في رجل بعث الى امرأته امعة
غير ما يوجب لها عليه ولم يذكر خمره عند الدفع ثم اختلفا فقالت هو هدية وقال هو من
المهر فهل القول له بيمينه نعم كما في التنوير والبحر وغيرهما في رجل مات عن
زوجه وورثة غيرها اختلفوا معها في قدر مؤخر صداق مثلها ولا يبينه لها فهل القول
لها في ذلك نعم كما في البحر والنهر والفصولين والبرازية وغيرهما فيما اذا
مات الزوج وفي ذمته مؤخر صداق زوجته ثم ماتت الزوجة ويريد ورثتها مؤخر صداقها
من تركه الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم في قدر مهر المثل نعم في رجل
خطب بكر بالغة ثم بعث اليها الحيا هدية واستهلك ولم يزوجه ابوها ويريد الرجوع بما
بعث فهل ليس له ذلك ما بعث للمهر يستر عينه قايما او قيمة هالكا وكذا
ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمسئلة في التنوير من المهر والحاي والزاوي
وفي الفتاوى الخيرية سئل في رجل خطب من آخر اخته ودفع لها شيئا يسمى ملوكا
ودراهم ايضا من عادة اهل الزوجة اتخاذ طعام بها ولم يتم امر النكاح هل الخطاب ان يرجع فيه
ام لا اجاب نعم له ان يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان اذن لهم باتخاذها واطعامه
للناس صار كأنه اطعم بنفسه طعاما له وفيه لا يرجع وفيها ايضا من كتاب النفقة
سئل في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها للتزوج به وتحققت انه انما ينفق
عليها ليتزوجها ثم امتنعت عن التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما انفق ام لا
اجاب نعم يرجع قال في الحاشية بعد ان ذكر القولين في هل المسئلة قال المص رحمه
الله تعالى وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان بمنزلة
الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا قاله في التتمة سئل والدي عن بعث الحاي
الخطيبة سكرا ولو جوز او تراءى ترك الأب المعاقدة هل لهذا الخطاب ان يرجع
باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس بأذن الدافع فليس له حق الرجوع

وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك اه وهو مرجح لما علله في الخائبة وهو
ظاهر الوجه فلا ينبغي ان يعدل عنه والله اعلم اه ما في الخيرية فليتال
في الأب اذا زوج ابنه امرأة بالولاية لو صغيرا او الوكالة لو كبيرا ولم يضمن الولي
المهر فهل لا يطالب الأب به من ماله **الجواب** نعم كما في الكنز وصح ضمان الولي
المهر قال في البحر اطلقه فشملى ولي المرأة وولي الزوج والصغيرين والكبيرين
اه وفي فتاوي شيخ الاسلام يحيى اخذ في جمع شيخ الاسلام عطا الله افندي
تحت سؤال ولو زوج الأب طفلة للصغير امرأة بمهر معلوم لا يلزم المهر اباه الا اذا
ضمنه وقال مالك والشافعي في القديم المهر على الأب لانه ضمن دلالة
باقدامه على النكاح مع علمه انه لا مال له ولو نكاح بدون المهر وقتلنا الصداق
على من اخذ بالساق بالاثار قاله علي رضي الله تعالى عنه والنكاح لم يدل على
ايضا المهر في الحال فلم يكن من ضرورته ضمان المهر ولان تسليم المعقود عليه الى الزوج
يوجب تسليم البدل عليه ايضا والعاقبة سفير كذا في معراج الدراية عن المبسوط
ولا نجد شيئا بالك ما في شرح الطحاوي من ان الأب اذا زوج الصغير امرأة
فلا امرأة ان تطلب المهر من ابي الزوج فيؤدي الأب من مال ابنه الصغير وان لم
يضمن الأب صريحا اه لانه محمول على الطلب بالاداء من مال الصغير لكونه في يده كما
ينبغي عنه كلامه لانه محمول على ان اقدامه على النكاح ضمان دلالة كما ذهب
اليه الشافعي ومالك اه **اقول** والمسئلة في الدر المختار من النهر **س** فيما اذا اراد
زيد ان يعاشر زوجته معاشرة الأزواج وهي تمنعه حتى يدفع اليها مخرج مهرها
فهل لها ذلك نعم لها منعه من الوطئ ودواعيه لاخذ المخرج ان لم يؤجل
كل المهر والمسئلة في التنوير في امرأة زوجت بلا مهر ثم طلقها زوجها قبل
الدخول والوطئ والخلوة طلقة واحدة فهل تجب لها متعة وساهي حيث لم
يذكر مهر او طلقها قبل الدخول والخلوة تجب متعة وهي معتبرة بحالهما كالنفقة به
يفتى لا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيرا ولا تزد على نصف المهر المثل لو غنيا وهي
درع وخمار وملحفة فيما ان اجتمع الزوجان في بيت بابه مفتوح والحال

انه يدخل عليهما

انه يدخل عليهما بلا اذن فهل تكون الخلوة غير صحيحة نعم فاذا اطلقها
والحالة هذه يلزمه نصف مهر قال في الذخيرة اذا اجتمعوا في بيت بابه مفتوح
والبيت في دار لا يدخل عليهما احد الا باذن فالخلوة صحيحة والوفاء
في رجل طلق زوجته الحامل طلقة واحدة رجعية ولها بذمته مؤجل صداقها تريد
اخذ منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك نعم ويتعجل المؤجل ولا يتأجل
برجعتها خلاصة وفي الصيرفية لا يكون حال حتى تنقضي العدة شرح التنوير ومثله
في البحر وقال في الحاوي الزاهدي ولو طلقها رجعيا لا يصير المهر حال حتى تنقضي وبه
اخذ عامة المشايخ اه فيما اذا وكل زيد عمرو في ان يزوج فلانة باربعة آلاف
درهم فزوجها الوكيل اياه بستة آلاف درهم فهل يكون للزوج الخيار ان اجازها وان رد بطل
نعم لان الوكيل صار فضوليا في عقده ذلك والمسئلة في البحر وافق به المرحوم علي
افندي مفتي الممالك العثمانية اذا وكل رجلا بأن يزوج فلانة بالف درهم فزوجها اياه
بالفين ان اجاز النكاح جاز وان رد بطل النكاح وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها
فالخيار باق ان اجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح فيجب مهران كانا قلا
من المسمى خائبة وبحر من مسائل الوكيل من كتاب النكاح والمراد بالمسمى المسمى
في العقد في امرأة تريد الدعوى على ورثة زوجها ببعض المهر المشروط تعجيله لها
بعد الدخول بها وتسلمها انفسها فهل تسمع دعواها بذلك اذا ادعت بعد
الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه كاصح به في
جامع الفصولين في رجل مات ولم يخلف تركه وتريد زوجته ان تأخذ مؤخرها
من مال ابويها بلا كفالة منهما لذلك فهل ليس لها ذلك نعم في رجل دفع
لزوجه المريضة مؤخر صداقها الذي بينه شرعية ثم ماتت من ذلك المرض ويريد ابوها
مطالبة الزوج بما يخصه من ذلك فهل ليس له ذلك نعم اذا ثبت ما ذكر
بالوجه الشرعي ليس للأب مطالبة في ذي خطب ذمية وبعث اليها درهم
وامتعة لأجل المهر ولم يتزوجها فهل ما بعث للمهر مسترد عينه قايما او قيمة هالكا
نعم بنت زوجها وبعث اليها اشيا ولم يزوجه ابوها فابعت للمهر مسترد عينه قايما وان تغير
بالاستعمال لانه مسقط من قبل المالك فلا يلزمه في مقابلة ما نقص باستعماله شيئا او قيمة

19

ها كالأند سعاوضة ولم تتم فجاز الاسترداد وكذا يسترد ما بيعت هدية وهو قائم
 دون الهالك والمستهلك لأن فيه معنى الهدية صريح به قاضي خان في فتاواه من المهر
 في رجل عقد نكاحه بالوجه الشرعي على بكر بالغة بهم معلوم دفعه لها ودخل
 بها وجعلت عنده ثم زعم أنه وجدها قرنا وأن له استرداد المهر منها ففسخ النكاح فهل ليس
 له ذلك نعم في رجل خطب امرأة بالغة ودفع لها مع وكيله مبلغا معلوما
 ليحاسبها به من المهر فأخذه أبوها لنفسه وعقده نكاحها على الرجل بنفسها ودخل
 بها وطالبته بنظير ما أخذه أبوها ويريد الرجوع على أبيها بذلك فهل له ذلك
 نعم في بكر بالغة طلقها زوجها قبل الدخول بها والخلو ولم يكن المهر سلا فزلا عدة عليها وينصف
 المسمى وعاد نصف المهر إلى ملك الزوج محرم الطلاق نعم والمسئلة في التنوير والبحر
 وغيرها في رجل مات عن زوجة الغير المدخول بها وعن أب وعليه ديون لم يأتها
 في صحتها فهل تأكد جميع المهر بالموت في تركته وتكون هي أسوة الغرماء نعم في
 رجل وطى صغيرة وأزال بكارتها كرها بلا عقد شرعي فهل يجب لها مهر المثل بعد ثبوته شرعا
 نعم إذا كانت الصغيرة غير مستهبة أو لا يجامع مثلها لأنه إذا سقط الحد تعين
 المهر لأن الوطى في دار السلام لا يخلو عن الحد أو المهر قال في الملتقى وشرحه للعلائي
 من باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب به وإن زنى مكلف بخيئة أو صغيرة
 لا يجامع مثلها حد هو أي لا يوجب في عكسه لأحد عليهما لأن الأصل لم يجد فكذلك التبع لا
 في رواية عن أبي يوسف وبه قال زفر والشافعي أنه فانظر إلى قوله صغير لا يجامع مثلها
 بخلاف الصغيرة التي لا يجامع مثلها كما هو المفهوم من قولهم في تعريف الزنا أنه الوطى
 في قبل مشتهات حاله أو ماضيا وفي المنع ولا حد بوطى اجنبية زنت إليه وقيل
 هي عرسك وعليه مهرها قضى بذلك عمر رضي الله عنه وبالعدة لأن الوطى
 في دار السلام لا يخلو عن الحد والمهر وقد سقط الحد فتعين المهر وهو مهر المثل ولهذا
 قلنا في كل موضع سقط فيه الحد مما ذكر يجب فيه المهر لما ذكرنا في وطى جارية
 الأبن وقد علق منه أنه في سبيلتنا سقط الحد عن الوطى بوطى الصغيرة
 المذبذبة فتعين المهر والله در المؤلف على هذا الاستنباط الحسن وقد سبقه
 إلى نظيره الأمام الاستروشن في كتاب حكام الصغار حيث قال في مسائل الحدود

ولو زنى بصبيبة

ولو زنى بصبيبة يجامع مثلها ولم يغضها يجب الحد وهل يجب مهر المثل ينبغي أن
 لا يجب لأن الحد قد وجب وأنه ينافي وجوب الضمان وكانت واقعة الفتوى انتهى
 ثم قال ولو وطى صغيرة لا تشترى ولا يكون هذا الوطى زنا ولهذا لم يوجب أبو حنيفة ومحمد
 به حرمة المصاهرة ولكن أوجبوا عقلا لأنه أرش تلك الجناية إذا لم يغضها ثم قال وفي
 نكاح فوايد صاحب المحيط الحد والضمان لا يجتمعان إلى في مسلتين إذا زنى بجارية
 بكر لأنسانا يجب الحد ونقصان البكارة والثانية إذا شرب خمر الذي يجب الحد
 وقيمة الجزاء وقيد بقوله إذا لم يغضها لما ذكره قبله بقوله وإذا زنى بصغيرة
 لا يجامع مثلها وأفضاها فإن كان أفضا يستمسك البول فلا حد عليه بخلاف
 ويجب عليه الاعتقال بنفسه الأيلادج وعليه ثلث الدية وعليه المهر وإن كان
 أفضا لا يستمسك البول لا يجب الحد أيضا ويجب كل الدية وهل يجب المهر قال أبو حنيفة
 وأبو يوسف لا يجب وقال محمد يجب أنه فكان على المؤلف أن يقيده بكونه لم يغضها
 في بكر بالغة زوجت بذكر فدخل بها زوجها فزها رتقاء ويريد الزوج
 أن يطلقها فهل إذا طلقها يجب عليه متعة وهي درع وخار وملحفة لا تزيد على نصف
 مهر المثل لو الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيرا وتعتبر بحالها
 نعم والمسئلة في التنوير والدرر وغيرها فيما إذا تزوج قاصرة بكر من أبيها
 ثم طلقها قبل الدخول والخلو وأقرباؤها في صحتها بقبض نصف المهر وتزعم الآن
 أنها كانت بالغة حين قبض أبيها مهرها وإن أباه لا يملك ذلك فهل يملك
 الأب قبض صدق البكر بالغة نعم والأب إذا أقر قبض المهر فإن كانت
 البنت بكر صدق وإن كانت ثيبا لا يصدق خلاصة من الفصل الثامن ومثله في
 البزازية وقد حررها الخيزراني في فتاويه تحريرا حسنا فأرجع إليه وقال إن له
 قبض مهر بنته الصغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا أنه وليس لغير الأب والجدة من
 الأولياء قبض المهر إلا أن يكونا أو صيا من أدب الدوصيا
 ذكرها المؤلف مفرقة في الأبواب وجمعها هنا لتسهيل مراجعتها
 في امرأة جهزت ابنتها البالغة بجرها من معلوم سلمته لها ثم ادعت أن بعضا منه

عارية والعرف في بلدتها مشترك كيف الحكم حيث كان العرف في بلدتها
 مشتركاً فالقول للأُم مع يمينها قال في الدر المختار جهر بنته ثم ادعى ان ما دفعه لها
 عارية وقالت هو تملكك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الأب
 او ورثته بعد موته عارية فالعقدان القول للزوج ولها اذا كان العرف
 مستمرا ان الأب يدفع مثله جهازا لعارية واما اذا كان مشتركاً كالمهر والسام
 فالقول للأب كما لو كان بالكثر مما يجزى به مثلها والأُم كالأب في تجهيزها وكذا ولي
 الصغيرة واستحسن في النهر تبعاً لقاضي خان ان من اشرف الناس لم يقبل
 قوله انه عارية اهـ وذكر المسئلة في كتاب العارية ايضا وقد ذكر ان كل من
 كان القول قوله يلزمه اليمين الوفي مسائل او صلها في شرح الكنترا الى نيف
 وستين مسئلة ليس هذه منها وافنى قاري الهداية بقوله القول قول
 الأب والأُم انهما لم يملكاه وانما هو عارية عندهم مع اليمين الدان تقدم دلالة ان
 الأب والأُم يملكان مثل هذا الجهاز للابنة وسئل قاري الهداية عما اذا تنازع
 الزوج بعد ما زفت اليه بالجهاز وماتت فاجاب اذا زفت الى الزوج وسلمت اليه
 مع الجهاز لا يسحق من الأبوين انه ليس الابينة فيما اذا زوجها بنتها البالغة
 وجهازها بجهاز سلمه منها في صحتها ثم ماتا عنها وعن ورثة غيرها يريدون
 قسمة الجهاز بينهم مع البنت فهل ليس لهم ذلك نعم والمسئلة في المنع
 وغيره في رجل اشترى في حال صحته لبنته الصغيرة او ابنته لجهازها
 بها ثم ماتت عن ورثة فهل يكون ذلك للبنت خاصة نعم قال
 في الولوالية اذا جهز الأب ابنته ثم ماتت وبقيت الورثة يطلبون القسم
 منها فان كان الأب اشترى لها في صغرها او بعد ما كبرت وسلم اليها
 ذلك في صحته فلا سبيل لورثته عليها ويكون للابنة خاصة
 انتهى كذا في المنع واخص المهر في امرأة جهزت بنتها
 البالغة بما جهز به مثلها واعارها متعة اخرى
 ثم ماتت البنت عن امها وورثة غيرها فهل القول للأُم في ذلك
 حيث كانت الامتعة زائدة عن جهاز مثلها فالقول

قول الأم مع يمينها في رجل زوج بنته الصغيرة وقضى مهرها وجهازها
 به والدن بلغت البنت وتطالب اباهام مهرها فهل يكون كل من القبض والشراء
 صحيحاً نعم والأب مطالبة الزوج بمهر بنته حيث كانت صغيرة سواء
 كانت بكر ام ثيباً خيريه من المهر وله الشراء لكن اذا كان بغين فاحش ينفذ
 عليه ادب الأوصياء من فصل البيع في امرأة جهزت بنتها البالغة بجهاز معلوم
 سلمته لها وتوفت فيه البنت في حياة امها ثم ماتت الأم عن ورثة يدعون عليها
 ببعض امتعة من الجهاز ويريدون استردادها منها بدون وجه شرعي فهل
 ليس لهم ذلك نعم في رجل زوج بنته ودفع اليها امتعة معلومة
 على سبيل العارية لجهازها واشهد عليها بذلك عند التسليم بينة شرعية
 واقرت هي بذلك لدى البينة ثم ماتت ونزع زوجها ان الامتعة جهاز فهل يقبل
 بينة الأب على الوجه المذكور ولا عبرة بزعم الزوج نعم في رجل فقير
 جهز بنته البالغة بجهاز معلوم سلمه لها ثم ماتت والأب يدعي ان الجهاز المذكور
 عارية والزوج يدعي التملك والعرف في بلدتهما مشترك فهل القول قول الأب
 بيمينه والحالة هذه نعم وتقدم نقلها في التنوير في المرأة اذا
 زفت الى زوجها بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه ويريد الزوج مطالبة الأب
 بالمهر فهل ليس له ذلك نعم ليس له ذلك اهـ لو زفت اليه بلد جهاز
 يليق به فله مطالبة الأب بالنقد قسمة زاد في البحر عن المبتغى اذا اسكت طويلاً
 كن في النهر عن النزازية الصحيح انه لا يرجع على الأب بشئ لأن المال في النكاح
 غير مقصود علا الدين على التنوير واخص المهر كما في فتاوى الشيخ اسمعيل
 من ان الأب يجبر على ان يجهزها بما يليق بالمهر المبعوث اليها وعزاه الى البحر
 والصيرفيه سبني على خلاف الصحيح نعم للبنت مطالبة ابها بما بقي معه
 من المهر فاضلاً عما جهزها به في رجل جهز بنته بمهرها وتكلفتها
 بتجهيزها بزيادة عليه من مال نفسه فهل لا يلزمه ذلك نعم
 في امرأة جهزت ابنتها البالغة بجهاز يزيد على مهرها باضعافه

قوله
 في رجل
 زوج بنته
 الصغيرة
 وقضى مهرها
 وجهازها
 به والدن
 بلغت البنت
 وتطالب اباهام
 مهرها فهل
 يكون كل من
 القبض والشراء
 صحيحاً

قوله
 في امرأة
 جهزت بنتها
 البالغة بجهاز
 معلوم سلمته
 لها وتوفت فيه
 البنت في حياة
 امها ثم ماتت
 الأم عن ورثة
 يدعون عليها
 ببعض امتعة
 من الجهاز
 ويريدون
 استردادها
 منها بدون
 وجه شرعي
 فهل ليس
 لهم ذلك

قوله
 في رجل
 زوج بنته
 ودفع اليها
 امتعة معلومة
 على سبيل
 العارية
 لجهازها
 واشهد عليها
 بذلك عند
 التسليم بينة
 شرعية واقرت
 هي بذلك لدى
 البينة ثم
 ماتت ونزع
 زوجها ان
 الامتعة
 جهاز فهل
 يقبل بينة
 الأب على
 الوجه
 المذكور

قوله
 في رجل
 فقير جهز
 بنته البالغة
 بجهاز معلوم
 سلمه لها
 ثم ماتت
 والأب يدعي
 ان الجهاز
 المذكور
 عارية
 والزوج يدعي
 التملك

قوله
 في امرأة
 جهزت بنتها
 البالغة بجهاز
 معلوم سلمته
 لها وتوفت فيه
 البنت في حياة
 امها ثم ماتت
 الأم عن ورثة
 يدعون عليها
 ببعض امتعة
 من الجهاز
 ويريدون
 استردادها
 منها بدون
 وجه شرعي
 فهل ليس
 لهم ذلك

قوله
 في رجل
 زوج بنته
 الصغيرة وقضى
 مهرها وجهازها
 به والدن بلغت
 البنت وتطالب
 اباهام مهرها
 فهل يكون كل
 من القبض والشراء
 صحيحاً

وادخلته معها الى مسكن الزوج وتريد الدن اخذ نحو ثلثه بأذن البنت ورضاها
فهل ليس للزوج معارضته في ذلك نعم في رجل جهز بنته البالغة
بجهاز او دخلته معها لبث زوجها ومضى لذلك مدة تزيد على خمسة عشر سنة
والآن يريد ابوها استرداده منها بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك نعم
في امرأة جهزت بنتها بأمتعة معلومة ويحلي معلوم ونصرت البنت بذلك في
حياة امها في مدة تزيد على عشرين سنة ثم ماتت الأم وتريد الورثة قسمة الحلي
مع التركة فهل ليس لهم ذلك حيث كان الحلي من جملة الجهاز نعم ليس لهم
ذلك والحالة هذه والله اعلم مشورة من ابواب النكاح سئل في رجل
تزوج امرأة بعقد صحيح ثم عقد نكاحه على بنت اختها فهل يكون العقد
الثاني باطلا ولا تطلق الأولى بذلك نعم في رجل ادعى على
امراة ان اباهما زوجها وهي قاصرة بالولاية عليها فاجابت بانها وقت
العقد كانت بالغة وانها لم تعلم بالعقد فكيف الحكم القول لها ان
ثبت ان سننها وقت النكاح يحتمل البلوغ ولو برخصا على البلوغ وعدمه
فبينة المبلوغ اولى قال في التنوير وشرحه من باب الويل لزوجها ابوها مثلا
زاعما عدم بلوغها فقالت انا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراة وقول الأب
والزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت ان سننها تسع وكذا الوارد
المراهق بلوغه ولو برخصا فبينة المبلوغ اولى على الاصح اه
فيما اذا اراد
الزوج الدخول بزوجه الصغيرة قائلدا انها تطبق الوطى والأب يقول لا
تطبقه فما الحكم الشرعي قد اجاب الخبير الرباعي عن هذا السؤال بقوله
ان كانت ضمة سميحة تطبق الرجال وسلم المهر المشروط تجليه بجبر الأب
على تسليمها للزوج على الاصح من الأقوال في نظر القاضي ان كانت ضمن تخرج
اخرجها ونظر اليها ان صاحت للرجال امراباها بدفعها للزوج والادوان كانت
من لا تخرج امر من يتق بهن من النساء فان قلن انها تطبق الرجال وتحتل الجماع
امر الأب بدفعها الى الزوج وان كانت لا تحتل لا يأمر بذلك والله اعلم اه

وقال

للأم اخذ بعض
الجهاز بأذن
بنتها البالغة

يريد استرداد
الجهاز بعد خمسة
عشر سنة ليس
له ذلك

جهزتها بأمتعة
ويحلي ليس لورثة
الأم قسمة الحلي

تزوج امرأة ثم
تزوج بنت اختها
لا يصح الثاني

ادعت انها وقت
العقد كانت
بالغة فالقول
لها

بينة المبلوغ اولى

اراد الدخول بها
ويمنعه ابوها
قائلدا انها لا تطبق
الوطى

وقال في البزازية ولا يجبر الأب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج
على ايفاء المحل فان زعم الزوج انها تحتل الرجال والكرالأب فالقاضي يربها
النساء ولا تعتبر السن اه قال المؤلف ورايت على هامش البزازية عند
هذا المحل بخط الجد العلامة عبد الرحمن العمادي وقيل يعتبر تسع سنوات وثمان
ان كانت سميحة وقيل ان طلبها الزوج للموانسة دون الملامسة يجب كذا في
الذخيرة والقنية في رجل اشترى بماله حليا واواني ثم مات وتقول زوجته
انه اشترى ذلك لي فما الحكم حيث اقرت بما ذكر سقط قولها ولا ثبت الانتقال
اليها الا بدليل كاصح به في البدايع في اختلاف الزوجين في رجل زوج ابنة البالغ
بلا وكالة عنه ثم علم الابن فاجازه واراد الدخول بها بعد دفع المهر فامتنع ابوها من تسليمها له
بلا وجه شرعي فهل يأمر بتسليمها بعد قبض المهر نعم في رجل ابى ان يزوجه زيد
بنته الا ان يدفع له مبلغا معلوما من الدرهم فدفعها له ولم يزوها منه ويريد زيد
اخذ ما دفعه له قائما اوها لكا فهل له ذلك نعم والمسئلة في الحزيرة والبزازية
فيما اذا اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم فهل للزوج ان يسترده نعم
والمسئلة في التنوير في رجل انفق على معتدة الغير على طمع ان تزوجها اذا انقضت
عدتها فلما انقضت عدتها ايت ان تزوج به وكان دفع لها النفقة ويريد الرجل
الرجوع عليها بما دفع لها فهل له ذلك نعم والمسئلة في التنوير من المهر والبحر
والمنع وغيرها انفق على معتدة الغير بشرط ان تزوجها اذا انقضت عدتها ان تزوجه
لا رجوع مطلقا وان ايت ان تزوج به فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه
فلا مطلقا وبدا في مولانا صاحب البحر وقال في البحر لو انفق على معتدة الغير على
طمع ان تزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت عدتها ايت ذلك ان شرط في الانفاق
التزوج كان يقول انفق بشرط ان تزوجيني يرجع زوجته نفسها اولاد وكذا ان لم
يشترط على الصحيح وقيل لا يرجع اذا تزوجت نفسها وقد كان شرطه ومح ايضا وان
ايت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح والحاصل ان المعتد ما ذكره العمادي في فصوله
انها ان تزوجه لا رجوع مطلقا وان ايت فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت
معه فلا مطلقا اه منج من المهر حاصل ما في البحر حكاية قولين مصححين

ان كان الزوج
قد تزوجها
بمهر مشروط
بأن تزوجه
فلا رجوع
لها الا بشرط
التزوج

في رجل اشترى
بماله حليا
واواني ثم
مات وتقول
زوجه انه
اشترى ذلك
لي فما الحكم

في رجل زوج
ابنة البالغ
بلا وكالة
عنه ثم علم
الابن فاجازه

واراد الدخول
بها بعد دفع
المهر فامتنع
ابوها من
تسليمها له

بلا وجه شرعي
فهل يأمر
بتسليمها بعد
قبض المهر

نعم في رجل
ابى ان يزوجه
زيد بنته الا
ان يدفع له

مبلغا معلوما
من الدرهم
فدفعها له ولم
يزوها منه

ويريد زيد
اخذ ما دفعه
له قائما اوها
لكا فهل له

ذلك نعم
والمسئلة
في الحزيرة
والبزازية

فيما اذا اخذ
اهل المرأة
شيئا عند
التسليم

فهل للزوج
ان يسترده
نعم

صدف

الفاصلة عقد نكاح
لا يكون مجرد قراءة

بعض لها هدية
لنزوجها فاستهزأوا
بها

صادقها خلعا شرعيا ثم بعد خمسة عشر يوما عقد عمر ونكاحه عليها فهل يكون
العقد المزر فاسدا نعم لانها في عدة الغير في رجل عقد نكاحه
عقد صحيحا على امرأة ثم مات قبل الدخول والخلوة بها فهل تحرم عليه امرها
وبصير محرما لها نعم في بكر بالغة زوجها وليس لها الشرعي بل اذا نكحها
من رجل كفوء بمهر المثل ثم اخبرها الولي بالنكاح والزواج والمهر جميعا فسكت
مختارة ولم ترد النكاح فهل يكون سكوتها رضامنها نعم وان زوجها الولي
بغير استئذان ثم اخبرها بعد النكاح فسكت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج
والمهر جميعا اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون صحيحا كما لو استأمرها قبل النكاح
ولم يذكر الزوج والمهر وان ذكر الزوج والمهر جميعا فسكت كان رضی خائفة
في رجل له زوجة لها ابن من غيره متزوج بأمرأة اجنبية عنها وعنه مات
الابن ويريد الرجل ان يتزوج بها بعد انقضاء عدتها ويجمع بينهما فهل له ذلك
نعم فجاز الجمع بين امرأة وبنت زوجها او امرأة ابنتها عند الأئمة الأربعة كما
في البحر لانه لو فرضت بنت الزوج ذكرا ان كان ابن الزوج لم يحزان يتزوج بها لأنها
موطوءة ابيه ولو فرضت المرأة ذكرا لجاز له ان يتزوج بنت الزوج لأنها بنت رجل
اجنبي وكذلك المرأة وامرأة ابنتها فان المرأة لو فرضت ذكرا يحرم عليه الزوج
بأمرأة ابنته ولو فرضت امرأة الابن ذكرا لجاز له الزوج بالمرأة لانه اجنبي عنها
من المحرمات ومثله في البحر وسرجه الملتقى والتنوير للعلاني في امرأة وجدت
زوجها محذورا وتريد الفسوخ والفرقة بسبب ذلك فهل ليس لها ذلك
نعم في رجل تزوج بنت زيد الصغيرة الرضيع بمهر قدره مصرية واحدة
وطلعها قبل الدخول بها فهل يلزمه نصف حصة دراهم نعم في رجل راجع
مطلقته رجوعا على مبلغ دراهم معلومة مؤجلا الى الفراق يموت او طلق وقبلت
ذلك ثم ابانها فهل لها مطالبة بالمبلغ المذكور نعم ومن فروع الزيادة على المهر
لوراجع المطلقة رجوعا على الف فان قبلت لزمت والد فلا بحر من المهر في
رجل دعى زوجته البكر البالغ بعد ايفاء بعجلها الى مسكن شرعي خال عن اهليها
بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها وما لها ليدخل بها فيه فامتنعت بلد وشرعي

عقد عليها خيال
صحتها ختم علم
الحق

بسم الله الرحمن الرحيم
والمهاجرين الى الله
فمن كان منكم كان
رضا

يحيى بن الجراح بن المروان
وامرأته ابنتها وربها
نوحها

وحدة زوجه على هذا
ليس لها الضمخ

نزل جريح مريضه صغيره
بعضه ثم ظلمها قبل
الدفن لاني اياها اخصه
دعاه

وفاها الى اسكن ثماني
فانما صنعت بلاديه ثماني
ثماني ما فخره

زوجها غيرها بغنى
فاحس لا يرفع
العقد

تزوج امرأة لها
اولاد من غيره وام
منزوجة بحد
له نقل زوجته
الى قرية

بلغت فاختارت
الفسخ فوراً

ماتت ولها ام لا
تسمع دعواها
على الزوج بجميع
المعجل

ما يمنع دعوى
المرأة يمنع دعوى
وارثها

تزوجها على انها
مسلمة فظهرت
كتابية ليس له
الفسخ

اقتصر على قوله
نعم صح النكاح

فاحس فهل يكون النكاح غير صحيح حيث كان المزوج غير الأب والمجد وكان
بغيت فاحس فالنكاح غير صحيح كافي التنوير وغيره في رجل قروي تزوج امرأة
لها اولاد وصغار من غيره ولها ام مريضة بحد الاولاد ويريد نقلها الى قرية اخرى
مسافة ما بينهما اقل من نصف يوم فهل له وتنتقل حضنة الاولاد لجدتهم المريضة
حيث كانت اهل الحضنة نعم في امرأة زوجت بنتها اليتيم بالولاية
عليها من رجل كفوء بمهر المثل ودخل بها ثم لما بلغت اختارة الفسخ فوراً بالبلوغ
واشهدت على ذلك بالمجلس وتقدمت الى القاضي وطلبت الفسخ بوجهه
الشرعي وقضى القاضي بذلك وفسخ بينهما فهل ينفسخ والحال هذه
حيث استوفت الدعوى شرانظها الشرعية بنفسه النكاح المذكور بالفسخ المذكور
في امرأة ماتت ولها ام تريد الدعوى على الزوج بان لم يدفع لزوجته جميع
محل صداقها وطالبته بنصيبها من ذلك وهو يدعي الايضال فالحكم
حيث سلمت نفسها منه وهو يدعي الايضال اليها لا تسمع دعوى امها ما تعرف
تجمله لانها لو سلمت نفسها الا بعد تعجل شيء عادة والدم قارة مقامها فاني
صححة دعواها يمنع صححة دعوى الوارث والمسئلة الاولى في التنوير من المهر
والثانية في الحاوي الزاهدي من الدعوى فوايد ذكرها المؤلف مفرقة
فجمعها تزوج امرأة على انها مسلمة فظهرت كتابية ليس لها الفسخ اذا قال
الزوج بعد اصدار العاقد صيغة التزويج نعم يا سيدي قلت هذا النكاح
او اقتصر على قوله نعم في المجلس قبل ان يشغل بكلام اخر صح النكاح للقاضي
تزوج الصغار ان كتب في مشوره ان له تزويج الصغار والاولاد يحرم على الزوج
ان يتزوج بنت ابن زوجته لانها ولد ربيته فتحرر عليه وان سفلت الكل من
فتاوي قاري الهداية وفيها سئل عن امرأة غاب عنها زوجها خمسة عشر سنة فجات لذي
حاكم يرى فسخ نكاحها واقامت هند بينة انه غاب عنها ولم يترك لها نفقة ففسخ
نكاحها وحكم بصحة الفسخ ثم تزوجت بعد ذلك رجلاً وحكم جاكم الفسخ بصحة
التزويج ثم طلقها فحضرة الى قاضي حنفى ليرزوجها بزوج اخر فهل يسوغ للحنفي ذلك
واذا حضر زوجها الغائب واقام بينة انها موصلة بنفقة فهل يبطل هذا النكاح
الثاني ام لا اذا فسخ النكاح حاكم يرى ذلك ونفذ فسخته قاضي اخر

وتزوجت غيره

وتزوجت غيره صح الفسخ والتنفيذ والتزويج بالغير فلا يرتفع ذلك بحضور الزوج
وارعائه انه ترك عندها نفقة في مدة غيبته وان اقام بينة بذلك لان بينة
المرأة انه لم يترك عندها نفقة اتصل بها القضاء فلا تنقضي بعد ذلك بالبينة
الثانية والله اعلم اه النكاح بين العيدين جائز وكره بعضهم الزفاف والمختار انه لا
يكراه لانه عليه الصلوة والسلام تزوج بالصدقية رضي الله تعالى عنها في شوال وبني
بها فيه وتأويل قوله عليه الصلوة والسلام لانكاح بين عيدين ان صح انه عليه الصلوة
والسلام كان رجوع من صلاة العيد في يوم الجمعة اقصر ايام الشتا فعرض عليه النكاح
فقاله حتى لا يفوته الروح في الوقت الا فضل الى العيد الثاني وهو الجمعة هل للزوج
ان يقفل عليها الباب له ان يقفل الباب فتاوي السليبي من النفقة وفي ادب القاني
له ان يغلق عليها الباب من غير الابوين فتاوي الانقري من المهر باب نكاح الكافر
والريق سئل في فسخ زينة طلقها زوجها الذي لدي بينة شرعية وطلبت التفريق
بينهما فهل تجاب الى ذلك نعم لو لم يعتقدون الطلاق مزيل للملك وان كانوا
يعتقدونه محصور العدد فامساكه اياها بعد الطلاق الثلاث ظلم منه واعطياهم
الذمة لتقهرهم على الظلم مسوط السرخسي في باب نكاح الكافر مجموع عطا الله افندي
في رجل خطب اقاخه من ابها الذي ودفع لها ما يسمونه نيشاناً اي علامة انها
صارت مخطوبته ولم يجي بينهما عقد اصل بوجه من الوجوه حتى بلغت رسيده وطلب
المخاطب تزوجها مستعلا بذلك وهي تمتنع وتريد التزويج بغيره فهل لها ذلك ولا تجبر
على نكاحه الجواب نعم في ام ولد تريد التزويج بأخر بدون اذن سيدها فهل اذا تزوجت
ورده السيد يبطل النكاح برده نعم وتوقف نكاح قن وامة ومكاتب ومدر وام ولد
على اجازة المولى فان اجاز نفذ وان رد بطل تنوير من نكاح الرقيق باب العنين سئل
في بكر صغيرة زوجها ابوها من رجل ودخل بها ثم بلغت رسيده وادعت عنه وطلبت التفريق
فالحكم لا يفرق بينهما بحج دعواها انه عنين ما لم تثبت عنه باقراره او بقول
النساء انها بكر فيو جل من وقت المرافعة مسنة كاملة ولا يجب منها ايام مرضه ولا مرضها
ولا ايام غيبته عنه ولو لحجها او هربها منه فان وطئ والابانت بالتفريق ان طلبت
وتأجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر ومدينة كافتى بذلك الحذر الرمي

السنة اذا اقبل
بها القضاء
نقض

المختار ان الزفاف
بين العيدين

للزوج ان يقفل
الباب

طلق الذي زوجته
فلا تملكها طلق
التفريق

خطبها واعطاها
نيشاناً لها ان
تزوج بغيره

باب العنين

بوجوب العنين
من وقت المرافعة

باب الرضا كل في رجل يريد ان يتزوج بأم اخته رضاعا فهل له ذلك نعم والمسئلة في المتن
 فيما اذا اقر رجل بأن هذه المرأة اخته رضاعا ولم يثبت عليه بان لم يقل بعده
 هو حق كقلت ونحوه ويريد ان يتزوجها وقال اخطأت وصدقته على ذلك فهل له
 ان يتزوجها اذا اقر بأنها اخته من الرضاع ولم يصبر على اقراره له ان يتزوجها
 وان اصر لا يحل له ان يتزوجها كذا في رضاء الخائنة فاذا اكرار ان يتزوجها وقال
 اخطأت او وهت او نسيت وصدقته فها مصدقان عليه وله ان يتزوجها كما صح
 به في المنع والبيح في رجل تزوج بكرا بالغة ثم قبل الدخول بها والحلوة الصحيحة
 قال انها بنت ابني رضاعا وصر على ذلك وقال انه حق كقلت والزوجة تكذب قال
 يفرق بينهما ولها نصف المهر حيث كذبت به ولم يدخل بها وان صدقته فلا مهر لها
 وان دخل وكذبته فلها جميع المهر والنفقة والسكنى وان صدقته فلها الأقل من
 المسعى ومهر المثل ولا شيء من النفقة والسكنى كذا في فتاوي قدرى عن المضمرات
 في صغير رضيع من زوجة عمه مع بنت لها منه في مدة الرضاع والأذن بلغ الصغير
 ويريد التزويج بشقيقة البنت المذكورة الراضعة من امها في مدته فهل ليس له ذلك
 نعم قال في الكافي اذا ارضعت المرأة صبيا حم عليه اولادها من تقدم
 ومن تأخر وكذا ولد ولدها اعتبارا بالنسب لأنه ولد اخيه اقول وقوله
 الراضعة من امها لا حاجة اليه لأن من رضع من امرأة يحكم عليه اولادها من
 النسب وان لم ترضعهم امهم كما اشار اليه في الكزوصح به في النهر في رجل عقد نكاحه
 على امرأة وقبل الدخول بها اخبرته انه ارضعتها معه وصدقها الزوج مصر على ذلك
 وكذبته الزوجة فهل يرتفع النكاح ويلزمه نصف المهر نعم قال في البيه عن
 خزانة الفقه رجل تزوج بامرأة فقالت امرأة انا ارضعتها فني على اربعة صدقاتها
 الزوجان او كذاها او كذبها الزوج وصدقها المرأة او صدقها الزوج وكذبها المرأة
 اما اذا صدقها ارفع النكاح بينهما ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها وان كان قد دخل بها
 فلها مهر المثل وان كذبها ارفع النكاح ولكن ينظر ان كان اكبر رايها صادقة
 في اخبارها يفارقها احتياطا وان كان اكبر رايها كاذبة يسكنها وان كذبها الزوج
 وصدقها المرأة يبقى النكاح ولكن للمرأة ان تستخلف الزوج بالله ما تعلم ان
 اختك من الرضاع فان نكل فرق بينهما وان حلف فهي امراته وان صدقها الزوج

قال له ام اجنه
 رضاء

انما يثبت ابني الرضا
 وان يزوجها
 ولم يصبر على اقراره

وكذا يثبت لها نصف المهر
 انما يثبت ابني الرضا
 قال قبل الدخول والفرقة

في
 في
 في
 في

اخبرته امه قبل انها
 ارضعتها وصدقها
 مصر على ذلك
 يرتفع النكاح وينتصف المهر

قالت امرأة انا
 ارضعتها فني
 على اربعة اوجه

وكذبته المرأة

وكذبته المرأة يرتفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج في حق المهر ان كانت مدخولا بها
 ويلزمه مهر كامل والنصف مراه ومثله في الرضا وي نكاحه في رجل تزوج
 امرأة ثم ثبت بالشهود والعدول ان بينهما رضاعا في مدته ولم يدخل ولم يتخل بها اصلا
 فهل يفرق بينهما ولا مهر لها نعم واذا ثبت الرضاع بالشهود والعدول اذا كانت
 الشهادة على الزوجين فرق بينهما وان كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد
 الدخول فلها الأقل من المسعى ومهر المثل وليس عليه النفقة والسكنى مجموع قدرى
 عن المضمرات وفي قوله فرق بينهما اشارة الى انه لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضي
 كما عراه في البحر في آخر كتاب الرضاع الى المحيط ثم قال ولو شهد عندها عدلان على
 الرضاع بينهما وهو يحد ثم ماتا او غابا اي الشاهدان قبل الشهادة عند القاضي لا يصح
 المقام معه كالوشهد بطلاقها الثلاث كذلك وتامه في شرح المنظومة اهـ اي المنظومة لو شهد عندها
 الوهبانية وعلله في الخائنة بان هذه شهادة لو قامت عند القاضي بثبت الرضاع
 فلذا لو قامت عندها في امرأتين اجنبتين ارضعت كل واحدة منهما اولادا معلومين
 للآخرى ثم ولدت احدها ذكرا والآخرى انثى ولم يجتمعا على ثدي واحد بان لم
 يرضع الذكر من ام الانثى ولا الانثى من ام الذكر اصلا فهل يسوغ للذكر التزوج بالانثى
 نعم حيث لم يكن بينهما رضاع وتخل اخت اخيه رضاعا كما في التنوير وغيره
 في رجل له اخت نسبية رضعت من امرأة لها بنت نسبية فهل للرجل ان يتزوج تلك
 البنت نعم له التزويج باخت اخته في امرأة لزيد ارضعت في مدة الرضاع ولدين
 لعمرو اخو زيد التزوج بنت لعمرو لم ترضع من زوجة زيد اصلا فهل له ذلك
 نعم أي لانها ليست بنت اخيه بل هي اخت اولاد اخيه قال المؤلف ولا يحل ان يتزوج بنت
 اخيه رضاعا كما هو المستفاد من المتن ولم يذكروها في المستثنيات في امرأة
 اجبرت رجلا بانها ارضعت زوجته ولم يصدقها الرجل ولا بينة هناك ثم ماتت زوجته
 ثم ان المرأة اكذبت نفسها وقالت اخطأت ويريد الرجل ان يتزوجها فهل له ذلك
 نعم في صبي ماتت امه ورضع من خالته مع بنت لها في مدة الرضاع ويريد
 ابوه ان يتزوج بنت خالته ابنة التي هي اخت ابنه رضاعا فهل له ذلك
 نعم لأن اخت ابنه رضاعا تحل كما في الدر المختار فبالأولى اخت ابنه رضاعا

لو ثبت الرضا
 ولم يدخل بها
 يفرق بينهما ولا مهر لها

لا تقع الفرقة
 الا بتفريق
 القاضي

المقام معه
 لو شهد عندها
 عدلان على الرضا
 وهو يحد لا يصح

ارضعت كل منهما
 للآخرى ثم ولدت
 ولدين يحل النكاح
 ان لم يكن بينهما رضاع

له التزوج باخت
 اخته

له التزوج باخت
 اولاد اخيه لا بنت
 اخيه رضاعا

اخبرته انها ارضعت
 زوجته ولم يصدقها
 واكذبت نفسها
 تزوجها

له التزوج باخت
 اخت ابنه رضاعا

تحلل له اخت خاله

في رجل يريد ان يتزوج باخت خاله رضاعا له ذلك لأن أم خاله
وخالته الرضاع حلل كما في الدر المختار والبحر كاخت خاله بالأولى أي سواء كان
من الخال وأمه من الرضاع أو كان الخال من الرضاع وأمه من النسب وبالعكس
كما صرح به في البحر وكذا يقال في اخت الخال في مسئلتنا في رجل له زوجة يريد
ان يتزوج عليها خالتها من الرضاع فهل ليس له ذلك نعم لأنها ليست من
المستثنات فكانه جمع بين المرأة وخالتها في رجل خطب امرأة وكان رضع من جدتها
لأمها فهل يحرم عليه نكاحها نعم في امرأة قالت أَرْضَعْتُ زَيْدًا ثُمَّ كَذَبْتُ
نَفْسَهَا وَحَلَفْتُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ أَنَّهُ لَمْ تَرْضَعْهُ أَصْلًا وَصَدَّقَهَا زَيْدٌ عَلَى ذَلِكَ وَيُرِيدُ
التَّزْوِجَ بِابْنَتِهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ نعم والمسئلة في التنوير والبحر وغيرهما وفي القنية
امرأة كانت تعطي ثديها صبية واشتهر ذلك بنهم ثم تقول لم يكن في ثدي لبن
حين القتها ثدي ولا يعلم ذلك الا من جهتها اجاز لا يشهد ان يتزوج بهذه الصبية
في صغير وصغيرة رضعا من امرأة اجنبية في مدة الرضاع ويريد ابو
الصغير ان يتزوج الصغيرة المزبورة فهل له ذلك نعم تحلل له اخت ولده
رضاعا كما في الملتقى والتنوير وغيرهما في شهادة النساء وحدهن على
الرضاع هل تقبل حجة الرضاع حجة المال وهو شهادة عدلين او عدل
وعدلتين ولا يثبت بشهادة النساء وحدهن لكن ان وقع في قلبه صدق الخبر
ترك قبل العقد او بعده كما في البرازية اي ترك احتياطا وذكر في البحر
عن الكافي والنهاية انه لا يثبت بخبر الواحد ولو رجلا قبل العقد او بعده ثم ذكر
عن محرمات الخانية انه لو اخبره عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح وان
اخبر بعد النكاح فالأحوط ان يفارقها ثم وفق بينهما يحمل كل على رواية او حمل
الأول على غير العدل وكتب في حاشيتي عليه عن العلامة المقدسي ان
قول الخانية يؤخذ بقوله معناه يفتي لهم بذلك احتياطا فاما الثبوت عند الحاكم
فتوقف على نصاب الشهادة وقال الشيخ قاسم في شرح النقاية نحو ذلك
معلل بأن ترك النكاح امرأة تحلل له أولى من نكاح من لا تحلل له وبقي ما لو
اخبر الواحد برضاع طارئ على العقد كما لو تزوج صغيرة فأخبر بأن أمه مثله

ليس له الجمع بين المرأة وخالتها رضاعا

لا تحلل له من رضع معها من جدتها

قالت ارضعت زيدا ثم رجعت له التزويج ببناتها

اعطت ثديها صبية ثم قالت لم يكن فيه لبن جاز لا يشهد ان يتزوج الصبية

تحلل له اخت ولده رضاعا

لا يثبت الرضاع بشهادة النساء وحدهن

ان وقع في قلبه صدق الخبر ترك

في خبر الواحد برضاع طارئ على العقد

ارضعتهما

ارضعتهما بعد العقد فذكر الزيلعي ان خبر الواحد فيه مقبول وتام الكلام عليه
في البحر فراجعده فيما اذا كان لزيد زوجة وابن منها ثم جاءت له ببلدة اولاد
ثم ارضعت بنت عمر ويريد زيدا تزوج ابنة المذكور بنت عمر والمذكورة زاعما انها
تحلل لكونه لم ترضع من زوجته مع ابنة المذكور بل بعده فهل حلت رضعت من زوجته
صارت اخت ابنه فلو تحلل لابنه ولا عبرة بزعمه المذكور نعم في صبي
رضع من امرأة وعمره ثلاث سنين ثم ارضعت المرأة بنتا عمرها سنة فهل يحلل للصبي
التزويج بالبنت المذكورة نعم لأن الرضاع بعد مضي مدته وهي سنتان ونصف
عند أبي حنيفة لا يكون محرما قال في الخلاصة ولا تثبت بعد سنتين ونصف وان
لم يقطم ويبري فبقي القاضي الأمام في رجل خفي حلف بالحرام
ليجن زوجته في هذا العام فلم يفعل وخرج الحاج من بلدهما ثم بعد ايام راجعها
بالقول ظانا جواز ذلك وحج الناس ورجعوا في العام المذكور ومضى من حين
المراجعة المذكورة ثمانية أشهر وهو مقيم معها متى بطلت عنها المذكور واشتهر طلاقها
بين الناس وصار انقضاء العدة معلوما بينهم ثم طلقها ثلاثا ويريد ان يرجعها
لعصمته بعقد جديد برضاها بعد ثبوت حلفه المذكور اولاد واشتهر ربه
فهل له ذلك والمراجعة الأولى غير معتبرة ولا يقع عليه الثلاث حيث لم
المحلف عليه في ذلك العام وقع عليه طلاقه بآينة ملكتها بنفسها والمراجعة
المذكورة غير معتبرة لأنها بدون تجديد نكاح وقبل الحث وحيث انقضت عدتها
صارت اجنبية واذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس يصدق ان وله
مراجعته بالعصمة بعقد جديد برضاها كما نقله الحيز الرمي عن القنية وفي
جواهر الفتاوى ابانها واقام معها فان اشتهر طلاقها بين الناس تنقضي العدة
والاولاد هو الصحيح وفي الخانية ابانها ثم اقام معها ما نأنا ان مقر بطلانها تنقضي
عدتها لان منكرها في قوله روجي طالق هل هو رجعي وهل يقبل منه دعوى والد فلا
الأستثناء نعم هو رجعي كما افتى به التمر تاشي والحيز الرمي فراجع فتاويها
وفي فوائد شمس الأئمة الأوزجندي لو عرف الطلاق بأقراره يسمع دعوى
الأستثناء منه ولو ثبت بالبينة لا يسمع كذا في الخلاصة في الفصل السادس
وكذا في البرازية وسيأتي انه تقبل دعواه الاستثناء اذا لم يكن له منازع

حيث رضعت من أمه لا تحلل له وان كان رضاعا بعده

الرضاع لا يحرم بعد مضي مدته وهي سنتان ونصف وان لم يقطم

حلف ليجن زوجته في هذا العام ولم يفعل

حيث انقضت عدتها صار اجنبية فلا يقع عليه طلاق بعدها

ابانها واقام معها ان اشتهر طلاقها او كان مقرابه تنقضي العدة والد فلا

رجعي طالق رجعي

لو عرف الطلاق بأقراره يسمع منه دعوى الاستثناء

طلق واخبره
عدلان استثنى
هل يعتمد قولها

حلف انها فرجت
بموت اخيهما ان اخبر
بفرجها وقع

الأصل فيما اذا
اخبرت عنها هو
شرط الحث

طلقها باثنائي مرض
موت بلد سؤلها
ومات في العدة ترث

ابانها في صحته وفي
مرضه بامرها فأت
في العدة لا ترث

حلف لو تراءى لي
في الماء لا اشربه
تأري عدم المعاملة
لا يثبت بالمرفقة

حلف ان زيدا اخذ
كذا منه فأنكر زيد
ثم أقبل يرفع

اذا الحق بجلته
شرطا بعد ما
سكت لا يلحق
مطلقا

في رجل طلق زوجته ثلاثا فشهد عنده عدلان انك استثنيت موصولا
وهو لا يذكر ذلك هل يعتمد على قولها ان كان الرجل في الغضب يصير
بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله ان يعتمد على
قولها والا فلا قاضي خان من كتاب التعليق في رجل حلف بالطلاق من زوجته
انها فرجت بموت اخيهما كيف الحكم يسأل منها عن فرجها فان اخبرت لا يقع وان
اخبرت انها لم تفرج بذلك يقع الطلاق لا بد لا يعلم الا من جرمتها قال محمد في الجامع
اذا قال الرجل ان حضت حيضة فأت طالق فكت عشرة ايام ثم قالت حضت وظهرت
واغتسلت وكذبها الزوج في ذلك فالقول قولها الأصل في جنس هذه المسائل
ان المرأة اذا اخبرت عنها هو شرط الحث في اليمين بطلاقها وكذبها الزوج في ذلك
الشرط مما يطلع عليه غيرها لا يقبل قولها الا بحجة لأنها تدعي طلاقا على الزوج
والزوج ينكر وان كان ذلك الشرط مما لا يطلع عليه غيرها كالطهر والحض فالقول
قولها في حق طلاقها اذا كانت ما ادعت من الشرط قائما وقت الاخبار وان لم يكن
قائما وقت الاخبار لا يقبل قولها الى اخر ما ذكره في الذخيرة في نوع اخبار المرأة
عنها هو شرط الحث في اليمين بالطلاق والمسئلة في التنوير في باب التعليق هي
قولهم وما لا يعلم الا منها فراجعها في رجل طلق زوجته المدخولة باثنائي مرض
موتة وهو صاحب فراش من غير سؤال لذلك ومات في عدها فهل ترث منه
ترث منه ان كانت وقت الطلاق ممن يرت كذا في التنوير والفصولين وقاضي
خان طلقها رجعا في صحته فأت في العدة ترثه وكذا لو ماتت في العدة يرتها
الزوج لانها لو ابانها في صحته فأت في العدة وكذا لو ابانها في مرضه بامرها لا
ترثه فلو ابانها بلد امرها فأت في العدة ترثه عندنا لا لو مات بعد مضى فصولين
من كتاب الطلاق اخر الكتاب في رجل تشاجر مع رفيق له بينهما معاينة
صدرت المساجعة لأجلها فحلف بالطلاق انه اي الرفيق لو تراءى لي في الماء لا
اشربه قاصدا في ذلك عدم المعاملة معه من بعد فهل اذا رافقه ولم يعامله
لا يقع طلاقه نعم والحالة هذه في رجل حلف بالطلاق ان زيدا اخذ
منه سفر جلة فأنكر زيد ذلك ثم أقر فهل لا يقع الطلاق المذكور نعم لأن
الأقرار بحجة قاصرة على المقر في رجل حلف بالطلاق ليسافرن من بلدته وسكت
فقال عمرو وتعود سريعا فقال ولا أعود ما لم تمض سنتان وسافرا الى بلدة بعيدة

ومثلها

ومك بها نحو شهر ثم عاد الى بلدته فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور ولا يلحق قوله المذكور
بجلته نعم قال في الذخيرة اذا الحق باليمين المعقودة بعد سكوت شرطان كان
الشرط له لا يلحق بالاجماع وان كان الشرط عليه يلحق وقال محمد بن سلمة لا يلحق
وبد اخذ الصدر الشهيد اه وفي النزائية المخار قول ابن سلمة وهو عدم الالتحاق
بعد الفراغ في الحالين وبديفتي اه وافتي بذلك التمر تاشي وفي الثانية رجل قال
لأمراة انت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان سكوت لا نقطع النفس تطلق ثلاثا ولا
فواحدة لأن السكوت لا نقطع النفس لا يفصل اه في رجل طلق زوجته قبل
الدخول بها طلاقا واحدة ثم بعد ساعة طلقها ثلاثا فهل بأت بالدولي لا الى عدة
فلا يقع عليه الثاني نعم لأن كل لفظ ايقاع على عدة فتبين بالدولي
بلا عدة فتصادفها الثانية وهي باينة فلا يقع كذا في الملتقى وغيره فله عقد
نكاح عليها برضاها بعقد جديد في رجل بذمته لزوجته دين
مقسط عليه كل يوم مصريتين فحلف لها بالطلاق انه يدفع لها كل يوم مصريتين
واقرا انه كسر لها من القسط خمسة عشر مصرية لأعساره
مقضى ما افتي به العلامة التمر تاشي وقع عليه الطلاق المذكور لأن
شرط العجز ان لا يمكن البرا صلا فحيث أمكنه البر بنحو استقراض
او هبة او غير ذلك ولم يبر وقع عليه في رجل حلف بعليه
الطلاق انه لا يسافر حتى يعطي زوجته خرجيه وادعى انه نسي
ذلك فهل يقع عليه الطلاق المذكور نعم يقع طلاق الساهي قضا
فقط والمعتمد ان السهو والنسيان مترادفان كما في الاشباه في رجل قال
لزوجته روجي طالق وكررها ثلاثا ويأب ذلك جميعه واحدة وتأكيدها
للأولى وزجرها وتخويفها وهو يحلف بالله العظيم انه قصد ذلك
لا غيره فهل يقع عليه بذلك واحدة رجعية ديانة حيث نواها فقط
وله ما رجعة زوجته في العدة بدون انزها حيث لم يتقدم له عليها
طلقان لا يصدق في ذلك قضاء لأن القاضي مأثور بأيقاع الظاهر
والله يتولى السرائر واذا اراد الأمر بين التأسيس والتأكيد تعين الحمل على

الطلاق
بثلاثا
ولا يلحق
بثلاثا

الطلاق
بثلاثا
ولا يلحق
بثلاثا

الطلاق
بثلاثا
ولا يلحق
بثلاثا

الطلاق
بثلاثا
ولا يلحق
بثلاثا

الطلاق
بثلاثا
ولا يلحق
بثلاثا

التأسيس كما في الأسباب ويصدق ديانة أنه قصد التأكيد ويقع عليه بذلك
 طلقة واحدة رجعية ديانة حيث نفاها فقط وله مراجعتها في العدة بدون أذن
 حيث لم يتقدم له عليها طلقان لأن روجي طالق رجي كما في الفتاوى الخيرية والتمتاشية
 وغيرها وأما روجي فقط فإنه كناية أذهو كاذبي كما صرح به في البحر كن لا
 يصدق أنه قصد التأكيد إلا بيمينه لأن كل موضع كان القول فيه قوله إنما يصدق
 فيه مع اليمين لأنه أمين في الأخبار عما في ضميره والقول قوله مع يمينه كما في
 الزيلعي وأفتى بذلك التمرتاشي وقال في الحاشية لو قال أنت طالق أنت
 طالق أنت طالق وقال اردت به التكرار صدق ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثا
 اه ومثله في الأسباب والحداري وزاد الزيلعي ان المرأة كالقاضي فلا يعمل لها
 ان تمكنه اذا سمعت منه ذلك او علمت به لأنها لا تعلم الا الظاهر
 في رجل اذا شك انه طلق ام لا فهل لا يقع عليه الطلاق نعم لا يقع عليه
 كما في الاشباه اي في الأصل برأه الذمة في قروي حلف بالطلاق انه لا يسكن
 في هذه القرية مادام فلان شيخا فيها ورجل منها فورا بزوجته وجميع ماله فيها ثم
 عزل الشيخ المذكور عن الشيخة ونصب غيره ليخا مكانه ثم رجع الخالف الى القرية
 وسكن فيها وعاد الشيخ الى الشيخة فهل انحلت يمينه بذلك اولاً نعم انحلت
 اليمين بعزل الشيخ المذكور ولو عاد الشيخ الاول للشيخة قال في التنوير كلمة
 ما زال وما دام وما كان غاية ينتهي اليمين بها وقال العلوي فلو حلف لا
 يفعل كذا مادام بخاري فخرج منها فقل لا يحل لانها اليمين وكذا لا يأكل
 هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحل بأكل باقيه
 لانها اليمين بسع البعض اه وأفتى بذلك الشيخ الرملي والشيخ الحايك وصورة
 ما اجاب به الرملي الأصل ان الحلف اذا جعل غاية وفات تبطل اليمين عند ابي
 حنيفة ومحمد وخرجوا على ذلك فروا بقول الخالف مادام او كان او استمر
 او استقر او طول ما الأمر كذا او ما زال ونحو ذلك من كل ما يوجب التوقيت يقتضي
 الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت الديمومية وفعل ذلك الفعل
 فقد فعله واليمين منتهية فلا يحل صح به في الظهيرية وجامع الفتاوى وقاوي
 الفضلي وقاوي ابني ليلك والعيون والبحر وكثير من الكتب والحاصل ان النقل
 مستفيض في المسئلة اه في رجل ادعت عليه زوجته انه حلف

القاضي ما مور
 بإيقاع الظاهر
 روجي طالق رجي
 وروجي فقط كناية
 كل من كان القول
 قوله إنما يصدق
 مع اليمين

المرأة كالقاضي
 فلا يصدق في قصد
 التأكيد ولا تمكنه
 من نفسها
 لا يقع طلاق اذا
 شك هل طلق ام لا
 لا يسكن القرية
 مادام فلان شيخا
 فعزل ثم رجع لا
 يحل بالسكنى

حلف لا يأكل هذا
 الطعام مادام في
 ملك فلان فباع
 بعضه لا يحل
 بأكل باقيه

بالطلاق

بالطلاق انه لا يسافر حتى يدفع لها خمسة قروى وانه سافر ولم يدفع لها وقال دفعت
 ولم يصدق ولا يمينه فكيف الحكم القول قوله في ذلك بيمينه بالنسبة الى
 وقوع الطلاق وسيأتي او احزابا لنقل المسئلة فيما اذا حلف زيد
 بالطلاق الثلاث انه لا يسكن صرة في هذه القرية فهل اذا ساكنه فيها وكان كل
 منهما في دار على حدة لا يحل نعم كما في الذخيرة حلف لا يسكن فلانا بالكوفة
 فهو على المساكنة في دار بالكوفة حتى لو سكن الخالف في دار والمحلوف عليه في
 دار اخرى لا يحل لأن المساكنة هي الخاطلة وذلك لا يوجد اذا سكنا دارين
 وتخصيص الكوفة بالذكر لتخصيص اليمين بها حتى لا يحل بالمساكنة في غيرها
 الا اذا نوان لا يسكن هو والمحلوف عليه بالكوفة مح يكون على ما نوى لأنه شديد
 الأمر على نفسه وكذلك اذا حلف ان لا يسكنه في الدنيا ذخيرة من الأيمان
 في نزع اخر في السكنى في رجل له زوجة موافقة لأمرها مطيعة لها وكل منهما
 في مسكن على حدة فقال له زوجته ما دمت مع املك تكوني طالقة فانقطعت عن
 موافقتها واطاعتها مدة ولفظ تكوني مغلب في الحال ونيت في المعية المذكورة
 ما ذكر من الموافقة والاطاعة لها فما الحكم صيغة المضارع لا يقع بها الطلاق
 الا اذا غلب في الحال كما صرح به المال ابن الرهام وحيث تركت ذلك المدة المذكورة فاذا
 عادت لموافقتها واطاعتها لا يقع عليه الطلاق لأن كلمة مادام غاية ينتهي اليمين
 بها كما تقدم عن التنوير وشرحه في جماعة خادمين في باب حاكم حلفوا بالطلاق
 ان عاد زيد الخدمته ليخرجوا من بابها فاذا عاد زيد لخدمته كما كان وخرج الجماعة من
 الباب وتركوا الخدمة مدة فهل يبرأ ويخبرهم واذا عادوا بعد ذلك وخدموا لا يقع
 نعم في رجل حلف بالطلاق على زوجته ان لا تدخل دارها الى سنتين
 ثم مات الأب في السنتين عن ورثة وتركه وعليه دين غير مستغرق لتركته فهل اذا
 دخلت الدار الآن لا يقع الطلاق نعم ولو حلف لا يدخل دار فلان فأت صاحب
 الدار ثم دخل الخالف ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحل لأنها انتقلت للورثة
 بالموت وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلة يحل لأنها بقيت على حكم ملك
 الميت وقال الفقيه ابو الليث لا يحل وعليه الفتوى لأنها لم تبقى ملك للميت
 من كل وجه اه من البحر من باب اليمين في الدخول والخروج في رجل حصل له
 دهش زال به عقله وصار لا شعور له لا عرض له من ذهاب ماله وقتل ابن

حلف لا يسافر حتى يدفع
 لها خمسة قروى وانه سافر
 ولم يدفع لها

حلف لا يسكن صرة
 في هذه القرية فساكنه
 في دار كان كل واحد في دار

حلف لا يسكن
 في الدنيا

حلف لا يسكن
 في الدنيا

حلف لا يسكن
 في الدنيا

حلف لا يسكن
 في الدنيا

حلف لا يسكن
 في الدنيا

خالفته فقال في هذه الحالة يا رب انت تشهد علي اني طلق فلانة بنت فلان
يعني زوجته المخصوصة بالثلاثة على اربع مذاهب المسلمين كلما حلت تحرم فهل لا يقع
طلاقه **الدهش** هو ذهاب العقل من ذهل او وله وقد صح في التنوير
والتاخرانية وغيرها بعدم وقوع طلاق المدهوش فعلى هذا حيث حصل للرجل
دهش زال به عقله وصار لا شعور له لا يقع طلاقه والقول قوله بيمينه ان
عرف منه الدهش وان لم يعرف منه لا يقبل قوله قضاء الابينة كما صح بذلك
علماء الحنفية رحمهم الله تعالى في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته
المدخول بها انها تزوج طالقة ولم يسبق له عليها طلاق اصلا وقد غلب المضاع
في الحال فهل وقع عليه بذلك واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلا ادنها
نعم في رجل حلف بالطلاق على اخته البالغة الساكنة في دار ابي زوجها
قائلا لا اخليك تسكني مع حماتك في الدار المزبورة والرجل لا يملك منع مسكنها
بالفعل فهل اذا منعها بالقول يصير بارا ولا يقع طلاقه حيث لم تكن الدار
للمخالف فمنعها بالقول دون الفعل لا يحث كما في الخائنة والبرازية من الايمان
في العامين على فعل الغير ورسائل العلامة الشربلاني رجل حلف لا يقع فلانا
يدخل هذه الدار ان كانت الدار للمخالف فمنعه بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى
دخل حنت في يمينه ويكون شرط بروه المنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق
وان لم تكن الدار للمخالف فمنعه بالقول دون الفعل لا يكون حائثا خائنة من
الايمان من فصل التزويج اقول وسياتي زيادة نقل في المسئلة في اواخر الباب
في رجل حلف بالطلاق ان لا يدخل الى دار اهل زوجته فوقع عند بابها
فقلته جماعة ودفعه ابنها حتى ادخل مكرها غير راض بالدخول فهل لا يقع عليه
بالدخول مكرها نعم اقول معناه انه ادخل بسبب التل والدفع بحيث لا يمكنه
عدمه حتى لم يسند اليه الدخول كما لو سقط من علو وليس المراد انه اكره على الدخول
بالاكره الشرعي الذي يكون بالتوعد وحق التل لما في البحر من انه يحث به
لما عرف ان الاكره لا يعدم الفعل عندنا ونظيره ما لو حلف لا يأكل هذا الطعام
فاكره عليه حتى اكله حث ولو اجر في حلفه لا يحث كما في فتح القدير وفي المجتبى
لوهبت به الريح وادخلته لم يحث اه فاذا لم يحث بفعل الريح لا يحث بفعل فاعل

في طلاق الدهش
ان عرف منه الدهش
القول قوله بيمينه
حلف بالطلاق الثلاث
انها تزوج طالقة
واحدة رجعية
لا اخليك تسكني
المع بالقول ان لم يمكن
بالفعل
لا يقع
داره
لا يقع فلانا بدخل
مكرها
مكرها
لا يقع
لا يقع

مختار بالطريق

مختار بالطريق الادري فانه قد خفي كلام المؤلف على بعض الناظرين في رجل
قال له زيد دخل عرو وعند زوجتك يفعل شيئا فاحسنا فقال الرجل ان كان الامر
هكذا فاني طالق ثلاثا ولم يصدر شيء من ذلك اصلا فما الحكم حيث كان الامر
ما ذكر لا تطلق الا اذا تحقق وقوع ذلك وليس هذا من مسائل المجازاة لان
المتكلم غيرها في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له يا عرو صي فقال لها ان
كنت عرو صي تكوني طالقة ثلاثا فكيف الحكم ان كان ذلك في حال الغضب تطلق
لان كلامه يحل على المجازاة اي انك حيث تزعميني عرو صي في ذلك انك طالق ثلاثا كما
ظهر لي لكاتبه سليم وان قال نويت التعليق صدق ديانة لا قضاء وان كان ذلك
في غير حالة الغضب ونوى به التعليق ولم يكن متصفا بالشرط لا يقع عليه
الطلاق امرأة قالت لزوجها يا سفله او يا قريظان او يا كشجان او شيئا من الشتم
فقال الزوج ان كنت كما قلت فانت طالق ثلاثا اختلفوا في ذلك فقال ابو جعفر
وابو بكر الاسكافي تطلق المرأة كما قال سواء كان الزوج كما قالت او لم يكن وعلم الفتوى
لان كلامه محمول على المجازاة ظاهرا جزاء لا يذام المرأة زوجها فان قال الزوج نويت
به التعليق قال ابو بكر الاسكافي دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدبر
في القضاء لانه محمول على المجازاة ظاهرا وقال الشيخ الومام محمد بن الفضل ان
كان ذلك في حالة الغضب فهو على المجازاة ولا يصدق في نية التعليق
قضاء وان لم يكن في حالة الغضب ينوي في ذلك فان قال نويت به التعليق
ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والافلا خائنة من كتاب التعليق
وقال البرازية بعد ذكر الخلاف في مسائل المجازاة وقال اخر ان في حالة الغضب
فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى اه في رجل قال لزوجته لذهبن
في غد الى بيت اهلك واعطينك حقتك يعني مؤخر صداقها فذهبت
في الغد لبيت اهلها ودفع لها مؤخرها ووضعها بحيث تناله يدها فامتنعت
من اخذه فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور نعم بر في حلفه
لأقضيين مالك اليوم لو وجدته فاعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تناله
يده لو اراد قبضه والا لا تنوير عن الظهيرية في رجل حلف بالام الثلاث

قال له دخل فلان عرو
زوجتك يفعل شيئا فاحسنا
فقال الرجل ان كان الامر
هكذا فاني طالق ثلاثا

قالت له يا عرو صي
فقال الزوج ان كنت كما
قلت فانت طالق ثلاثا

حلف بعظيم مؤخرها فذهبت
في الغد لبيت اهلها ودفع
لها مؤخرها ووضعها بحيث
تناله يدها فامتنعت

Copyrighted material

انه لا يدخل مكان فلان هذه الايام وكان حلفه في جمعة عيد الاضحى فلم يدخله
حتى مضت عشرة ايام من حين الحلف فهل اذا دخله الا ان لا يقع عليه
الحرام الايام مع رفته تنصرف الى عشرة عند ابي حنيفة وقال صاحباه
على جمعة كما في الملتقى حيث مضى من حلفه عشرة ايام لا يحث اذا دخل
المكان المزبور في رجل طلب منه اخو زوجته طلقها فقال الرجل فلان
وكيلي ان شاء الله فطلقها فلان ثلثا ولم ينوي الموكل الثلث فهل لا يقع عليه
شيء المنصوص عليه انه لو وكل ان يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلثا وان نوى
الزوج الثلث وقعن والام يقع شيء في قول ابي حنيفة وقال يقع واحدة
كازدري عن الحانوفي ومثله في الخائبة من فصل الطلاق الذي يكون من
الوكيل وفيها وكله ان يطلق امرأته واحدة فطلقها الوكيل ثنتين لا يقع شيء
في قول ابي حنيفة وقال لا يقع واحدة اه لكن في مسئلتنا لا يقع شيء عن جميعا
حيث انشأ قال في الملتقى من شتا القضاء وذكر ان شاء الله في اخره ان يبطل
كله وعندها اخره فقط وهو استحسان وهذا اضيف الانشاء المذكور الى
شيء واحد فقط وهو الوكالة المذكورة فلا يقع شيء في رجل حلف
ليتر وجن قبل بحج الحاج فعقد عقدة على امرأة ولم يدخل بها حتى جاء الحاج
فهل برئ منه نعم كما افق به المرحوم الشيخ اسمعيل قال في الاشباه من فصل تعاض
العرف مع الرع لو حلف لا ينكح فلانة حثت بالعقد لانه النكاح شرعا لا بالوطئ
كما في كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه الوطئ اه وهذا في النكاح في الزوج
بالأولى قال في البحر عن الصحاح النكاح الوطئ وقد يكون العقد تقول نكحتها
ونكحت هي اي تزوجت وهي نكح من بني فلان اي زات زوج اه ففسر النكاح الذي
هو العقد بالزوج في رجل سئل عن زوجته فقال انا طلقها وعديت
عنها والحال انه لم يطلقها بل اخبر كاذبا فما الحكم لا يصدق قضاء ويدين
فيما بينه وبين الله تعالى وفي العلوي عن شرح نظم الوهبانية قال انت طالق
اوانت حر وعنى به الاخبار كذبا وقع قضاء اذا الشهد على ذلك اه
وفي البحر الاقرار بالطلاق كاذبا يقع قضاء لادبائه اه وبجمله افق الشيخ اسمعيل

هذه الايام ولا يدخل مكان فلان
الموكل الثلث لا يقع
قال فلان وكيلي ان شاء الله
فطلقها فلان ثلثا ولم ينو
الزوج الثلث وقعن والام يقع شيء
في قول ابي حنيفة وقال لا يقع
واحدة اه لكن في مسئلتنا لا يقع
شيء عن جميعا حيث انشأ قال في
الملتقى من شتا القضاء وذكر ان
شاء الله في اخره ان يبطل كله
وعندها اخره فقط وهو استحسان
وهذا اضيف الانشاء المذكور الى
شيء واحد فقط وهو الوكالة
المذكورة فلا يقع شيء في رجل
حلف ليتر وجن قبل بحج الحاج
فعقد عقدة على امرأة ولم يدخل
بها حتى جاء الحاج فهل برئ منه
نعم كما افق به المرحوم الشيخ
اسمعيل قال في الاشباه من فصل
تعاض العرف مع الرع لو حلف لا
ينكح فلانة حثت بالعقد لانه
النكاح شرعا لا بالوطئ كما في
كشف الاسرار بخلاف لا ينكح
زوجته فانه الوطئ اه وهذا في
النكاح في الزوج بالأولى قال في
البحر عن الصحاح النكاح الوطئ
وقد يكون العقد تقول نكحتها
ونكحت هي اي تزوجت وهي نكح
من بني فلان اي زات زوج اه
فسر النكاح الذي هو العقد بالزوج
في رجل سئل عن زوجته فقال انا
طلقها وعديت عنها والحال انه
لم يطلقها بل اخبر كاذبا فما
الحكم لا يصدق قضاء ويدين فيما
بينه وبين الله تعالى وفي العلوي
عن شرح نظم الوهبانية قال انت
طالق اوانت حر وعنى به الاخبار
كذبا وقع قضاء اذا الشهد على
ذلك اه وفي البحر الاقرار
بالطلاق كاذبا يقع قضاء
لادبائه اه وبجمله افق الشيخ
اسمعيل

والعلامة

والعلامة الخبير الرعي في رجل حلف بالطلاق أنه لا يشارك فلانا فشاركه
بمال ابنه الصغير فما الحكم حيث شاركه بمال ابنه الصغير لا يحث كما صرح
به في البحر في رجل عذب قال بالتركية ما معناه بالعربية الذي اخذته
والذي اخذه يعني النكاح يكون طالقين ويريد الزوج من غير ان يقع عليه
الطلاق اذا عقد نكاحه فضولي واجاز هو بالفعل لا بالقول لا يقع عليه
الطلاق المذكور وبه افق الشيخ الاسلام عطاء الله افندي والمسئلة في الظهيرية
في الثاني من الطلاق قال لو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلثا فالجيلة
في ذلك ان يعقد فضولي بينهما عقد النكاح فيجيز بالفعل ولا يحث اه وكتب
المؤلف هنا سؤالا وجده بخط المرحوم عبد الرحمن افندي العمادي وهو سئل في رجل
قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ثلثا وان عقد لي النكاح فضولي او اجزت
بقول او فعل فتكون طالق ثلثا أيضا واراد الزوج فكيف الجيلة الجواب له في
الزوج جيلتان الأولى ان تزوج امرأة فتطلق ثلثا فيحث وتخل اليمين في حقها
فيعمل له ان تزوجها بعد زوج اخر في رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة كما في شرح
المجمع الثانية يزوجه بأمرأة فضولي بغير امرها فيجيزه هو فيحث وتخل
اليمين قبل اجازة المرأة لا الى جزاء عدم الملك ثم تجيزه المرأة فاجازتها لا تعمل
اي لا تثبت العقد فيجد ان النكاح ببشارة فضولي واجازتها له كما ذكره في جامع
الفصولين فيما اذا قال كل امرأة تزوجها او تزوجها غيري لأجلي واجيزه فهي طالق
ثلثا ولا سيما انه ذكر في هذا السؤال الشرط في جانب الفضولي بكلمة ان هي
لا تقضي التكرار اتفاقا فكان مسلخ هذه الجيلة هنا أولى كتبه الفقير عبد
الرحمن افندي عني عنه اه مختصر وارجع الى ما مر في كتاب النكاح وارجع
أيضا الى ما كتبه في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في اخر كتاب الايمان
في رجل حلف بالطلاق الثلث من امرأته وله امرأتان مدخول بهما ثم قال اردت
واحدة منهما ولا نية له فهل له ان يوقع الطلاق على احدهما نعم وفي الذخيرة
رجل له امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال
اردت واحدة منهما لا اصدقها وابينها آمنه ولو كان دخل بهما فله ان يوقع الطلاق
على احدهما اه ووجهه ان تفرق الطلاق على غير المدخولة غير صحيح وعلى المدخولة صحيح بحر

حلف لا يشارك
بمال ابنه الصغير
قال ان تزوجت امرأة
فهي طالق ثلثا
وان عقد لي النكاح
فضولي او اجزت
بقول او فعل
فتكون طالق
ثلثا أيضا
واراد الزوج
فكيف الجيلة
الجواب له
في الزوج
جيلتان
الأولى ان
تزوج امرأة
فتطلق
ثلثا فيحث
وتخل
اليمين
في حقها
فيعمل له
ان تزوجها
بعد زوج
اخر في
رواية ابي
يوسف
عن ابي
حنيفة
كما في
شرح
المجمع
الثانية
يزوجه
بأمرأة
فضولي
بغير
امرها
فيجيزه
هو فيحث
وتخل
اليمين
قبل
اجازة
المرأة
لا الى
جزاء
عدم
الملك
ثم
تجيزه
المرأة
فاجازتها
لا تعمل
اي لا
تثبت
العقد
فيجد
ان
النكاح
ببشارة
فضولي
واجازتها
له كما
ذكره
في جامع
الفصولين
فيما اذا
قال كل
امرأة
تزوجها
او تزوجها
غيري
لأجلي
واجيزه
فهي
طالق
ثلثا ولا
سيما
انه
ذكر في
هذا
السؤال
الشرط
في جانب
الفضولي
بكلمة
ان هي
لا تقضي
التكرار
اتفاقا
فكان
مسلخ
هذه
الجيلة
هنا أولى
كتبه
الفقير
عبد
الرحمن
افندي
عني عنه
اه مختصر
وارجع
الى ما
مر في
كتاب
النكاح
وارجع
أيضا
الى ما
كتبته
في
حاشيتي
رد
المختار
على
الدر
المختار
في
اخر
كتاب
الايمان
في رجل
حلف
بالطلاق
الثلث
من
امرأته
وله
امرأتان
مدخول
بهما
ثم قال
اردت
واحدة
منهما
ولا
نية
له
فهل
له
ان
يوقع
الطلاق
على
احدهما
نعم
وفي
الذخيرة
رجل
له
امرأتان
لم
يدخل
بواحدة
منهما
فقال
امرأتى
طالق
امرأتى
طالق
ثم قال
اردت
واحدة
منهما
لا
اصدقها
وابينها
آمنه
ولو كان
دخل
بهما
فله
ان
يوقع
الطلاق
على
احدهما
اه ووجهه
ان تفرق
الطلاق
على
غير
المدخولة
غير صحيح
وعلى
المدخولة
صحيح بحر

من الطلاق الصحيح اي اذ كرر امر في طالق وله امرتان غير مدخول بهما
وصرف اللفظين الى واحدة منهما لا يصدق فانه يلزم عليه تفريق الطلاق
على غير المدخولة وهو لا يصح فيلزم ابطال احد اللفظين لأن غير المدخولة
لا يحكمها طلاق على طلاق لأنها تبين بالاولى الى عدة فتعين حرف كل واحد
من اللفظين الى امرأة حتى لا يلزم ابطال احد اللفظين اما لو كانتا مدخولاهما
يمكن حرف كل من اللفظين الى امرأة واحدة فتطلق بهما طلقين لكن لا يخفى انه لا
يناسب ما في السؤال اذ ليس فيه تكرير التطبيق بل هو حلف بالطلاق الثلاث بلفظ
واحد فلا فرق فيه بين المدخولتين وغيرهما فالمناسب الاستشهاد بما في البحر عن
البرازية من الأيمان ان فعلت كذا فأمراته طالق وله امرتان او أكثر طلعت
واحدة والبيان اليه وان طلعت احدها باينا او رجعا ومضت عدتها ثم وجد
الشرط تعينت الأخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه اه
في رجل قال لأخيه قل لأمراتي تكون طالقة بالثلاث ولم يقل لها الأخر شيئا فهل لا تنطق
ما لم يقل لها نعم لأنه توكليل كما صرح به في البرازية في نوع في الفاظه في
رجل اخذت زوجته خاتمه وامتنعت من رده له فقال ان لم تعطيني اياه في هذا
اليوم تكوفي امي واخوتي فلم تعطه له في اليوم المذكور ولم يوب ذلك شيئا أصلا فهل
يكون ذلك لغوا ولا يلزمه به شيء حيث لم يوب شيئا فهو لغو وان نوى بآنت علي
مثل امي برا او ظهرا او طلعا وصحت نيته والابن شيئا لغوا ويتعين الأولى الى البر
يعني الكرامة علوي من الظهار وافق بذلك الخيل لم يولي وقال ولا فرق بين التعليق
والتنجيز فان الظهار مما يجوز تعليقه اه في رجل حلف ان طلق واحدة او
أكثر فهل يبني على الأقل نعم وفي الأسياء من قاعدة اليقين لا يزول
بالشك شك طلق واحدة او أكثر بني على الأقل اه ومثله في الدر للعدي
في رجل حلف بالطلاق انه لا يخلي يعني يدع زوجته تروح الى بيتا غيرها فهل اذا راحت
في غيبته بلا اذنه ورضاه ولا تخليته لا يقع نعم حيث لم تذهب بتخليته
والسئلة في الخيرية في رجل قال تكون زوجته طالقا الا ان يشاء الله تعالى
مسموعا فهل تقبل دعواه الاستثناء حيث لا منازع نعم كما صرح بذلك في
تعليق المنع نقله عن الحاوي للأمام الجليل محمود البخاري فيما اذا حلف زيد
بالطلاق انه لا يشتغل عند عمرو الأتوني طول ما هو معلم في هذا الأتون وترك

قل لأمراتي تكون كذا
فلم يقل لها لا يقع شيء

تكون مثل امي ولم ينو
شيئا لا يقع شيء

شك هل طلق واحدة
او أكثر بني على الأقل

حلف لا يخليها تروح
فراحت في غيبته بلا
تخليته لا يقع

تقبل دعواه الاستثناء
حيث لا منازع

عمد الشغل

عمد الشغل فيه أكثر من سنة ثم عاد اليه ويريد زيد الآن الشغل فيه عند عمرو فهل
لا يقع عليه حيث جعل الحلف غاية وهي طول ما هو معلم في هذا الأتون وفات
تخرج عمرو منه كذا ذكر فقد بطلت بيمينه فاذا اشتغل الآن لا يقع عليه ما ذكر وتقدم
نقل المسئلة فيما اذا كان لزيد زوجتان قديمة وحديثة فقال للقديمة ان طلعت
الحديثة فأت طالق قبلها ثلاثا فاذا طلق القديمة طلعة رجعية ثم بعد انقضاء
عدتها طلق الحديثة واراد سراجعة القديمة بعقد جديد برضاها فهل له ذلك
ولا يقع الطلاق الثلاث المعلق عليها على القديمة نعم حيث طلق الثانية بعد
انقضاء عدة الأولى وقد انحلت اليمين ووجد الشرط لوفى الملك فبطلت اليمين ولا يرتب
المحلية عليه الجزاء لغوات المحيلة كما صرح بذلك في المنع والدر وغيرهما وكذا في البحر من باب
التعليق في رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن صهره في داره ثم أجرها من اجني
والمستأجر اسكن الصهر المذكور في تلك الدار بدون اذنه ولا رضاه وامره صاحب
الدار بالخروج فما أمثل امره فهل لا يحنث نعم وافق العلامة ابن نجيم على سؤال رفع
اليه ما صورته في رجل حلف لا يسكن فلانا داره فسكن من غير اذنه هل يحنث ام لا
فاجاب ان سكت بعد سكناه ولم يأمره بالخروج يحنث وان امره ولم يخرج لم يحنث اقول
تقدم عن الخائفة ان كانت الدار للمخالف فشرط البر المنع بالقول والفعل بقدر
ما يطيق وان لم تكن للمخالف ومنعه بالقول دون الفعل لا يكون حاشا فنبه
في رجل حلف بالحرام ان لا يؤجر مكانا معلوما له وهو ممن يباشر بنفسه ويريد
توكيل غيره بالأجير فالحكم لا يحنث اذا امر بالأجير ان كان ممن يباشر ذلك
بنفسه والمسئلة في التنوير وغيره من المتون في الأيمان في رجل مرض
مرضا وصل فيه الى اختلاف العقل بحيث اختلف كلامه المنظوم وباح سره المكتوم
وصدر منه ما يصدر من المجانين فطلق زوجته في هذه الحالة فالحكم اذا
ثبت زوال عقله وعدم وعيه لا يقع عليه طلاق ولا يطالب بصدق اذا كان
الحال على هذا المنوال فأنه مجنون والمجنون فنون في رجل تشاجر مع ابني
زوجته فقال له ان فت حق ابتلك وهو المهر الموهل تكن طالقا ثلاثا فقال لا فوت من
حقها ولا فلسا فما الحكم المشاجرة هنا تدل على حط المهر عنه فورا فيحلف على طلاقها
على فواته مهرها بمعنى حطه عنه واجوابه في الحال انه لا يفوت منه شيئا فلا يقع طلاقه

حلف لا يشتغل عنده
طول ما هو معلم في

قال ان طلعت الحديثة
فأت كذا فطلعتا ثم
بعد العدة طلق
الحديثة

حلف لا يسكنه في داره
فأجرها واسكنه
المستأجر لا يحنث

حلف لا يؤجر ثأمر
غيره بالأجير لا يحنث
ان كان ممن يباشر ذلك

لا يقع طلاق
مريض عقله

قال ان فت مهر بنتك
تكن طالق فهو على
الفور بقربة المشاهدة

حلف لا يتزوج فزوجته
فضولي واجاز بالفعل
لا يحنث

طلعتها باثنا بسواها
ومات في عدتها لا ترثه

حلف لا يسكن عدي
دار ولم يعين تقاسمها
وسكن كل في طائفة
لا يحنث

ان لم يكن زيدا اخذ
الكرسي تكن زوجته
كذا ظهر الكرسي
عند الغير محض

البينة تقبل على
الشرط وان كان
نفيا

اباها في مرضها في
صحة وماتت في العدة
لا يرثها

تكون طالق على
الف مذهب
وقعت رجعية

المذكور لانه لم يوجد المعلق عليه قورا يعني لا يقع اذا فاته بعد ذلك حيث
دلت القرينة على الفور قال في التنوير وشرط الحنث في ان خرجت مثلا لم يرد الخروج
فعليه قورا اه في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يتزوج على امرأته فلانة
فهل اذا تزوج فزوجته فضولي واجاز به بالفعل لا بالقول لا يحنث نعم لو يحنث وبه
يفتى كما في الدر المختار عن الحائنة في مريض مرض الموت طلق زوجته المدخول بها
طلاقا باثنا بسواها ثم ماتت في عدتها فهل لا ترث منه نعم حيث ابانها بسواها
لا ترثه في رجل ساكن مع عمه في دار فحلف بالطلاق انه لا يسكن معه في دار
ولم يعينها بل نكرها ويريد الان قسمتها واقامة حائطا بينهما وفتح كل واحد منهما
بابا لنفسه ثم يسكن كل واحد منهما في طائفة فهل لا يحنث الخالف بذلك نعم
قال في البحر ولو حلف لا يسكن فلانا في داره وسمى دار بعينها وقسمهاها وضرب كل
واحد بينهما حائطا وفتح كل منهما بابا لنفسه ثم سكن الخالف طائفة والآخر طائفة
حنث عند ذلك الخالف ولو لم يعين الدار في يمينه ولكن ذكر دارا على التكرير وبقي
المسئلة بحالها لم يحنث في رجل فقد له كرسي فاتهم زيدا باخذه وحلف بالطلاق
الثلاث انه ان كان لم يأخذ زيدا الكرسي المرقوم تكن زوجته طالق فظهر الكرسي
عند الغير فكيف الحكم مقتضى السؤال انه علق طلاقها على الشرط المنفي ووجود
الكرسي عند الغير يحتمل انه بعد اخذه دفعه للغير فحصل الشك والنكاح ثابت
ببقيين فلا يزول بالشك الا ان يتحقق عدم اخذه ولو بالبينة وان كان نفيا قال
في المنع والعلوي على التنوير البينة تقبل على الشرط وان كان نفيا كان لم يحنث
الليلة فامر في كذا فشهد انها لم تحب قبلت وطلقت اه هذا ما ظهر لنا الان
في رجل طلق زوجته المريضة المدخول بها في صحة طلاقا باثنا ثم ماتت في العدة فهل
لا يرثها الزوج المزمور نعم قال في الكنز من باب طلاق المريض طلقها رجعية
او باثنا في مرضه وماتت في عدتها ورثت اه قيد بموته لانها لو ماتت هي وهي مريضة
في العدة لم يرثها الزوج لانه بطلان اياها رضي باسقاط حقها في المهر ومثله في البحر
عن المحيط في رجل قال لزوجته تكون طالق على الف مذهب ولانية له فهل يقع
عليه بما ذكر طلقة واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلك اذا كانت لم يكن مسوقا

منها بطلقتين

منها بطلقتين نعم وقد افتي بمثل ذلك الشيخ الرملي في رجل حلف بالطلاق
من زوجته انه ما يزوج مع جماعة للموضع القلافي فهل اذا اجتمع بهم فيه لا يقع عليه الطلاق
نعم لعدم وجود المعلق عليه وهو الروح مع الجماعة المذكورة للموضع المذكور فتاوى
الشلبى من الطلاق في شخص اراد ان يقول لزوجته انت خارجة عن طاعتي فسق
لسانه قال خارجة عن عصمتي فهل يكون صريحا ويقع الطلاق او كناية فيفتقر الى التنية
ام لا لا يقع عليه الطلاق ديانة ويقع قضاء قال في الخلاصة وطلاق الهازل
وطلاق الذي اراد ان يتكلم فسق لسانه بالطلاق واقع قال الكمال وقوله فممن سبق
لسانه واقع اي في القضاء قال الكمال وسيدكر في انت طالق اذا نوى به الطلاق عن الوفاق
يدين فيما بينه وبين الله تعالى مع انه اصح صريح في الباب اه هذا كله على تقدير ان يكون
قوله خارجة عن عصمتي ملحقا بالصريح اما على تقدير ان يكون من الكناية وهو الظاهر
فلا يقع الطلاق في القضاء ايضا الا بالبينة فقد صرح في الوجيز البرهان الابنة انه لو قال
فحنث لنكاح بيني وبينك ولم يبق بيني وبينك لا يقع الا بالبينة ولا يحنث ان قوله
انت خارجة عن عصمتي مثله في المعنى من الفتاوى اي من فتاوى الشلبى
المزبورة وافاد في الدر المختار ان الخطي الذي اراد التكلم فحرق على لسانه الطلاق
او تلفظ به غير عالم بمعناه او غافلا او ساهيا او بالفاظ مصحفة يقع قضاء فقط
اه في رجل قال لزوجته المدخول بها بالتركية وارث بدن يوش اول يعني
روحي مني طائفة ويريد مراجعتها في العدة بدون اذنها ولم يسبق له عليها طلاق
أصله فهل له ذلك نعم والطلاق بقوله يوش اول رجعي كما افتي شيخ الاسلام
ابو السعود رجعية من الطلاق في رجل تساجر مع زوجته المدخول بها
فحلف بالطلاق الثلاث ليتزوجن ولانية له سوى الزواج ولا عين مدة ولو
نواها ولم تكن قرينة تدل على الفور فما الحكم حيث كان الحال ما ذكر لا
يقع عليه الطلاق الا في اخر جزء من حياتها اذا لم يتزوج وفي هذه الصورة اذا
عقد نكاحا ولم يدخل بها يبر في العقد كما مر نقله في رجل خلع زوجته ثم
سئل كيف طلقها بالواحدة او بالثلاث فقال ان كان بالواحدة او بالثلاث
راحت لسبيلها ولم يزد على ذلك ولا سبق له عليها طلاق غير هذا أصلا
ويريد ردها لعصمته بعقد جديد برضاها فهل له ذلك ولا يقع عليه شيء

بجوابه المذكور نعم في رجل طلق زوجته طلاق رجعية في صحته ثم ماتت في العدة فهل يرثها نعم طلقها رجعيا في صحته فماتت في العدة ترثه وكذا لو ماتت في العدة يرثها الزوج عادية من الأحكام مات في الطلاق ومثله في العلوي من الطلاق المريض والعمر وغيره في رجل طلق زوجته الحاملة منه طلاقا واحدة ولها يذمه مخرج صدقتها ثم يداخذه منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ان كان لك غرض بالطلاق تروحي طالقة بالثلاث وسئلت فقالت ليس لي غرض في الطلاق فهل لا يقع الطلاق حتى تقول لي غرض في الطلاق بعد تعليقه بغرضها حيث علي غرضها ولا غرض لها في ذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور في رجل قال لزوجته اطلق اخي فقال ان كان لك خاطر تكون طالقة فقال الدخ ليس لي خاطر فهل لا يقع عليه الطلاق حيث كان الحال على هذا المنوال لا يقع عليه الطلاق في رجل حلف بالطلاق من زوجته ليتزوجن عليها ثم مات ولم يتزوج عليها فهل يرثان منه نعم ومن مثل وجود الشرط ما في البيع ان لم اطلقك او ان لم اتزوج عليك فانت طالقة لئلا نفم يفعل حتى مات ورثته ولو مات هي لم يرثها شرح الملتقى للعلوي من طلاق المريض والفرق انه بموته تبقى احكام الزوجة لوجوب العدة عليها بخلاف موتها ولذا لو مات هو كان لها ان تغسله ولو ماتت هي لا يغسلها في رجل له زوجتان احدهما حاضرة معه والثانية غائبة فتشاجر مع الحاضرة وقال مخاطبا لها ومشير اليها روجي طالقة بالثلاث فهل تطلق منه بالثلاث ولا يقع شيء على الاخرى الغائبة نعم وفي الخائنة اخر كتاب لقرار قبيل فصل الكتاب رجل قال لامرأته لا تخبري من الدار بغير اذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير اذنه لا تطلق لانه لم يذكر انه حلف بطلاقها فلعله حلف بطلاق غيرها فكان القول قوله انتهى وكتبت على مسألة الخائنة هذه في حاشيتي على البحر عند قوله في اول باب الصحيح قيد بخطابها الخ كلاما حسنا ووفقت بينه وبين ما في الفقيه عن المحيط رجل دعت جماعة الى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا اشربه وكان كاذبا فيه ثم شرب طلق وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة انتهى في فروي حلف بالطلاق من زوجته ليرحلن من القرية فرحل منها وتجاوز عمرها زوجها وعياله والكرامة وعده ودوايه ولو انهم مسكنه وسكن في قرية غيرهما مدة ثم اراد الرجوع الى قريته فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق المذكور نعم وفي فتاوى

طلقها رجعيا في صحته وماتت في العدة يرثها

اطلق

طلقها رجعيا لها اخذ مؤخرها بعد العدة

ان كان لك غرض في الطلاق تروحي طالقة فقالت لا غرض لي فيه لا يقع

حلف ليتزوجن عليها فمات ولم يتزوج يرثان منه

له زوجتان فقال لواحدهما روجي طالقة لا تطلق الاخرى

الرجعية

الرجعية من الايمان اجاب لا يقع عليه الطلاق حيث بر بيمينته ورجل تجاوزا للعران بالاهل والاثاث ولم يبق لوانهم السكن لأن الرحيل الانتقال من المكان كما ذكرنا في عرف اهل القرية وفي اللغة الانتقال عن المكان فقط انتهى ومثله في فتاوى التمراشي من الايمان فراجعه فيما اذا رفع زيد لعمر وامانة ليوصلها الى بكر فلما طال به بكرها انكرها وحلف ساهيا بالحرام انه لم يدفعها زيد له ثم تذكر انه دفعها له فهل تقع عليه طلاقه بآينه يقع طلاق الساهي والمسئلة في شرح العلوي على التنوير والملتقى عن الفتح في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وانقضت عدتها منه ثم زوجها من رقيقه المراهق تزوجا شرعيا ودخل بها الرقيق واصابها الرقيق بابلج الحشفة مع التقاء الختانين ثم وهبه منها وانفسخ النكاح وانقضت عدتها فهل تحل للاول نعم والمسئلة مفصلة في شرح التنوير من باب المراجعة وفي الاشباه في فن الحيل ولا بد في ذلك من اذن ولي المرأة ان كان الرقيق غير كفولها كما مر في باب الكفو فيما اذا حلف زيد بالحرام ان لا يحصد ارض عمر ويحصد ها وبانت وانقضت عدتها بالحيف لم طلقها ثلاثا فهل لا يلحقها الطلاق المزبور نعم والطلاق الصحيح وهو لا يحتاج الى بينة باينا كان الواقع او رجعا كذا في الفتح يلحق الطلاق الصحيح ويلحق الطلاق البائن ما دامت المطلقة في العدة فلو قال انت طالق ثم طلقها على مال او قال لها انت بائن او خالعتها على مال ثم قال لها انت طالق او طالق بائن وقع الثاني وكذا لو طلقها ثلاثا بعد ما ابانها كذا في النهر في رجل طلق زوجته المدخول بها على مال دفعته له ثم طلقها ثلاثا في ذلك اليوم فهل يلحق الثاني ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره نعم كما في فتح القدير في رجل حلف بالطلاق انه لا يفعل كذا ثم قبل فعلة المزبور خلعتها ثم بعد يوم راجعها بوجع شرعي فهل اذا فعل الفعل المزبور يقع عليه الطلاق المزبور نعم قال في الكنز وزوال الملك بعد البين لا يبطلها اي زواله بما دون الثلاث بان يطلقها في رجل اراد ان يزوج ابنته من اخر في هذه الليلة فحلف اخوها بالطلاق من امرأته انه لا يصير هذا الشيء ولان زوجه اخته فصارت ذلك الشيء يعني الزوج تلك الليلة فحل طلق امرأته واحدة فاذا راجعها في العدة ولم يستوف الثلاث تعود الى عصمتها اولاً نعم طلق طلاقا واحدة قال في الخلاصة في المحيط اذا حلف بالطلاق لا يذوق

حلف ليرحلن من القرية

حلف انه لم يدفعها له ثم تذكر وقوع

طلقها ثلاثا ثم زوجها رقيقه ثم وهب منها

طلقها وانقضت عدتها ثم طلقها مرة ثلثا لا يلحق

طلق المدخول بها على مال ثم طلق في ذلك اليوم ثلاثا يقع الثاني

حلف لا يفعل كذا ثم خلعتها ثم تزوجها ثم فعل وقع

بعد التعليق واحدة او اثنتين فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم فعل وقع

حلفت بوجع شرعي ثم فعل وقع

حلف لا يصير هذا الشيء ولا يزوجها اخته فصارت ذلك الشيء

إذا ذكر لا النافية
يحتج بكل واحد من
المعطوفين

طعاما ولا شربا فذاق أحدهما حنث وكذا الوحلف لا يكلم فلا تأ ولا فلانا
أما إذا حلف لا يذوق طعاما وشربا فذاق أحدهما لا يحنث أه أي يعني أن لا
النافية إذا أعادها في العطف يحنث بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين
أن يكونا اسمين أو فعلين كما هنا وإذا راجعها والحالة هذه تعود إلى عصمة فتأوي
الرجعية مقتضى حنثه بكل من المعطوفين فيما إذا كرر لا النافية أنه لو
ذاق طعاما ولا شربا أيضا يحنث مرتين لأنه صار يمينين وكذا في الصورة
المسؤول عنها إلا أن يقال أن فيها يمين واحدة لأن قول الخالف ولا تذوقه بمعنى
قوله لا يصير هذا الشيء وهو كناية عنه فصار كأن المحلف عليه شيء واحد فتأمل
ولا تجعل فالمل قد اشكل في رجل حلف بالحرام أنه لا يدخل بيت نفسه ولا
يدخل بيت زيد فدخل البيتين ولم يسبق له عليها طلاق أصلا ويريد أن مراعتها
في العدة برضاها بعقد جديد فهل له ذلك نعم في رجل حلف بالطلاق
على زوجته أن لا يخرج الأبأذنه ثم قال لها اذنت لك بالخروج كلما أردت فهل إذا
خرجت مرة بعد أخرى لا يحنث نعم لا تخبري بغير رأئي أو الأبأذني أو بأمري
أو بعلي أو برضائي شرط للبر لكل خروج إذن إلا لغرق أو حرق أو فرقة ولو نوى
الأذن مرة ذين وتخل بيمينه بخروجها مرة بلا إذن ولو قال كلما خرجت فقد
أذنت لك سقط أذنه ولو نهاها بعد صبح عند محمد وعليه الفتوى ولو ألحجه
أه علي على التنوير من باب اليمين في الدخول والخروج في رجل به دار
الصراع يصرع في أوقات ثم يفق وتكر منه ذلك فطلق زوجته في حال صرعه
وذهب عقله لدي بيعة شرعية أخبروا بذلك فهل لا يقع طلاقه حال
صرعه نعم والمصروع إذا طلق امرأته في حال الصراع لا يقع طلاقه وكذا
أجاب صاحب المحيط عمادية من الأحكامات من كتاب الطلاق في امرأة
اتهمت زوجها بأنه أخذها امتعة معلومة فأنكر ذلك وحلف بالطلاق
الثلاث منها على عدم أخذه ذلك فترافعا لدي حاكم شرعي وأدعت عليه
بذلك وبأنه أعترف بأخذ ذلك وإن ذلك عنده وانثبت ذلك كله
بالبيعة الشرعية فهل وقع عليه الطلاق الثلاث حيث ثبت إقراره
بالأخذ بعد حلفه على عدمه فقد وقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح بذلك
في الفصول العمادية وجامع الفصولين في رجل حلف لا يدخل دار ابنته

حلف لا يدخل بيت
نفسه ولا يدخل
بيت زيد

حلف لا يخرجني
الأبأذني ثم قال
أذنت في الخروج
كلما أردت سقط
الأذن

لا يقع طلاق المهرج
حال صرعه

حلف على عدم
الأخذ فأنث
بالبيعة وقع
الطلاق

في هذه السنة

في هذه السنة فحضت السنة المحلوف عليها ولم يدخل الدار إلا في غرة محرم السنة
التي تليها فما الحكم حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المزبور كما صرح
بذلك قاضي خان والمسئلة في البحر من الأيمان في رجل حلف بالطلاق الثلاث
ليطلق زوجته بعد العيد يعني عيد رمضان سنة كذا ولم ينو الفور ولا
قرينة تدل عليه ويريد الآن أن يطلقها بعد العيد طلاق رجعية ويراجعها في
العدة بلا إذن لها ولم يسبق له عليها طلاق أصلا فهل له ذلك نعم قال لها أوصل
اليك خمسة دنانير بعد عشرة أيام فأمرك بيدك في طلاق متى شئت فمضى الأيام
ولم يرسل إليها النفقة أن كان الزوج أراد به الفور لها الأيقاع والأفلاحتي
يموت أحدهما أن لم بعد اليك النفقة من بخاري إلى عشرة أيام فأنث كذا فأرسل
إليها قبل مضي انقضاء العشرة أيام من كريمة طلاق لعدم حصول الشرط بزارية
قبيل النوع الثالث في الضرب بعد انجازه الخلع في رجل قال لزوجته تلوخي
طالقة ثلاثا بصيغة المضارع وغلب استعماله في الحال عرفا فهل يقع عليه
الطلاق نعم كما اتفق به الحخير الرملي وأطال الكلام على ذلك في حاشيته على
البحر فراجعها في رجل حلف على زوجته بالطلاق أنها لا تدخل هذه الدار
السكنين بها في هذه السنة ثم بعد زمان قال لأومه اذهبي بها إلى دارها فذهبت
بها فهل لا يقع عليه الطلاق إذا لم تدخلها في هذه السنة المزبورة نعم في المتن
من باب اليمين في الدخول والخروج وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لو حنث ما لم
يخرج ثم يدخل فيما إذا دفع زيد لعمر هدية فقال عمر ولا قبلها وأدفع منها
لك فحلف زيد بالطلاق أنه لا يأخذ منها منه فدفع عمر ومنها إلى ابن زيد البالغ
بدون إذن منه ولم يأخذ منها منه ولا رضي بذلك ولا إجازة فهل لا يقع
الطلاق عليه نعم لا يقع بقبض ابنه البالغ كما ذكر ولا ينسب قبضه لابنه
لأنقطاع ولأبنته عنه بالبلوغ في رجل قال لزوجته أمرك بيدك بنوي
به تفويض الطلاق فهل لها أن تطلق نفسها في مجلس علمها به ما لم تقم أو تعل
ما يقطعها نعم قال اختاري أو أمرك بيدك بنوي الطلاق لها في مجلس
علمها به وإن طال ما لم تقم أو تعل ما يقطعها تنوير من باب تفويض الطلاق
في رجل طلق زوجته المدخول بها طلاقين لاخير ثم بعد انقضاء عدتها ثلاث حيض كوامل

Cor

تزوجت بزيد ثم طلقها زيد بعد الدخول بها ثم بعد انقضاء عدتها منه تزوجت
بالزوج الأول وطلقها طلاقاً واحداً رجعيةً ويريد الرجل مراجعتها الى
عصمته فهل له ذلك نعم ونكاح الزوج الثاني بهم اي يبطل ما
دون الثلاث من الطلقات ايضا اي كما يهدم الثلاث اجماعاً لأنه اذا هدم
الثلاث في حق الحرة والثنتين في حق الأمة فادونها أولى خلافاً لمحمد وباقي
الأئمة فعندهم لا يهدم فمن طلق دونها اي الثلاث وعادت اليه اي الأول
بعد زوج آخر عادت الى الأول بثلاث عندهما وعنده اي عند محمد بما بقي من
الثلاث والخلاف مقيد بما اذا دخل بها فان لم يدخل لا يهدم استغناءً وانتصراً للكل
لمحمد بما يطول ثم قال فظهر ان القول ما قاله وهو الحق وقرئ في البحر والنهر
المستقى للعلوي وفي الكنز ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث ومثله في الوقاية
وسائر المتون وقد اطلال الزيلعي في دليل الأمام رحمه الله تعالى ولا شك ان
العمل بما في المتون والمسئلة شهيرة في الأصول والفروع في قروي كلفه
استاذ قريته ان يحلف له بالطلاق الثلاث ان لا يسافر الى اسلمبول فحلف انه
لا يعدي اليها يعني لا يدخلها ثم سافر مع الركب المتوجرين اليها ولم يدخلها أصلاً
ولم يحلف كما حلفه الأستاذ فهل حيث كان الأمر كذلك لا يقع عليه الطلاق
المذكور نعم في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها رجي طلاقه
وكررها خمساً مفراً فهل يأت بالاولى لا الى عدة ولم يقع عليه غيرها وله
مراجعته بعقد جديد برضاها نعم في رجل حلف بالطلاق الثلاث
انه لا يسبح املاكه من اولاده وباعها منهم بعد الحلف المذكور بيعاً صحيحاً في صحته
ثم مات بعد نحو شهرين وخلف تركته فهل اذا ثبت بيعه بعد حلفه المذكور رتبين
وقوع الثلاث فلا تراث الزوجة من تركته شيئاً والحالة هذه نعم في
رجل حلف بالطلاق انه لا يزوج ابنته البالغة الا من ابني اخيه فلان فهل اذا تزوجت
نفسها من كفو بمهر المثل بمباشرة وكيل عنها لا يقع عليه الطلاق المذكور ويصح
نكاح المزبور نعم في رجل تشاجر مع زوجته وهما ساكنان في
داره وحلف بالطلاق الثلاث انها لا تخرج من هذه الدار وشار الى دار المذكورة
يقع

طلقها طلقين ثم
تزوجها بعد زوج
اخر ثم طلقها واحدة
رجعية له مراجعتها

الزوج الثاني بهم
ما دون الثلاث

حلفه ان لا يسافر
الى اسلمبول فحلف
انه لا يدخلها

قال لغير المدخول
رجي طلاقه
وكررها خمساً
وقعت واحدة

حلف بالثلاث
لا يسبح املاكه
فباعها في صحته
ثم مات او تزوجت

لا يزوج ابنته الا
من ابني اخيه فزوجت
نفسها من كفو

الابادة

الا للجمام ثم نقلها الى دار امه ثم غاب فخرجت من دار امه الى دار ابها بلا اذن
زوجها فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور حيث عين حلفه من دار المذكور
نعم فيما اذا كان زيد ساكناً مع زوج اخيه في دار واحدة فقال له زيد علي
الطلاق ان انتقلت انت ما انتقل انا ويريد زيد ان ينتقل من الدار وحده دون
زوج اخيه فهل اذا انتقل زيد من الدار وحده دون زوج اخيه ثم بعد مدة
انتقل زوج اخيه لا يقع على زيد الطلاق نعم وانما لم يقع وان وجد
من الحالف الانتقال لو ان الطلاق معلق على انتقال الحالف المترتب على انتقال
زوج اخيه فاذا انتقل قبله لم يوجد لمعلق عليه لكن ذكر في تعليق البحر للموضع
التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء وعدمها الفعل المضارع المتبقي بما لم يقل
بعد كلام طويل فاذا عرفت تفرع عليه انه لو لم يأت بالفاء في موضع وجوبها فانه
يتنجس كان دخلت الدار انت طالق فان نوى تعليقه دين وكذا اذا نوى تقديمه
وعن ابي يوسف انه يتعلق حمل الكلامه على الفائدة تضر الفاء والخلاف مبني
على جواز حذفها اختياراً فاجازة اهل الكوفة وعليه فرع ابو يوسف ومنعه اهل
البصرة وعليه تفرع المذهب اه فقول الحالف في السؤال الما ما انتقل انا وقع جواباً
لأن الشرطية ولم يقترن بالفاء مع وجوب اقترانه ومقتضى ما في الخبر انه لم
يتعلق ولم يترتب على قوله ان ما انتقلت انت بل هو منجس فصار كان الحالف وان لم ينزلها حينئذ
قال علي الطلاق ما انتقل فاذا وجد منه الانتقال وقع الطلاق سواء كان
قبل انتقال زوج اخيه او بعده الا ان ينوي التعليق فيدين اي يقبل منه ديانه واحدة فقد وقع
لا قضاء او يبني على قوله ابي يوسف لكنه خلاف المذهب كما علمته قد برهنا
وذكر في البحر ايضا اول باب الكنايات عند قوله فتطلق واحدة رجعية في اعتدي
واستبري رحمت الله وانت واحدة فقال ما نصه واطلق في واحدة فافاد انه
لا يعتبر باعرابها وهو قول العامة وهو الصحيح لأن العوم لا يميزون والخواص
لا يلتزمه في كلامهم عرفاً بل تلك صناعتهم والعرف لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا
على المنار انهم لم يعتبروه هنا واعتبروه في الأقرار فيما لو قال درهم غير داني
رفعا ونصبا فيحتاجون الى الفرق اه فليست امل فان مقتضى التعليق عدم
اعتبار الأعراب هنا ايضا الا ان يقال ذكر الفاء لا يسمى اعراباً لأن الأعراب

لا تخرج من هذه الدار
الا بآذنه فخرجت من دار
امه بلا اذنه لا يقع

ان انتقلت انت
ما انتقل فانتقل
الحالف وحده قبل
الاخر ثم انتقل الاخر
لا يقع

لوم يأت بالفاء
في موضع وجوبها
يتنجس كان دخلت
الدار فانت طالق

قوله وهو قول العامة
احتراراً عما قال به
ان وقع الواحدة لا يقع
شيئاً وان نوى وان
نصبها وقعت واحدة
وان لم ينزلها حينئذ
نعت للمصدر راي
انت طالقة تطلقه
واحدة فقد وقع
بالصريح وان سكن
احتيج الى اليقينة في

العوام لا يميزون
بين وجوه الأعراب
والخواص لا يلتزمه
في كلامهم عرفاً

ما يعتري أو آخر الكلام من التفسير والأثر الظاهر والفاء كلمة يرتبط بها الجواب فلا
يسمى ذكرها أعاباً وفي الأشباه من قاعدة أعمال الكلام أولى من إهماله ما نصه
وليس منها ما لو أتى بالشرط والجواب بلا فاء فأنا لا نقول بالتعليق لعدم إمكانه
فتبين ولا ينوي خلعاً فلا يبي يوسف أهذا ما ظهر لي في هذا المحل والله تعالى
أعلم في رجل حلف بالطلاق أنه لا يتلاد مع أبيه أكثر مما تلاد ما يعني
في السابق فأصدا أنه لا يزيد في معاشرته أبوه أكثر مما مضى من عمره بل إذا مضى من
عمره أكثر مما تقدم ينقض عنه فهل إذا عاشر أباه بعد الحلف المزبور أقل مما تقدم
أو مساويه لا يقع عليه الطلاق المذكور نعم فيما إذا حلف زيد
بالطلاق الثلاث أنه لم يقل لعمر وجاره هذا الكلام المعين ولا عرف اسمه ثم ظهر
أنه قال لعمر والكلام المعين باقراره لدي بينة شرعية والحال أنه يعرف اسمه
وناداه به مراراً وأجاب به لدي بينة شرعية فهل حيث كان الأمر كما ذكر يقع طلاقه
المزبور نعم في مديون حلف لدينه بالطلاق الثلاث ليؤدين دينه يوم
دخوله الحاج دمشق أو في ثاني يوم دخوله ولم يؤد الدين في اليومين المذكورين حتى
مضت أيام بعد ما منع شرعي فهل يقع عليه طلاقه المذكور والحال هذه
نعم في رجل وضع مبلغاً من الدراهم في زبدية على ريف في بيته بحضور
زوجته ثم طلبه منها فلم تجد شيئاً فقال علي الطلاق لتفتش عليه وتأتين
ولم ينوفورا ولا وجد دليله فهل إذا فتشت ولم تجدي شيئاً لم تأت بشيء لا يقع
الطلاق إلا في آخر جزء من حياتها والحالة هذه نعم لا يقال إذا لم تجد
شيئاً صارت المسئلة من فروع مسئلة الكوز المذكورة في المتن وفيها التفصيل
بين المقيدة بالوقت والمطلقة وما هنا من المطلقة وقد قال في البحر إن المطلقة
على وجهين أما ألا يكون فيه ماء أصلاً فلا يثبت لعدم انعقاد اليمين أو كان فيه
وصب فإنه يثبت لانعقادها لا مكان البرم يثبت بالصب ولنا نقول إمكان
الائتيان بالمبلغ المذكوري وضعه بحضورها ممكن فلا يثبت بفقده بخلاف الماء
الذي كان في الكوز ثم صب فإنه لا يمكن شربه بعد صبه فيثبت عند الصب التحقق
العجز حينئذ وفي مسئلتنا لم يتحقق العجز عند فقده بل في آخر حياتها على أنه يحتمل أن
تكون هي أخذته تأمل في امرأة ادعت على زوجها أنه حلف بالحرام أن ولدها

حلف لا يتلاد مع أبيه أكثر مما تلاد ما

حلف أنه لم يقل لعمر وكذا وأنه لا يعرف اسمه ثم ظهر أنه قاله وأنه يعرف اسمه

حلف ليؤدين دينه يوم دخول الحاج

وضع دراهم في زبدية

في مسئلة الكوز

ادعى تعليق الطلاق بالشرط وأدعت إرساله فالقول له

فلانا

فلانا لا يدخل الدار وأنه دخلها ووقع عليه الحرام فأجاب بأنه حلف أن ولدها المزبور
لا يدخل الدار في ذلك الوقت وكان الوقت قبل الظهر ودخلها الولد وقت العصر
ولم تصدقه المدعية على تقيده ولابينة لها ما الحكم ادعى تعليق الطلاق بالشرط
وأدعت الإرسال فالقول له كما في كتاب القول لمن ومنه أيضاً لأن الظاهر شاهد له
ولأنه ينكر وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول للمكران أن تقيم المرأة بينة على
في رجل ضرب زوجة أخيه فحلف أخوه بالطلاق الثلاث أن عدت ضربها أو عاملت
على قتلك ولم يقصد بذلك فورية وإقامة قرينة عليها ثم ضربها الرخ ثانياً ولم
يعامل الرخ على قتل أخيه الضارب فهل إذا لم يعامل الخالف كما ذكر لا يقع عليه
الطلاق إلا في آخر جزء من حياته نعم في رجل تشاجر مع زوجته فأخذها
لدي حاكم شرعي ودفع لها مؤخر صدقها ولم يطلقها صريحاً فهل لا يقع عليه بحج دفع المؤخر
المؤخر طلاق نعم في جماعة يجعون الشوك في البادية جمع واحد منهم قدراً
منه وغاب ثم رجع فوجده ناقصاً فحلف بالحرام أن فلانا المعين منهم أخذه ولابينة له على
ذلك وقلدن ينكر الأخذ فهل لا يسري انكار فلان عليه ولا يقع عليه الحرام نعم والحال
هذه في شريكين حلف أحدهما بالطلاق أنه لا يفك الشركة يعني لا يفسخها ويؤيد
شريكه الآخر فسخطها يعلم الخالف لا برضاه ومباشرة للفسخ فهل لا يقع طلاق الخالف
بذلك نعم في رجل حلف لثنتين على فلات لزيد الحاكم ولم يشك مع ثلثيه
من ذلك حتى مات عن زوجة ولم يدخل بها عن تركه فهل لا ترث له الزوجة ولها نصف
المهر من تركته نعم في رجل حلف بالطلاق أنه لا يأكل من حليب موالي أخوته ولا
من لبنها فإذا جعل الحليب حليباً أو سحناً أو طنج به أرز ونحوه والحال منه الخالف لا يثبت
نعم لأن هذه صفاً داعية إلى اليمين فتستفيد به فيما إذا كره زيد على طلاق زوجته
فطلقها فهل يقع عليه نعم في رجل له دين على أخيه فحلف بالطلاق الثلاث
أنه يدفعه له في وقت معين نفقات الوقت ولم يدفع له فأدعى عليه عند الحاكم
بوقوع الطلاق عليه بالمقتضى المزبور فأدعى عليه دفع الدين إلى ربه قيل مضي
الوقت فالحكم يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة إلى عدم وقوع الطلاق ولا
يبرأ من الدين بذلك ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه قال العلامة محمد
ابن عبد الله الغزي قلت وفي الفصول العادية قال الزوج بعث إليها النفقة ووصلت إليها
وانكرت هي ينبغي أن يكون القول قول الزوج لأنه مدعي الشرط ومنكر الحكم قال صاحب

أن عدت ضربها أو عاملت على قتلك ثم ضربها الرخ ثانياً ولم يعامل الرخ على قتل أخيه الضارب

في رجل تشاجر مع زوجته فأخذها لدي حاكم شرعي ودفع لها مؤخر صدقها ولم يطلقها صريحاً

فحلف الخالف لا برضاه ومباشرة للفسخ فهل لا يقع طلاق الخالف بذلك نعم

في رجل حلف لثنتين على فلات لزيد الحاكم ولم يشك مع ثلثيه من ذلك حتى مات عن زوجة

ولم يدخل بها عن تركه فهل لا ترث له الزوجة ولها نصف المهر من تركته

نعم في رجل حلف بالطلاق أنه لا يأكل من حليب موالي أخوته ولا من لبنها

فإذا جعل الحليب حليباً أو سحناً أو طنج به أرز ونحوه والحال منه الخالف لا يثبت نعم لأن هذه

صفاً داعية إلى اليمين فتستفيد به فيما إذا كره زيد على طلاق زوجته فطلقها

العدة هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وهو الرصح اه ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الرصح كمن ما اتى به شيخنا هو الموافق لما اطلقت عليه المتن وعامة الشرح من انه اذا اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا فيما يعلم الا من جهة فان القول لها في حق نفسها فليكن القول عليه لان المتن والشرح موضوعا لنقل المذهب كذا في فتاوي الكازروني من كتاب الايمان مراد العلامة محمد بن عبد الله الغزي صاحب التنوير بقوله شيخنا هو العلامة ابن نجيم صاحب البحر لكنه في البحر خالف ما اتى به فانه بعد ما ذكر ان ذلك هو مقتضى المتن استدرك عليه بانه صحيح في الخلاصة والبرازية انه لا يقبل قوله في كل موضع يدعي ايفاء حق وهي تنكر كما قيل قولها في عدم وصول المال ثم قال وهو يقتضي تخصيص المتن وكأنه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال وهذا التقرير في هذا المحل من خواص هذا الشرح اه وكتب الرمي في حاشيته عليه بعد ذكره ما مر عن الغزي ما نصه اقول قال في الفقيه للكرخي والاصح انه لا يكون قوله اه وانت على علم بان المطلق يحمل على المقيد فيحمل اطلاق المتن على ما اذا لم يتضمن دعوى ايصال مال فامل وفي فصول الاستدراك ويكون القول قولها وهو الرصح وفي جامع الفصولين ذكره في قول في المسئلة وجعل الثالث راسم للخبرة ان القول قولها في عدم الوصول اليها والقول قوله في حق البطون واقوله هذا القول غربي وسط والحاصل ان في المسئلة كلما كثيرا فليست امل اه كلام الرمي وهذا القول الوسط قال صاحب نور العين انه الصواب لما فيه من العمل بالقولين والجمع بين الروايتين وذلك اولى كما لا يخفى اه فيما اذا ادعى زيد على زوجته بأنها ضربه وانكرت فحلف بالحرام قائل على الحرام انك ضربتني فاذا لم يثبت الضرب بالوجه الشرعي هل لا يقع الطلاق على زيد لعدم ظهور ما يكذب به ولا يسري انكارها عليه نعم كما اتى به الخير الرمي والوالد والعم فيما اذا كان زيد خادما عند عمر وقال الفاظا معناها بالعربية لا امك في هذا الباب يعني بذلك عدم خدمة عمر وقيل له ان لك في هذه البلدة زوجة واولاد فقال عدت عنها وعن الاولاد ولم ينو بذلك طلاقا أصلا ولم يكن في حال مذكرته ولا في حال غضب من جهتها بل ينسب الخلاف عن خدمة عمر فقط فهل لا يقع عليه الطلاق نعم لا يقع والحالة هذه كما يؤخذ من عباراتهم وفي الخبرية من الايمان عقب سؤال وجواب مفصلين الى ان قال فتحصل ان

والمراد لا يقع الحرام انما ضربه

الاولاد عن

اللفظ

اللفظ اذا احتل الطلاق وغيره وخلع عن النية وعن مذكرته عرييا كان اللفظ او غيره لا يقع اه وتام التحقيق فيها فارجع اليها ان رمت وهذه مسائل ذكرها المؤلف في كتاب الايمان وذكرها هنا لتعلقها بالطلاق من جهة الوقوع وعدمه وان كان محلها الايمان كالكثير المسائل المتارة ولكن الاولى جمعها في محل واحد لتسهيل المراجعة في قروي حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسكن هذه القرية فخرج منها فويل بنفسه الى قرية غيرها ثم عاد اليها لنقل اهله وامته ولم يسكن فيها ونقلها فويل لا يقع عليه الطلاق المزبور بعوده كما ذكر ويبرج وجه منها بنفسه نعم حلف لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة فخرج وبقي متاعه واهله حيث يخلد المصدرة القرية تنوير فانه يبر بنفسه فقط علائي من اليمين في الدخول والخروج في رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن في هذه الدار وخرج من ساعته لطلب منزل ولم يكن له الانتقال من ساعته لعدم تسرع حتى بقي فيها زوجته ومتاعه عشرة ايام فهل لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه نعم قال في الحاشية في فصل المساكاة رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار اخرى لينقل اليها الاهل والمتاع فلم يجد دارا اياها ويمكنه ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حاشا اه قال في النهر في الرصح لانه من محل النقل فصاره هذه المدة مستثناة اذا لم يفطر في الطلب وهذا اذا اطل من ساعته لطلب المنزل ولو اخذ في النقلة شيئا فشيئا فان لم تقعه النقلات لم يحث ولم يلزمه النقل باسرع الوجوه بقدر ما يصير ناقلا في العرف اه ومثله في شرحي العلائي على التنوير والمثلثي فيما اذا كان لزيد ابن كبر حائك يحك عند خاله بالاجر فحلف زيد بالطلاق الثلاث انه لا يخليه اي لا يدعه يشتغل عند خاله ثم بعد سنين زار الابن خاله وطلب منه خاله ان يشتغل له ويساعده في الحياكة فاشتغل له شيئا قليلا بغيبة ابيه وبدون علمه ورضاه وتخليته فهل لا يقع الطلاق على زيد نعم حيث الحال ما ذكر قالت ان تركت هذا الصبي يخرج من الدار فكذا افسرعت في الصلاة او غابت عنه فخرج لا تحث برأية من نوع الفور ومثله في الخلاصة قال لونه الكبير ان تركتك تعمل مع فلان فكذا فهو على المنع بالقول وان كان صغيرا فعلى القول والفعل برأية اجرد ارضه سنة ثم حلف وقال للمساكين لا تركك في داري فاذا قال له اخرج من داري فقد بر في يمينه فتاوى الصغرى حلف ليخرج من

اذا احتل المفظ الطلاق

وغيره

لا يسكن هذه القرية فخرج منها بنفسه فقط بترجل الدار

حلف لا يسكن في هذه الدار فخرج بطلب دار اخرى واشتغل بالطلب

لا يخليه

قال لونه الكبير ان تركتك تعمل مع فلان فكذا فهو على المنع بالقول والفعل

ساكن داره اليوم وساكن ظالم غالب يتكلف في اخراجه فان لم يمكنه فاليمن على
التلفظ باللسان قنية حلف لا يدع فلا يجر على هذه القطرة فنعنه بالقول
يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل قاضي خان وتامه في رسالة الشربلاي
المسماة احسن الاقوال للتخلص عن محظور الفعالي في رجل حلف
بالطلاق على زوجته انها لا تدخل دارها وهي جارية في تواجده وساكن فيها ثم
مات الزوج ثم دخلتها فهل لا يقع عليه الطلاق نعم وتقدم ما لو كانت
الدار ملكا له في رجل حلف على زوجته بالطلاق انه لا يبعثها الا الى الحمام
واقضى لها الخرج او اراحه وخرجت لذلك من غير ان يبعثها هو ولا ينيه له ولم
ياذن لها فالحكم اذا لم يبعثها هو ولا ينيه له لذلك ونعنه من قبل نفسها
لا يقع طلاقه المذكور في امرأة ادعت على زوجها فلان بانه حلف بالطلاق
الثلاث انه لا يبعثها الى محلة اسرها ولا الى داره وانه بعد ذلك دخل الى محلة اسرها
وبات في داره المحلوف عليها وانها بمقتضى ذلك بابت منه وطالبته بمخزها فاجاب
بانته حلف بالطلاق انه لا يدخل دارها المزبورة مع زوجته المزبورة على سبيل
السكنى وانكر كونه حلف كما ادعت فطلب من المدعية البينة فابنت مدعاها
بشاهدين فالحكم حيث اتفقا على اصل البين واختلفا في القيد فبالنظر الى
القيد صار الرجل مدعيا والمرأة مدعى عليها لانها تنكر القيد المزبور فمقتضاه يطلب
منه بينة في اثبات القيد المذكور وقوله على سبيل السكنى دفع منه دعواه او دعوى
الدفع مسموعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كافي في الدعياء وغيره وان جعل قوله على
سبيل السكنى شرطا واختلفا في وجود الشرط فالقول له مع البين الا اذا برهنت
فان البينة تقبل على الشرط وان كان نفيا كما في التنوير وغيره اقول اي فاذا ادعت
انه دخل على سبيل السكنى في هذه الصورة وانكره هو فالقول له الا اذا برهنت
على مدعاها المذكور فتسمع لانها بينة على الشرط المثبت اقول ايضا ان
ما ذكره من ان الزوج صار مدعيا وان البينة تطلب منه لانها مخالف لما في
القنية من باب الدعاوي والبيانات في الطلاق راجع الى البرهان صاحب المحيط
مانعه بم ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول بالشرط ولم يوجد
فالبينة فيه بينة المرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يضربها او ادعى هو انه

سكنى داره
اليوم

سكنى داره
اليوم

سكنى داره
اليوم

سكنى داره
اليوم

سكنى داره
اليوم

لا يضربها

لا يضربها بغير ذنب واقاما البينة يثبت كذا الأمرين وتطلق بايها كان اه
لكن رأيت في هامش نسختي القنية مكتوبا عند العبارة مانعه هذا خلاف
رواية الفصول فانه قال لا تسمع البينة في هذا والقول قول الزوج مع البين
تأمل حداثته ما رأيت وقد نقل في البحر عبارة القنية في باب التعليق وارجاهم نقل عنها
لو قال للمرأة ان شربت مسكرا بغير اذنك فامركت بيدك فاقامت بينة على جود
الشرط واقام الزوج بينة انه كان باذنها فبينة المرأة اولى اه ونقل هذه العبارة في
البيانات للشيخ غانم البغدادي ثم رأيت في القول لمن نحو ذلك حيث قال وان ادعى تعليق
الطلاق بالشرط وادعت الا لرسال فالقول له اه ثم قال لا يضربها من غير جرم فقال ضربتها
بالجرم فالقول قوله مع البين من الخيانة لصاحب الجمع اه ولا يخفى انه حيث كان القول
له كانت البينة في طرفها فامعن النظر في هذا الجمل ولا تعجل بآب الجمع والطلاق على مال
في امرأة اختلعت من بعها على مبلغ معلوم من الدارهم دفعته له في المجلس
ثم دفعه لها لتنفقه على ابنته الصغيرة منها في مدة كذا وقامت تطالبه بمخز صداقتها
عليه فهل ليس لها ويسقط بالجمع المذكور نعم ويسقط بالجمع والمبارات كل
حق لكل واحد على الآخر مما يتعلق بالنكاح كنز وغيره من المتون قوله مما يتعلق بالنكاح
كالمهر المقبوض او غير المقبوض قبل الدخول او بعده والنفقة الماضية والنفقة العدة
فانها لا تسقط لعدم دخولها تحت العموم لانها لم تكن واجبة قبل الجمع لتسقط به الا
اذا نص عليها في تسقط واما السكنى فلا يصح استقامتها بحال لما انها في غير بيت الطلاق
معصية الا اذا برأته عن مؤنة السكنى فان كانت ساكنة في بيت نفسها او تعطي الزوجة
من مالها فيصح التزامها بذلك كذا في فتح القدير الى ان قال ومقصودهم ما يتعلق بالنكاح
هنا ما عدا النفقة فانه يسقط بالطلاق مطلقا كما ذكره في باب منع الغفار ببعض
اختصار في امرأة خالعت زوجها على نفقة ولديها الصغيرين منها مدة وهي معسرة
ثم طالبت بالنفقة هل يجبر عليها نعم قال في التنوير ولو خالعت على نفقة وله شها
وهي معسرة فطالبته بالنفقة يجبر عليها اه اقول وفي حاشيتي الدر المختار للحلي
ان ما شرحه يكون دينا عليها اي فلا اخذه منها اذا ايسرت ونظيره ما ذكره في البحر
لو تركت الولد على الزوج وهربت فله ان يأخذ قسمة النفقة منها وكذا لومات الولد
قبل تمام الوقت له ان يرجع عليها بحصته ثم قال في البحر والحيلة في برأته ان يقول الزوج

سكنى داره
اليوم

سكنى داره
اليوم

سكنى داره
اليوم

سكنى داره
اليوم

سكنى داره
اليوم

سكنى داره
اليوم

خالعك على أي بري من نفقة الولد الى سنتين فان مات الولد قبلها فلا رجوع الي عليك
كذا في الحائنة وتام الفوايد فيه فيما اذا كان لهند بنت صغيره من زوجها زيد في العها
على براءة ذمته من مؤخرها عليه وعلى امتعة معلومة وبعد تمام ذلك تفعل ابو هند
بالوكالة عنها بنيتها المذكورة بجميع ما يحتاج الى سبع سنين بلا رجوع عليه بشئ والحال
ان ما ذكر من التكفيل لم يكن زيد خالعا عليها ولا وقع بدلا عن الخلع فهل يكون ذلك
غير لازم والحالة هذه نعم يكون التكفيل المذكور غير لازم ثم العلم بالمؤخر ليس بشرط
كما افتي به قاري الهداية في رجل خلع زوجته على براءة ذمته من مؤخرها وعلى نفقة
عدها ثم قبضت منه كذا من الدرهم نظير نفقة ولديها منه في مدة ثلاث سنوات لتقوم
بجمع ما يحتاجون اليه في هذه المدة فهل يكون كل من الخلع والقبض صحيحا نعم قال في
التنوير وسقط بالخلع والمبارات كل حق لكل منهما على الاخر ما يتعلق بالنكاح الانفقة
العدة الا اذا ناض عليها في رجل خلع زوجته من عصمته بلفظ الخلع من غير مال ويريد
بعد ذلك ردها لعصمته بدون رضاها ولا عقد جديد ولا وجه شرعي فهل يسري له ذلك
الخلع طلاق بائن فليس له مراجعتها الا برضاها وعقد جديد والواقع به ولو بولو مال
وبالطلاق الصحيح على مال طلاق بائن والخلع من الكنايات فيعتبر فيه ما يعتبر فيها تنوير
وسرحه للعلوي اقول ظاهر قوله فيعتبر فيه ما يعتبر فيها انه لا بد له من النية ولكن قال
في البحرينة الطلاق في الخلع والمبارات شرط الصحة الا ان المشايخ لم يترطوها في الخلع
لغلبة الاستعمال ولان الغالب كون الخلع بعد مذكرة الطلاق فلو كانت المبارات
ايضا كذلك لاحتاج الى النية وان كانت من الكنايات وان لم تكن كذلك بقية مشروطة
في المبارات وسائر الكنايات على الاصل اهـ وذكر قبله عن شرح الوقاية ان المباراة
بالهمز وتركها خطأ وهي ان يقول الزوج برئت من نكاحك بكذا قال ولا يخفى وقوع
الطلاق البائن في هذه الصورة وصورها في فتح القدير بأن يقول بارأئك على الف
وتقبل وقد صح بوقوع الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والبرازية اهـ فيما اذا
حلف زيد بالطلاق الثلاث على عمره انه لا يدخل دار زيد المعلومة ثم خلع زيد زوجته
من عصمته بعوض معلوم ودخل عمره والدار وحكم قاضي سافعي باخلول اليمين
واعادة زوجته اليه بعقد شرعي وبعد الثلاث على زيد ولو كان الدخول
في العدة حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه وانفذ حكمه حاكم حنفي وكتب
عبد الدعوى الصحيحة بكل من الحكام حجة صحيحة شرعية مستوفية للشرائط الشرعية فهل

لو تزكت الولد على
الزوج وهو بائنه
خذ النفقة

بدرعنه
لا يلزم تكفلها الولد
بعد الخلع

العلم بالمؤخر ليس بشرط

علمها على مؤخرها ونفقة
عدها ودفع لها دارهم ونفقة

اقول

الخلع لغلبة الاستعمال
لم يترط النية في

صورة المبارات

يعمل بها

يعمل بها بعد ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي نعم يعمل باليمين المذكورين بعد ثبوت
مضمونها والحكم المذكور نافذ صحيح ارتفع به الخلاف الواقع بين الذممة في هذه الحادثة
فيما اذا طلق زيد زوجته طلقة واحدة على براءة ذمته من مؤخرها مقبولا لامنها وتريد الا ان
مطالبته بمؤخرها فهل وقع عليه بذلك طلقة بائنة وليس لها مطالبة بذلك
نعم والواقع به اي بالخلع وبالطلاق على مال وهوان يقول الزوج طلقتك وانت
طالق على كذا من المال او تقول المرأة طلقني على كذا او يقول الزوج طلقتك عليه
والفرق بينهما ان الطلاق على ما فيه مال بمنزلة الخلع في الاحكام الا ان بدل الخلع اذا بطل
يقع الطلاق بائنا وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعيا كذا في شرح الدرر نقلا عن المحيط
طلاق بائن لانها لا تسلم المال الا بتسليم نفسها وذلك بالبيونة منح من الخلع قالت
لزوجها ابرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها انت طالق طلاقا رجعيا يقع
بائنا للمقابلة بالمال وكذا لو قالت ابرأتك عمالي عليك على طلاق ففعل جازت
البراءة وكان الطلاق بائنا بجر من الخلع في مريضة مرض الموت اختلعت من
زوجها بمهرها الذي عليه بسواها ثم ماتت من ذلك المرض قبل انقضاء عدتها عند
وعن ورثة غيره فالحكم ينظر الى ثلاثة اشياء الى ميراثها منها والى بدل
الخلع والى ثلث مالها فأي ذلك اقل يجب له ولا تجب الزيادة هكذا ذكر في الحائنة
والعمادية من شرح الطحاوي وهو قول أبي حنيفة وتفصيل المسئلة في العمادية
من كتاب الطلاق من احكام المرضى حيث قال وذكر نجم الدين في الخصال المرأة
اذا اختلعت في مرض موتها على مؤخرها الذي لها عليه فان لم يكن دخلها فقد
سقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول والنصف الاخر وصية وهو غير الورث
ويصح من الثلث ولو دخل بها وماتت بعد انقضاء العدة فكل المهر وصية ويصح
من الثلث لان الاختلاع يبرع وان ماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف ومحمد
لان الزوج لم يبق وارثا لرضاه بالفرقة وعند أبي حنيفة ينظر الى الأقل من
ميراثه ومن ميراثه ومن المسمى ومن الثلث لانها متهمان في حق سائر الورثة
ولا يترهان في الأقل وهو نظير ما قلنا جميعا في طلاقها بسواها في مرض الموت
وحاصل الفرق بين ما اذا انقضت العدة وبين ما اذا لم تنقض ان فيما بعد

اذا حلف بالثلث
ثم خلع بعوض وحكم
سافعي باخلول
اليمين ولو في
العدة يصح

في الطلاق على مال

في خلع المريض على
بدل

انقضاء العدة لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع وان كان ذلك اكثر من حقه في الميراث وقبل انقضاء العدة لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى قدر حقه من الميراث من بدل الخلع دون ثلث المال اذا كان الثلث اكثر نقلة في المحيط اهـ في صغيرة مميزة عاقلة غير مدخول بها اختلعت نفسها من زوجها على جميع مهرها وخلعها على ذلك ثم مات بعد خمسة اشهر عن ورثة وتركته فالحكم حيث كانت صغيرة فقد وقع الطلاق ولا يقع البراءة من المهر فلوليها اخذ نصف صداقتها المقدم والمؤخر من التركة والحالة هذه فان قبلت وهي عاقلة تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها اطلاق في مالها فتشمل مهرها الذي على الزوج ولذا قال في البزازية والخلع على مهرها او مال اخر سواء في الصحيح بحر وفيه عن جوامع الفقه طلقها بمهرها وهي صغيرة عاقلة فقبلت وقعت تطليقة ولا يبرأ اهـ ومثله في سرحي التنوير للعصر والعلاني حاصله انه لا يلزمها المال في كل من الخلع والطلاق على مال لكن في الخلع يقع البائن وفي الطلاق يقع الرجعي كما ذكره في البحر حيث قال وذكر صاحب المنظومة ان خلع الصغيرة بمال مع الزوج ان كان بلفظ الخلع يقع البائن وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي في امرأة اختلعت من زوجها المريض وهي صحيحة ثم مات الزوج من مرضه بعد ثلاثة ايام فهل يكون الخلع المزبور جائزا ولا ميراث لها نعم فلو اختلعت من زوجها وهي صحيحة والزوج مريض فالخلع جائز بالمسعى قل ذلك او كثر ولا ميراث بينهما سواء مات في العدة او بعدها عادية من الاحكام ما من كتاب الطلاق فيما اذا قال الرجل لزوجته خالعتك ولم يذكر مالا فقبلت الزوجة الخلع فهل تطلق وبرى من المهر المؤجل نعم قال الزوج خالعتك ولم يذكر مالا فقبلت المرأة طلقت لوجود الايجاب والقبول وبرى من المهر المؤجل لو كان عليه والاى وان لم يكن عليه من المؤجل شئ ردت على الزوج ما ساق اليها من المهر المعجل فانها اذا قبلت الخلع وقد

في خلع الصغيرة على مهرها

لا يلزم الصغيرة المال في كل من الخلع والطلاق ووقع في الاول بائن وفي الثاني رجعي

اختلعت منه في مرضه فمات صح ولا ترك

خالعها ولم يذكر مالا برئ من المعجل

ثبت انه معاوض